عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

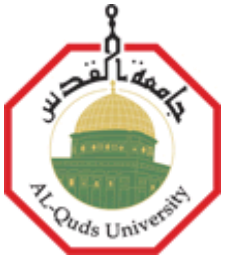

دور الشرطة الفلسطينية في توفير المناخ التنموي في محافظة جنين

محمد سعيد ناصر جرادات

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1428هـ/ 2007م

دور الشرطة الفلسطينية في توفير المناخ التنموي في محافظة جنين

إعداد :

محمد سعيد ناصر جرادات

بكالوريوس إدارة وريادة / جامعة القدس المفتوحة– فلسطين

المشرف الرئيس: د. ربيع عويس

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في بناء المؤسسات – برنامج التنمية الريفية – جامعة القدس .

1428هـ/ 2007م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج التنمية الريفية

إجازة الرسالة

دور الشرطة الفلسطينية في توفير المناخ التنموي في محافظة جنين

إعداد الطالب : محمد سعيد ناصر جرادات
الرقم الجامعي: 20410008

المشرف الرئيس : د. ربيع عويس

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 4/6/2007 من لجنة المناقشة
المدرجة أسمائهم وتواقيعهم :

1- رئيس لجنة المناقشة : د. ربيع عويس .....التوقيع
2- ممتحناً داخلياً : .....التوقيع
3- ممتحناً خارجياً : د. محمد حسين ..... التوقيع

القدس – فلسطين

1428هـ/ 2007م

الإهداء

إلى أرواح شهداء فلسطين عامة
إلى روح من غمرتني بعطفها وحنانها طوال حياتها ، إلى روح أمي رحمها الله
إلى روح من أرادني متعلماً وتمنى لي ذلك، إلى روح والدي رحمه الله
إلى روح من قدم لي الدعم والمساعدة والتوجيه إلى روح أخي محمود رحمه الله
إلى الإنسانة التي وقفت إلى جانبي وشاركتني العناء والأمل ، إلى نصفي الثاني زوجتي الغالية.
إلى من هم أغلى من نفسي على نفسي ، إلى أبنائي وبناتي وأحفادي الصغار .
إلى اخوتي وأخواتي جميعاً ، إلى زملائي في العمل ، إلى زملائي في الدراسة ، إلى أصدقائي جميعاً .
إلى كل هؤلاء أهدي هذا البحث المتواضع

محمد سعيد ناصر جرادات
2007/4/5

إقرار

أقر أنا مقدم هذه الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد .

التوقيع :

محمد سعيد ناصر جرادات

2007/4/5

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله تعالى أولاً وأخيراً، الذي منحني الصحة والعافية والصبر لإتمام هذه الدراسة.

- الشكر والتقدير إلى جامعة القدس ممثلة بإداراتها وكافة كلياتها ودوائرها، والطواقم العاملة فيها، ثم إلى برنامج التنمية الريفية المستدامة ، وأخص بالشكر الأساتذة الافاضل: د. زياد قنام منسق البرنامج، د. ثمين الهيجاوي، د. عزام صالح، د. فدوى اللبدي، وإلى كل القائمين على البرنامج، لهم مني كل الشكر والتقدير.
- خالص الشكر والتقدير إلى أستاذي العزيز ومشرفي الفاضل الدكتور ربيع عويس، على ما قدمه من جهد في سبيل إنجاح هذه الدراسة.
- كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأساتذة الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة، الذين تكرموا مشكورين بقبول مناقشة هذه الرسالة.
- الشكر والتقدير لنائب رئيس المخابرات العامة الأخ (توفيق الطيراوي) ولمدرائي في العمل على ما قدموه لي من دعم وتشجيع وتسهيل في ظروف العمل من أجل إتمام هذه الدراسة.
- الشكر والتقدير للأخ مدير شرطة محافظة جنين العقيد (محمد عياش) على ما قدمه من مساعدة ودعم وتشجيع من أجل إتمام هذه الدراسة .
- الشكر والتقدير لكافة مدراء المراكز والدوائر والأقسام في شرطة محافظة جنين ، وإلى كافة العاملين من أفراد وضباط على ما قدموه من مساعدة وتعاون، وعلى ما قدموه من معلومات قيمة ساعدت في إخراج هذه الدراسة إلى حيز الوجود.
- ولا أنسى في شكري الأخوة منير جرادات, بسام أبو الهيجاء، والأخ العزيز جمال حبش على ما قدموه لي من مساعدة مادية ومعنوية.
- ثم إلى أخي الصغير عادل وبناتي أريج وفداء وإبني سعيد، الطلاب في الجامعات الفلسطينية، كل الشكر على ما قدموه من مساعدة في استعارة الكتب والمراجع التي لزمت لإعداد هذه الدراسة.
- وأخيراً إلى كل الساهرين على أمن الوطن والمواطن، إلى الذين نذروا أنفسهم وأرواحهم لخدمة التراب الفلسطيني، إلى كل من يعمل بصدق وأمانة وإخلاص متوخياً مرضاة الله ورضاه ، إلى كل هؤلاء، كل التحية والشكر والتقدير.

محمد سعيد ناصر جرادات

2007/4/5

التعريفات

أينما وردت المصطلحات الواردة أدناه، في أي فصل أو جزء من هذه الدراسة فإنها تدل على المعاني والمفاهيم التي تقابلها في الشرح أدناه:

الشرطة: قوة نظامية مسلحة تنحصر وظيفتها في الدفاع عن الوطن وخدمة المجتمع، والسهر على حفظ الأمن والنظام العام والآداب العامة، تؤدي واجبها في الحدود التي رسمها القانون في احترام كامل للحقوق والحريات (المادة 84 من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل، 2003).

الشرطة الفلسطينية: هيئة أمنية تتبع وزارة الداخلية، تؤدي وظائفها وتباشر اختصاصاتها وفقاً لأحكام القانون، وتحت قيادة وزير الداخلية، الذي يصدر القرارات اللازمة لادارة عملها وتنظيم شؤونها كافة (كلوب،2006).

التنمية: عملية تغيير مخططة يقوم بها الإنسان، يتم من خلالها توحيد جهود أفراد المجتمع، بما فيهم الهيئات المحلية والحكومية للعمل معاً لاستغلال الموارد المتاحة، من أجل تحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وسد حاجاتهم الملحة (فهمي،1986).

التنمية الشاملة: يطلق على التنمية لفظ الشاملة، إذا شملت جميع جوانب الحياة اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وسياسياً، وشملت في نفس الوقت جميع أقاليم البلد الواحد، فلا تخص إقليم دون آخر، أو منطقة جغرافية دون أخرى، كما أن التنمية الشاملة تتطلب التغلب التدريجي على معوقاتها، وتهيئة الظروف والمناخ والبيئة اللازمة لإحداثها (الطيب،2001).

العسس: جمع عساس، وهو الذي يطوف الليل يحرس الناس ويأمنهم على أرواحهم وأعراضهم وأموالهم، ويتتبع اللصوص والعيارين، ويكشف

أهل الريب والشبهات (الإصبعي، 1990).

المهام الشرطية: مجموعة من الأنشطة المتناسقة والمتكاملة، التي تهدف إلى تحقيق الأمن الداخلي وسلامة المواطنين، وحماية ممتلكاتهم وأعراضهم، وحماية الدولة وإنجازاتها، وتحقيق الاستقرار والأمن العام وسلامة البلاد (كلوب، 2006).

الضبط الإداري: هو الإجراءات الإدارية التي تتخذها الشرطة لمنع وقوع الجرائم، وتفادي مخالفة القوانين، والمحافظة على النظام والأمن العام، وتحقيق الطمأنينة والأمن للمواطنين في كافة مجالات الحياة (إدعيس،2004).

الضبط القضائي: هو الإجراءات القضائية التي تنفذها الشرطة، بهدف الكشف عن مرتكبي الجرائم بعد وقوعها، وجمع الأدلة الكافية لإدانتهم وتقديمهم للعدالة (إدعيس،2004).

الأمن لغة: الأمن في اللغة يعني طمأنينة النفس وزوال الخوف، والإنسان يكون آمناً إذا استقر الأمن في قلبه، والبلد يكون آمناً إذا اطمأن أهله فيه (الشمراني،2004).

الأمن إصطلاحاً: هو إحساس الفرد والجماعة بإشباع دوافعهما العضوية والنفسية التي تدور حولها احتياجاتهما الأساسية وفي مقدمتها دافع الأمن بمظهرية المادي والنفسي، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى السكينة العامة أو بتعبير آخر الهدوء والاستقرار الداخلي (عدلي،2001).

المناخ التنموي: هو المناخ الذي تتوفر فيه عناصر الهدوء والطمانينة والاستقرار، ويعمه السلم الاجتماعي ويشعر فيه الإنسان بأمنه الاجتماعي أو بمعنى آخر هو المناخ المشجع للاستثمار(الباحث).

الإمكانيات اللوجستيه للشرطة: من (Logistic) وهو كل ما له علاقة بالشرطة من نقل وإيواء

وتسليح وتموين، وألبسه، (مسؤول دائرة التدريب، 2006).

التنمية الاقتصادية: هي عملية يتم من خلالها إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي للمجتمع بهدف الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وتحسين إنتاجية الفرد وزيادة دخله (الليثي، عجمية، 2003).

التنمية الاجتماعية: هي عملية يتم من خلالها استخدام الإرادة البشرية من أجل إحداث تغير منطقي يهدف إلى الانتقال من حالة غير مرغوب فيها، عن طريق رفع مستوى الحياة الاجتماعية من حيث الصحة، التعليم، والمستوى المعيشي والخدمات بشتى أنواعها، وتنمية العلاقات التي تربط أفراد المجتمع ببعضهم البعض (محمد، 2003).

التنمية الصحية: هي إحدى مجالات التنمية الاجتماعية، هدفها النهوض بالمستوى الصحي، عن طريق توفير الإمكانيات الصحية اللازمة لسد احتياجات الفرد والمجتمع من الجانب الصحي(محمد، 2003).

التنمية السياسية: هي عملية سياسية متعددة الغايات تهدف إلى ترسيخ فكرة المواطنة، وتحقيق التكامل والاستقرار داخل المجتمع، وزيادة مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وتدعيم قدرة الحكومة على تطبيق قوانينها وسياساتها على سائر أقاليم الدولة، ورفع كفاءتها وقدرتها على توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة، وإضفاء الشرعية على السلطة بحيث تسند إلى أساس قانوني فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية، بحيث تقوم على كل منها هيئة مستقلة عن الأخرى، فضلاً عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين (وهبان، 2000).

التنمية الثقافية والتعليمية: هي إحدى مجالات التنمية الاجتماعية، تهدف إلى رفع مستوى التعليم في جميع مستوياته من خلال توفير الإمكانيات والتسهيلات التعليمية والثقافية لكافة قطاعات المجتمع(محمد، 2003).

التخلف: مجموعة من الأوضاع غير الملائمة التي يحياها جانب كبير من أفراد المجتمع المتخلف تتمثل في سوء التغذية والمسكن غير الملائم، وسوء الحالة التعليمية، والمرض والوفاة في سن مبكر (عجمية، ناصف، 2003) .

الملخص

أجريت هذه الدراسة في الفترة بين شهري كانون أول 2005 ونيسان 2007، وقد بحثت هذه الدراسة موضوع دور الشرطة الفلسطينية فـي توفير المناخ التنموي في محافظة جنين، ومثل مجتمع الدراسة جميع مراكز وإدارات وأقسام الشرطة الفلسطينية في محافظة جنين.

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور الشرطة الفلسطينية في توفير المناخ التنموي في محافظة جنين، كما هدفت أيضاً للكشف عن المعيقات التي تواجه الشرطة الفلسطينية وتحول دون قيامها بواجبها، وانعكاس ذلك على دورها في توفير المناخ التنموي في محافظة جنين.

استخدم الباحث في إعداد هذه الدراسة المنهج الوصفي، كما استخدم المقابلة والملاحظة كأدوات بحثية في الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لإتمام هذه الدراسة.

خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن الشرطة الفلسطينية في محافظة جنين لها دور بسيط ومحدود جداً في توفير المناخ اللازم لقطاعات التنمية المختلفة، حيث اقتصر دورها في التنمية السياسية على تنظيم العملية الانتخابية وحماية مراكز الانتخابات وصناديق الاقتراع، أما دورها في التنمية الثقافية والتعليمية فقد اقتصر على حماية قاعات الثانوية العامة، ومكاتب التربية والتعليم، ومراكز تصحيح الامتحانات.

أما في التنمية الصحية فقد اقتصر دورها على حراسة المستشفيات ومراكز الصحة كونها مؤسسات حكومية، وفي التنمية الاقتصادية فقد انحصر دورها على حراسة البنوك والصيارفة، أما بالنسبة للتنمية الاجتماعية فقد كانت لها مساهمة محدودة في التخفيف من حدة الفقر والبطالة المتفشية في محافظة جنين، عن طريق التوظيف واستيعاب الكادر وتوفير الرعاية الصحية لهم.

تواجه الشرطة الفلسطينية عدة معيقات انعكست سلباً على دورها في توفير المناخ التنموي ف ي محافظة جنين ، وهذه المعيقات كان من أهمها نقص الإمكانيات وعدم قدرة الشرطة على توفير احتياجاتها المادية واللوجستية بسبب تقصير السلطة الفلسطينية تجاهها، كما كان من أهم المعيقات التي واجهت الشرطة الفلسطينية وحالت دون قيامها، بواجبها، ممارسات الجيش الإسرائيلي وإجراءاته الاحتلالية، إضافة لذلك ، كانت العناصر المسلحة التابعة ل بعض الفصائل الفلسطينية من معيقات

عمل الشرطة، وفي بعض الأحيان كانت الفئوية والعشائرية معوقاً لا بد من أخذه بالحسبان، ومع ذلك كانت النتيجة العامة للدراسة تشير إلى أن الشرطة الفلسطينية في محافظة جنين لم يكن لها دور فعال وكافٍ في توفير المناخ التنموي في محافظة جنين، بسبب التحديات والمعيقات التي واجهتها وحالت دون قيامها بواجبها.

ختمت الدراسة بمجموعة من التوصيات والمقترحات كان أهمها ضرورة قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بتوفير كامل الاحتياجات المادية واللوجستية لمراكز الشرطة وإداراتها وأقسامها في محافظة جنين، مع ضرورة توزيع الإمكانيات والاحتياجات بشكل عادل، بحيث لا يكون توفير احتياجات شرطة المدينة على حساب احتياجات مراكز شرطة الريف، كما أوصت الدراسة بضرورة افتتاح مراكز شرطة إضافية في الريف كي تستطيع السيطرة على الوضع الأمني وفرض الأمن والنظام العام وتحقيق الاستقرار والهدوء في المنطقة.

تفعيل دور المفاوض الفلسطيني مع الجانب الإسرائيلي من أجل الحصول على ضمانات أكثر بعدم التعرض لمقرات الشرطة الفلسطينية وأفرادها وممتلكاتها، ومن أجل تحرير حركة الشرطة في مناطق الريف الفلسطيني والمناطق النائية .

أن تأخذ الفصائل الفلسطينية دورها في كبح جماح عناصرها المسلحة، والكف عن توجيه بنادقها باتجاه عناصر الشرطة الفلسطينية ومقراتها وممتلكاتها.

تفعيل دور التوجيه السياسي والمعنوي في السلطة الفلسطينية، وإعداد برامج توعية لكافة شرائح المجتمع، من أجل شرح دور الشرطة وحاجة المجتمع لها، إضافة إلى تفعيل دور قسم العلاقات العامة في الشرطة الفلسطينية ليقوم بإصدار نشرات وعقد ندوات وورش عمل تشرح للمجتمع الواقع الذي تعيشه الشرطة الفلسطينية في محافظة جنين.

تفعيل التعاون والتنسيق بين كافة أجهزة الأمن الفلسطينية في محافظة جنين، وبذل الجهود اللازمة لمساعدة الشرطة في فرض الأمن العام وتحقيق الهدوء والاستقرار في محافظة جنين.

Abstract

This research was conducted in the period between December 2005 and April 2007. The research studied the subject of "The role of the Palestinian Police in providing the developmental climate in Jenin district", and the research community was represented by all the Palestinian Police centers ,departments, and administrations in Jenin district.

This research aimed at defining the role of the Palestinian Police in providing the developmental climate in Jenin district . It also aimed at revealing the obstacles that face the Palestinian Police and prevents them from practicing its duty , and the reflection on its role in providing the developmental climate in Jenin district.

The Descriptive Method was used by the researcher, he also used the interview and the observation as research tools to obtain data and information needed for the completion of this research .

The research resulted several conclusions, the most prominent was that the Palestinian Police in Jenin district has a simple and limited role in providing the climate needed for the different sectors of development. Its role in political development was limited in organizing the elective process and in protecting the election centers and boxes. And its role in cultural and educational development was limited in protecting the halls of the general secondary school certificate, and the offices of education directories, and the centers of examination corrections. Its role in medical development was limited in guarding the hospitals and the medical centers as governmental organizations. Its role in economical development was limited to guarding the banks and the exchangers. Its role in social development was limited in minimizing the severity of poverty and unemployment in Jenin district by employing the individuals and providing them with medical care.

There are several obstacles that face the Palestinian Police and reflect negatively on its role in providing the developmental climate in Jenin district. The most important of these obstacles was the shortage in the potentialities and its inability to provide its material and logistic needs resulted from the authority's delinquency towards it. One of the most important obstacles that faced the Palestinian Police and prevented it from practicing its duties was the practices and the occupational procedures of the Israeli army. The armed persons following to some Palestinian armed parties was an other obstacle that prevents the police work. Despite that, the general result of the research indicates that the Palestinian Police in Jenin district has no active role in providing the developmental climate because of the challenges and the obstacles which it faces.

The research concluded with a group of recommendations and suggestions the most important of which was that it is necessary for the Palestinian National Authority to provide the police centers, administrations, and departments in Jenin district with all the material and the logistic needs, with the existence of fairness in distributing the potentialities and the needs That is not to provide the city police needs on the account of the centres in the countryside. Opening additional police centres in the countryside in order to make it able to control the securitical situation and to impose safety and general discipline and to achieve stability and calmness in the region.

Activating the role of the Palestinian negotiator with the Israeli side for the sake of obtaining more guarantees not to target the Palestinian Police centers, individuals and

possessions, and for the sake of liberating the police movement in the regions of the Palestinian countryside and the far regions. And for the Palestinian parties to take their role in reigning their armed individuals, and to stop directing their guns towards the individuals, centres, and possessions of the Palestinian Police.

Activating the role of the Political and the psychological direction in the Palestinian Authority, and preparing enlightenment programs for all the community sectors, for the sake of illustrating the police role and the community need for them, Activating the role of the public relations department in Jenin district to issue publications and hold forums and workshops that illustrate the situation of the Palestinian Police in Jenin district.

Activating cooperation and coordination between the Palestinian security systems in Jenin district, and exerting the needed efforts to help the police to impose general safety and security, and to achieve calmness and stability in the district.

الفصل الأول

خلفيـة الدراسـة

1.1 مقدمة

بدأت حاجة الإنسان للأمن والطمأنينة منذ بدء الخليقة، وارتبط ظهورها بظهور التنافس البشري وتعارض المصالح، وحدوث أول جريمة في التاريخ حين أقدم ابن آدم قابيل على قتل أخيه هابيل بدافع الغيرة والحسد (الإصبعي، 1990).

إن ظهور الجريمة قد ارتبط بظهور الحياة البشرية، بمعنى أنه حيثما توجد حياة اجتماعية حتى لو كانت في أبسط صورها، توجد الجريمة، فالجريمة ما كانت توجد لو كان الإنسان يعيش وحده وبمفرده، فارتباط الجريمة بالمجتمع ارتباط طبيعي، فكلما اتسع المجتمع وتطور ازداد ظهور الجريمة وتكرر وجودها.

والجريمة هي عدوان من شخص على آخر في عرضه أو ماله أو متاعه أو نفسه، وقد ورد في علم الاجتماع الجنائي تعريف للجريمة والعقوبة، بأن الجريمة هي: " فعل يقع من فاعل يفيد منه بشكل من الأشكال، على مفعول به يتضرر من هبأية صورة فيكون له ولذويه ردٌّ معين على الفعل الذي فعل والضرر الذي وقع، ورد الفعل هو ما يعرف اجتماعاً وشرعاً وقانوناً بالعقوبة"
(الساعاتي،1983).

إن الجريمة والعقوبة حدثان متعاقبان في اغلب الأحيان، ووجود الجريمة وحدوثها يستوجب وجود جهة مخولة بمنعها وتعقب المجرمين وضبطهم وتقديمهم للقضاء إذا وقعت، ومن ثم تنفيذ العقوبة التي يفرضها القانون، وهذه الجهة هي أجهزة الأمن.

والأمن ضرورة من ضرورات الحياة البشرية وعامل أساسي لاستمرارها، وحاجة لا تقل في الأهمية عن حاجة الإنسان للغذاء، فإذا لم يكن بإمكان الإنسان أن يحيا أو يعيش بدون غذاء فإن الحال كذلك بالنسبة للأمن، وإذا كان الغذاء ضروري للإنسان كي يقدر على الحركة ويسعى لكسب رزقه، فلا بد من الأمن والأمان كي يواصل سعيه باطمئنان مستريح البال.

لقد أكد القرآن الكريم على ضرورة الأمن للإنسان وحاجته له، بل وضع الأمن قريناً للغذاء في قوله تعالى " فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف "(سورة قريش، الآية 3،4).

وهناك تأكيدٌ آخر على أهمية الأمن للإنسان فقد قال تعالى في كتابه العزيز " وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا البلد آمناً " (سورة إبراهيم الآية 35).

فالأمن أساس التقدم البشري وعامل أساسي لرفاهية المجتمع، فمتى توفر الأمن للفرد والمجتمع تحقق الخير والرخاء في كافة مجالات الحياة، ونعمة الأمن تؤدي إلى زيادة الرزق لما توفره للناس من اطمئنان على أنفسهم وعلى أموالهم وأعراضهم، حيث ابرز القرآن الكريم ذلك وأكد عليه، وأن الكفر بهذه النعمة يؤدي إلى ضياعها ويحل الخوف والجوع بدلاً من الأمن والإشباع وقد قال تعالى "وضرب الله مثلاً قريةً كانت آمنةً مطمئنةً يأتيها رزقها رغداً من كل مكان، فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون"(سورة النحل الآية 112).

والأمن منةٌ من الله تعالى على من يشاء من عباده، ونعمة من نعمه التي لا تحصى مما يضفي على الدور الوظيفي لرجال الأمن قدسية زكاها النبي (ص) في حديثه الشريف" عينان لا تمسهما النار، عين بكت من خشية الله وعين باتت تحرس في سبيل الله"(النووي، 1991).

إن تحقيق الأمن رسالة مقدسة تقع مسؤوليتها على كاهل رجل الأمن الذي اختص بهذه الرسالة، فهي ليست مهنة أو حرفة يتلقى عليها راتب فحسب، بل هي عمل له جزاء وثواب من الله عز وجل.
هذا بالنسبة للقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، أما ما ورد في العلوم الاجتماعية والنفسية عن حاجة الإنسان للأمن، فقد أكد العالم أبراهم ماسلو عندما وضع هرم تدرج الحاجات الإنسانية، أن حاجة الإنسان للأمن والأمان تأتي مباشرة بعد إشباع حاجاته الأساسية، من المأكل والمشرب..... الخ (شاويش،2000).

والأمن حاجه أساسية وضرورة من ضرورات تنمية المجتمع، ومرتكز أساسي من مرتكزات تشييد الحضارة، ولا يتحقق الأمن إلا في الحالة التي يكون فيها العقل البشري والحس الجماعي خاليان من أي شعور بتهديد السلام والاستقرار، لذا فقد حرصت جميع المجتمعات على رعاية قواعد السلوك العام، وبذلت الجهود من اجل بناء مؤسسات أمنيه قادرة على تحقيق الأمن والاستقرار اللازم لخلق مناخ تنموي مناسب يساعد على تحريك عجلة التنمية باتجاه مصلحة الفرد والمجتمع على السواء.

لذا لابد من الأمن والأمان والاستقرار، كي يعيش الإنسان حياته الطبيعية دون أن يعكرها أي شيء أو تشوبها شائبة ، كما لابد من وجود جهة مخولة بتحقيق الأمن والاستقرار بما فيه مصلحة المجتمع عامة، وهذه الجهة هي أجهزة الأمن بمختلف أفرعها وإداراتها بما فيها جهاز الشرطة،(عدلي، 2001).

1. 2 مشكلة الدراسة وأسئلتها

من خلال معرفة الباحث وإطلاعه، ومن خلال عمله في الأمن العام الفلسطيني، لاحظ أن هناك علاقة بين الأمن والتنمية، وعليه فقد افترض الباحث وجود دور للشرطة الفلسطينية في توفير المناخ التنموي في محافظة جنين، مع وجود معوقات تواجه الشرطة وتحول دون مساهمتها في توفير الأمن والاستقرار بالشكل المطلوب، وعليه فإن مشكلة الدراسة تتمحور في السؤال الرئيسي التالي:

*ما هو دور الشرطة الفلسطينية في توفير المناخ التنموي في محافظة جنين ؟

أما أسئلة الدراسة فتتجسد في الأسئلة البحثية التالية:

1- ما هو دور الشرطة الفلسطينية في توفير المناخ التنموي لجميع قطاعات التنمية الشاملة في محافظة جنين.
2- ما هي المعوقات التي تواجه الشرطة الفلسطينية في محافظة جنين، وتحول دون قيامها بواجبها ؟
3- ما هي الإجراءات التي تمكن الشرطة الفلسطينية من تحقيق الأمن والاستقرار اللازم لعملية التنمية في محافظة جنين ؟

3.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها دراسة تعتبر من وجهة نظر الباحث من الدراسات الأولى في فلسطين، التي تبحث في موضوع الأمن ودوره في التنمية، كما أن لهذه الدراسة أهمية كبرى تتجلى فيما يلي:

- تظهر هذه الدراسة مدى مساهمة الشرطة الفلسطينية في توفير المناخ التنموي في محافظة جنين.
- إن هذه الدراسة ستكشف عن أهم المعوقات التي تواجه الشرطة الفلسطينية في محافظة جنين وتحول دون مساهمتها في توفير الأمن والاستقرار.

- إن هذه الدراسة مهمة لما ستظهره من قضايا وأفكار يستأنس بها أصحاب القرار في السلطة الوطنية الفلسطينية، وتفيدهم في رسم الخطط اللازمة لتفعيل دور الشرطة الفلسطينية، ومعالجة المعوقات التي تواجهها.
- تكشف هذه الدراسة عن مواطن القوة والضعف في عمل الشرطة الفلسطينية فتدفعها لتعزيز الإيجابيات وتخفيف السلبيات.
- تمكن هذه الدراسة المواطن الفلسطيني في محافظة جنين من معرفة واقع الشرطة الفلسطينية وأهم المعوقات التي تواجهها، والجهود التي تبذلها من أجل خدمة الوطن والمواطن.
- إن لهذه الدراسة أهمية كونها تفتح آفاقاً عديدة أمام الباحثين لإجراء دراسات أخرى تتناول الموضوع نفسه من زوايا أخرى مختلفة تثري البحوث والدراسات عن الأمن والتنمية.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالشرطة الوطنية الفلسطينية من حيث النشأة والتأسيس، والهيكلية والمهام، كما تهدف إلى الكشف عن دورها وقدرتها في توفير المناخ التنموي في محافظة جنين، إضافة إلى تحديد وإبراز أهم المعوقات والتحديات التي تواجهها وسبل معالجتها.

5.1 فرضيات الدراسة

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

1. للشرطة الفلسطينية القدرة على توفير المناخ التنموي اللازم لجميع قطاعات التنمية في محافظة جنين.
2. تكون الشرطة الفلسطينية أكثر قدرة على توفير المناخ التنموي في محافظة جنين في حالة توفر الإمكانيات اللوجستية والاحتياجات اليومية لها.
3. يتدنى أداء الشرطة الفلسطينية وقدرتها على توفير المناخ التنموي في محافظة جنين في ظل الممارسات العسكرية الإسرائيلية.
4. تزداد قدرة الشرطة الفلسطينية على توفير المناخ التنموي في محافظة جنين في حالة زوال نفوذ الجماعات الفلسطينية المسلحة والفئوية والعشائرية.

6.1 منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لملا ءمته لمثل هذه الدراسة، ولما يوفره من بيانات مستقاة من المصادر التي اعتمد عليها الباحث في إجراء هذه الدراسة، وهذه المصادر كما يلي:

1.6.1 المصادر الأولية:

أ – المقابلات: قام الباحث بإجراء مقابلات مع جميع مدراء المراكز والدوائر والأقسام في شرطة محافظة جنين، حيث استطاع الباحث الحصول على معلومات قيمة تفيده في إعداد هذه الدراسة.

ب – الملاحظة: كون الباحث يعمل ضابط في الأمن العام الفلسطيني، فقد استفاد من الملاحظة المباشرة في الحصول على الكثير من المعلومات التي احتاجها في إعداد هذه الدراسة.

2.6.1 المصادر الثانوية:

اطلع الباحث على العديد من الدراسات العربية والفلسطينية، التي تحدثت عن موضوع الأمن وعلاقته بالتنمية، كما اطلع على العديد من الوثائق والإحصائيات والسجلات والتقارير الأمنية المتوفرة لدى مراكز وإدارات الشرطة في محافظة جنين.

7.1 محددات الدراسة

ارتبط تحديد إطار هذه الدراسة بالعوامل التالية:

1 – العامل الزمني: تم إجراء هذه الدراسة في الفترة الزمنية الممتدة بين شهر كانون أول من عام 2005 حتى نيسان من عام 2007.

2 – العامل المكاني: اقتصرت هذه الدراسة على مراكز الشرطة وأقسامها وإداراتها في محافظة جنين.

3 – العامل البشري: اقتصرت هذه الدراسة على أفراد الشرطة الفلسطينية العاملين في مراكز وإدارات شرطة محافظة جنين.

4– العامل العلمي: ندرة الدراسات التي بحثت موضوع الأمن وعلاقته بالتنمية في فلسطين بشكل عام، ومحافظة جنين بشكل خاص.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 أجهزة الأمن عبر التاريخ

إن حاجة الإنسان للأمن والطمأنينة والاستقرار قديمة قدم الحضارات الإنسانية، وقد ارتبط ظهورها بظهور الجريمة التي بدأت منذ وجود الإنسان على الأرض.

لقد كان في الحضارات القديمة قبل الإسلام، تجارب أمنية بسيطة، منها ما كان في صورة نظام أمني يقوم على تعاون السكان فيما بينهم لتوفير الحماية والأمن لأرواحهم وأعراضهم وأموالهم من أي عبث قد تتعرض له، وأخرى في صوره أكثر تطور تمثلت بمبادرات سعت إليها الممالك والإمبراطوريات لتنظيم الشرطة وتحديد واجباتها ولو بشكل بدائي بسيط،(الإصبعي، 1990).

ففي عهد الفراعنة المصريين، كان أول تنظيم للشرطة عام 1340 ق.م حيث قام (حور محب) بتنظيم قوات الشرطة وحدد مهامها وواجباتها فأنشأ الشرطة النهرية لتأمين سلامة الملاحة ومكافحة القرصنة، كما أنشأ شرطة حراسة المقابر والمعابد، وفي وقت لاحق أصبحت الشرطة تقسم إلى ثلاثة أقسام، شرطة تختص بحماية كبار الموظفين وشرطة تقوم بالمهام العادية التي تقوم بها الشرطة اليوم من تنفيذ أحكام القضاء وأوامر الحكام وشرطة تقوم بالأعمال الأمنية المتصلة بالزراعة والرعي وحراسة المزارع ومخازن الغلال إضافة إلى تعزيز سلطة تحصيل الضرائب (الإصبعي، 1990).

كما كان لدى المصريين القدامى مجموعات أمنية مهمتها جمع المعلومات ورفع التقارير للملوك والحكام عن مدى الولاء لهم، كما أبدع المصريون القدامى في العمل الأمني السري حيث كانوا من أوائل من استخدموا فن الإخفاء والتمويه في العمل الأمني، واستخدموا الكود في الرسائل الأمنية (إخميس 2004).

أما عند الرومان فقد كان أول تنظيم للشرطة سنة 753 ق.م حيث كانت الشرطة تحت إشراف الملوك ثم انتقلت للسلطة القضائية ومن ثم لنظام القناصل، وكان رئيسها يعين من طبقة النبلاء والأشراف نظراً لأهمية هذا المنصب، كما استخدم الرومان الدوريات الليلية للمحافظة على الأمن والنظام، وفي عهدهم صدر قانون الألواح الاثنى عشر الذي منح صلاحيات واسعة لصاحب الشرطة، كما كانت هناك دائرة للأمن السياسي مهمتها جمع التقارير عن سير الأعمال الإدارية في الولايات(الإصبعي،1990).

وفي عهد الإغريق لم تكن اختصاصات الشرطة واضحة لديهم حيث كانت تختلط بالاختصاصات الحربية والقضائية، إلا أنهم كانوا أول من استخدم كلمة بوليس إذ قصدوا بها المدينة والمقصود بذلك ليس المباني وإنما الحضارة المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأمن والاستقرار لأنه لا حضارة بدون الأمن والطمأنينة والاستقرار(الشمراني،2004).

وفي حضارة الهند والصين، فقد دلت الاكتشافات الأثرية الأخيرة على وجود نظام للحراسة الليلية والتفتيش والرقابة على الأسعار والموازين في الهند في الفترة من 2400–2100 ق.م، أما حضارة الصين فقد أخذت بالأنظمة الأمنية منذ سنة 1122–225 ق.م، وفي عهد أسرة شو شكلت الحكومة في ذلك الحين هيئة من الضباط مهمتها القبض على المجرمين ورجال العصابات واللصوص لتكون أول هيئة أمنية رسمية في الصين تؤدي مهام بوليسية وقضائية (الإصبعي، 1990).

أما عند العرب قبل الإسلام فلم تكن الجزيرة العربية تعرف التنظيمات الأمنية، حيث كان يسودها اضطراب الأمن وانعدام النظام وكثرة القتل والسلب وانتهاك الأعراض، وانتشار الصعاليك والخلعاء وقطاع الطرق، وهذا لا يعني أن شبه الجزيرة العربية لم تعرف الأمن والأمان بالمعنى المطلق، بل كان شيخ القبيلة ورؤساء العشائر المنتمية لها يشكلون مجلساً يتولى حماية القبيلة، وتوفير الأمن الداخلي والخارجي لأفرادها وممتلكاتها(الإصبعي، 1990) كما عقدت المعاهدات وتكونت التحالفات بين القبائل من أجل التعاون على تحقيق الأمن والأمان لأفراد القبائل، كما تم شراء العبيد وتدريبهم من أجل حماية القوافل التجارية(الشمراني، 2004).
وفي الجزء المتحضر من الجزيرة العربية وخاصة المدن والعواصم القديمة، عرفت بعض التنظيمات الأمنية البسيطة التي تمثلت في حراسة الملوك والأمراء والقوافل فحسب ولا يوجد ما يدل على معرفتهم للنظم الشرطية، التي كانت من مستحدثات الدولة الإسلامية فيما بعد (الإصبعي، 1990)

أما في عهد الإسلام فقد عرفت الدولة الإسلامية النظام الأمني منذ نشوئها، حيث لا يمكن أن نتصور دولة قوية ذات حضارة عريقة كالدولة الإسلامية دون أن يكون لها نظام أمني يحمي بنيانها من الهدم سواءً من قبل أعدائها المشركين في الخارج أو المنافقين في الداخل.

وقد كان نظام العسس، المنطلق الحقيقي والبذرة الأولى لنظام أمني في الإسلام، وكان تجربة أولى وبداية بسيطة عمل بها في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والخليفة أبو بكر، ومن ثم تم تطويره في عهد الفاروق عمر بن الخطاب حتى تبلورت صورته النهائية(الإصبعي، 1990).

والعسس مفردها عساس وهو الذي يطوف الليل يحرس الناس ويكشف أهل الريب، وقد تطور هذا النظام في عهد الإمام علي وتم تدعيمه بصورة فعلية وأوكلت له واجبات محددة ومهام جديدة، وأسماه نظام الشرطة وأطلق على من يرأسه صاحب الشرطة.

وفي مرحلة متقدمة أكثر في الدولة الإسلامية، وبعد اتساع رقعتها عرف ديوان الشرطة الذي كانت مهمته المحافظة على النظام والأمن العام وتتبع المشبوهين والقبض على الجناة والمفسدين وغير ذلك من الأعمال الأمنية (الشمراني،2004).

كما عرف ديوان البريد الذي كان يقوم بالإضافة إلى واجبه الرئيسي المتمثل في توزيع المكاتبات، بموافاة الخليفة بكافة الأخبار والحوادث والمشاهدات التي كانت ترد بصورة تقارير إلى صاحب ديوان البريد من أعوانه المنتشرين في جميع أنحاء الولايات والأقاليم المختلفة، والذين كانوا عيون على الولاة يحصون أخطائهم وتصرفاتهم التي فيها ضرر أو مساس بأمن الدولة الإسلامية (إخميس،2004).

وقد كان هذا الجهاز يعد جهازاً للاستعلامات ومصلحة للمخابرات تمكن الخليفة من اتخاذ التدابير الاحترازية لقمع الفتن والثورات قبل وقوعها، ومنع الظلم والجور الذي قد يلحق بالمسلمين وبالتالي يشيع الأمن والاستقرار والعدالة والطمأنينة في جميع أنحاء الدولة الإسلامية.
ومع استمرار اتساع الدولة الإسلامية استمر تطور النظام الأمني، حتى وصل لصورة متقدمة، حيث كانت الأوضاع الأمنية غير المستقرة في العصر الأموي سبباً في تطور نظام الشرطة وبروز أهميته، فقد تم استحداث قوة شرطية يمكن وصفها بأنها نصف حربية ونصف بوليسية، أطلق عليها شرطة الأحداث، وهي صورة وسطى بين الشرطة العادية والجندية النظامية، وأطلق على من يرأسها صاحب الأحداث، وكانت مهمته الحفاظ على الأمن والنظام العام والقضاء على الفتن والمعارضين السياسيين.

كما ظهرت نظم أمنية أخرى مثل نظام مراقبة المشبوهين وأعد سجل خاص لحصر المشبوهين من ذوي النشاط الإجرامي ونظمت إجراءات مراقبتهم والحد من نشاطهم، وهذا يعرف في عصرنا الحاضر بنظام المخابرات (إخميس، 2004).

أما في العهد العباسي فقد كان هناك اهتمام أكثر بالشرطة وكانت تعد من الدواوين الهامة في البناء التنظيمي للإدارة العباسية، واستمرت أجهزة الأمن في أداء وظيفتها في المحافظة على النظام والأمن العام،وكان هناك نوعان من الشرطة: الأولى شرطة العاصمة ومهمتها السهر على الأمن وحماية أرواح الناس وأعراضهم وممتلكاتهم، وحراسة المنشآت والمرافق العامة وكبار رجال الدولة، إضافة لواجبات الحراسة الليلية والنهارية في المدينة عاصمة الخلافة العباسية بغداد، وشرطة خاصة بكل أقاليم الدولة الإسلامية، تتبع الولاة القائمين على إدارة الأقاليم، وكانت مهمتها منع الجرائم وإشاعة الأمن في أنحاء الولاية ومواجهة أي شغب أو إخلال بالأمن والنظام العام داخل حدود الولاية والضرب على أيدي العابثين بالأمن حتى يعم الأمن والاستقرار كافة أنحاء البلاد(الشمراني، 2004).

أما في عهد الدولة الفاطمية فكانت الشرطة عنصراً أساسياً في مكونات الإدارة الفاطمية، وحرص جوهر الصقلي على دعم جهاز الشرطة وإخضاعه لإشرافه المباشر، وكانت الشرطة شرطتين:
الأولى: أطلق عليها الشرطة العليا ومقرها القاهرة.
الثانية: أطلق عليها الشرطة السفلى ومقرها الفسطاط (الإصبعي، 1990).

وكانت مهمة الشرطة تنفيذ أحكام القضاة وأوامر الخليفة أو السلطان، كما تولت التحقيق بالجرائم والقبض على الخصوم عند الحاجة، إضافة إلى حراسة الأماكن الهامة والقيام بأعمال الدوريات الليلية والنهارية وإجراء التحريات عن المجرمين والمشتبه بهم ورصد تحركاتهم، وقد أطلق على صاحب الشرطة أحياناً صاحب العسس أو صاحب المدينة.
وفي بلاد الأندلس كانت الشرطة تقسم إلى قسمين شرطة كبرى وشرطة صغرى، حيث أنيط بصاحب الكبرى النظر في أمر الخاصة وأهل المراتب السلطانية في حين جعل لصاحب الصغرى الاهتمام بأمر العامة (الشمراني، 2004).

أما في عهد المماليك فقد ظل تنظيم الشرطة الفاطمي سائداً من حيث تقسيم الشرطة إلى شرطتين العليا والسفلى، وقد كان يطلق على صاحب الشرطة لقب الوالي أو متولي الحرب.
وقد كانت الشرطة في ذلك العصر تقوم بواجباتها التقليدية في المحافظة على النظام والأمن العام وتتبع اللصوص والضرب على أيدي المجرمين والمفسدين ومراقبة الخمارين وغيرهم ممن يسيئون التصرف، لضمان سلامة أرواح الناس وأعراضهم وأموالهم من أي أذى قد يلحق بها.

ولم تكن هذه هي مهمة الشرطة فحسب بل دخلت واجبات أخرى عمرانية كإقامة القناطر وجمع الضرائب والرسوم، وقد وفقت الشرطة في هذا العهد في خلق جو من الأمن والطمأنينة والاستقرار والرخاء(الإصبعي، 1990).

أما في العهد العثماني فقد احتفظ جهاز الشرطة بالوضعية التي كان عليها في عهد المماليك بالرغم من اعتماد الدولة العثمانية على الجيش الإنكشاري الذي مثل دعامة استقرار الدولة العثمانية في أوقات الحرب والسلم على السواء، وقد أطلق على المسؤول الأول للشرطة اسم الآغا، أو آغا الانكشارية أو آغا المتحفظات فهو القائد الأعلى للقوات التركية المحاربة في وقت الحرب والقائد الأعلى للشرطة في أوقات السلم، كما اعتمدت الشرطة التركية على الشرطة السرية في المحافظة على الأمن والنظام

العام.(كلوب،2006)، هذه لمحة تاريخية عن نشأة الأنظمة الأمنية منذ الحضارات القديمة حتى نهاية الحكم العثماني.

وبالنسبة لفلسطين فقد كانت حتى لحظة ما قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى عام (1917) جزء من الدولة العثمانية تخضع للنظام العثماني، ويرتطبق عليها ما ينطبق على باقي الولايات العثمانية، وبعد الحرب العالمية الأولى وانتهاء الحكم العثماني، خضعت فلسطين لنظام الانتداب البريطاني، حيث باشرت السلطات البريطانية المنتدبة ممارسة صلاحياتها وادارتها للبلاد، بطريقة لا تخدم سكانه ا المحليين، ولا تتعاطى مع الأماني والاحتياجات الواقعية لهم، سواءً كانت احتياجات خدماتية أو أمنية أو سياسية، بل كان جل اهتمام هذه السلطات تكوين وإنشاء إدارة لفلسطين تعمل على وضع فلسطين في وضعية سياسية وإدارية وأمنية تضمن تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين (حبش، 2006).

وفي شهر نيسان عام (1926) أصدر المندوب السامي البريطاني قانون يقضي بتنظيم قوة بوليس فلسطين، وقد أطلق على هذا القانون (قانون البوليس رقم 17 لسنة 1926)، حيث تألفت قوة البوليس في فلسطين من الانجليز والعرب واليهود، وعملت بمقتضى القوانين العثمانية، إضافة الى الأنظمة التي شَرعتها سلطة الانتداب البريطاني حتى عام 1936 حيث صدرت قوانين سميت بالقوانين الفلسطينية.(صالح، 1996) وقد بلغ إجمالي عدد أفراد شرطة فلسطين في شهر نوفمبر 1947 قبل انتهاء الانتداب البريطاني عن ارض فلسطين آنذاك (8928) من بينهم حوالي (5784) من البريطانيين، وحوالي (2419) من العرب الفلسطينيين، وحوالي(725) من اليهود (صالح، 1996).

بعد انتهاء الانتداب البريطاني عام 1948 وقيام الدولة الصهيونية على القسم الأكبر من ارض فلسطين أصبحت فلسطين مقسمة الى ثلاثة أقسام، القسم الأكبر أصبح م حتـلاً من قبل الدولة الصهيونية، أما الضفة الغربية فقد ضُمت للمملكة الأردنية الهاشمية، وألحق قطاع غزة بالإدارة المصرية، أما قوة بوليس فلسطين فقد تم حلها وحصل افرادها على حقوقهم، أما أفراد البوليس من اليهود فقد التحقوا بالشرطة الإسرائيلية بعد قيام الكيان الصهيوني، والأفراد العرب نزح قسم منهم الى قطاع غزة والتحقوا بالشرطة التابعة للإدارة المصرية، والقسم الآخر نزح الى الضفة الغربية والتحقوا بالشرطة الأردنية (كلوب، 2006).

وفي عام 1948 أصدر الحاكم الإداري المصري في قطاع غزة الأ مر رقم (5) الذي يقضي بتشكيل قوة حرس وطني في كل قرية ومدينة فلسطينية، الا ان هذا الحرس تم حله بعد عامين، وفي عام 1959 تم استبدال تعبير كلمة البوليس بتعبير الشرطة بقرار من الحاكم الإداري المصري لقطاع غزة،

كما أصدر الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في عام 1962م إعلاناً بالنظام الدستوري لقطاع غزة تضمن قانون تنظيم الشرطة (كلوب، 2006).

أما الشرطة في الضفة الغربية في العهد الأردني، فقد كانت جزءا لا يتجزأ من رجال الأمن العام الأردنيين، وتكونت من أفراد بعضهم من أصل فلسطيني والآخر من أصل أردني، وكان الفرد الذي يتم تجنيده يعمل في ضفتي الاردن الشرقية والغربية، ضمن إطار المملكة الأردنية الهاشمية، واستمر الحال كذلك حتى حزيران 1967م لحظة احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة من قبل الكيان الصهيوني (كلوب، 2006).

وبعد حزيران من العام 1967 م واحتلال ما تبقى من الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة من قبل الكيان الصهيوني، أصبح تنظيم الشرطة الفلسطينية وإدارتها من صلاحيات الاحتلال الصهيوني، فأطلقوا على الشرطة الفلسطينية إسم (الشرطة المحلية)، وتم تجنيد شرطة جدد حيث بلغ عدد الشرطة المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة في بداية عام 1988 حوالي (1071) شرطي عربي إضافة الى (500) من الإسرائيليين، (كلوب، 2006) وانحصرت صلاحيات الشرطة العرب بالجانب الجنائي وتنظيم السير أما الشرطة الإسرائيلية بالجانب الأمني وإدارة السجون، وطبقت الشرطة المحلية القوانين الأردنية في الضفة الغربية والقوانين الفلسطينية في القطاع والتي كانت سارية المفعول قبل الاحتلال الصهيوني، إضافة إلى الأوامر العسكرية التي أصدرها الاحتلال،(كلوب،2006).

وبعد اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1988 واستجابة لنداء القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، استقال رجال الشرطة العرب بشكل جماعي تاركين أماكن عملهم ولم يبق منهم إلا القليل، وبذلك أصبح كل ما يتعلق بالشرطة المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة ينفذ من قبل الاحتلال الاسرائيلي (كلوب، 2006) وقد استمر الحال كذلك حتى توقيع اتفاق أوسلو عام 1993م وتشكيل قوة الشرطة الوطنية الفلسطينية، التي تسلمت زمام الأمور في المناطق التي انسحب منها الجيش الإسرائيلي (غزة وأريحا) ثم تلاها باقي مدن وبلدات الضفة الغربية في نهاية عام 1995م.

2.2 الدور الوظيفي لأجهزة الأمن وتطوره عبر التاريخ

إن أجهزة الأمن من أهم مرافق الدولة وحاجة ضرورية لأي مجتمع، فأجهزة الأمن لها وظائفها المتعارف عليها في كافة المجتمعات، مع وجود اختلاف بسيط من دولة لأخرى ومن زمن لآخر، وفقاً للنظم السياسية والاقتصادية السائدة في الدولة، ففي عهد ما قبل الميلاد كانت مهام الهيئات الأمنية

محصورة بحراسة المعابد والمقابر والأسواق، ومرافقة القوافل وحمايتها، ومع تطور المجتمع تطورت أجهزة الأمن وأنيطت بها مهام أخرى تتناسب مع التطور المستمر للمجتمع، فأصبحت وظيفتها المحافظة على الأمن والنظام العام، وحماية الأرواح والأعراض والأموال، ومنع الجرائم والعمل على اكتشافها والقبض على مرتكبيها وتقديمهم للعدالة، وإدارة السجون وحراسة السجناء، وتنظيم النقل والمواصلات والإشراف على الاجتماعات وحراسة المواكب العامة، وتنفيذ القوانين والأنظمة، ومساعدة السلطات العامة في تأدية وظائفها، بحيث أصبح قيام أجهزة الأمن بوظائفها الطبيعية، معناه استقرار المجتمع وبث الطمأنينة بين المواطنين، وأصبحت أداة لعمل الخير والنفع العام في المجتمع، أما تعطيل عملها يؤدي إلى انتشار الجريمة والرذيلة وفساد المجتمع (الأصبعي، 1990).
ومهما اختلف الطابع الذي يغلب على عمل أجهزة الأمن– سرّي أو علني– ومهما اختلف الزمان والمكان يمكن إجمال أهم الوظائف والمهام الملقاة على عاتق أجهزة الأمن بما يلي:

- حفظ الأمن الداخلي للبلاد: ويعني الحفاظ على استقرار المجتمع وتحقيق الهدوء والطمأنينة لمن يعيش في المجتمع، وهو ما يطلق عليه السلم الاجتماعي أو الأمن الاجتماعي (الشمراني،2004).

- حفظ الأمن الخارجي: إن المقصود بأمن الدولة الخارجي، حمايتها من أي اعتداء خارجي، والاعتداء الخارجي لا يتم إلا بعد إحداث ثغرات وشروخ في الأمن الداخلي سواءً عن طريق بث الفتن والاضطرابات، أو تشغيل العملاء والجواسيس والطابور الخامس، مهمتهم نقل أسرار الدولة للأعداء أو إطلاق الشائعات بهدف إضعاف الجبهة الداخلية، وإضعاف سيطرة الدولة على أراضيها، مما يساعد الأعداء على النيل من مقدرات البلاد واستغلال ثرواتها وزعزعة استقرارها
(إمام، 1998)، وبذلك تكون مهمة رجال الأمن اليقظة التامة لمنع أي محاولة من قبل أعداء الأمة ومعاونيهم للنيل من سيادة الدولة وزعزعة استقرارها.

- حفظ أسرار الدولة: إن لكل دولة إسرارها الهامة التي تحرص على إخفائها وتأمينها بكافة الطرق والوسائل حتى لا يستطيع الأعداء الاستفادة منها، ومن هنا يقع على عاتق أجهزة الأمن حفظ هذه الأسرار من الإفشاء بطريقتين هما:
  1 -حفظ أسرار البلاد وعدم السماح لأحد بإفشائها.
  2 -ضبط ومعاقبة كل من يقوم بنقلها للأعداء.

- محاربة الإرهاب: يقصد بالإرهاب كل ما يسبب الرعب والهلع للمواطنين، ومنع الإرهاب ومحاربته يقع على عاتق أجهزة الأمن كي يعم الأمن والهدوء والاستقرار كافة قطاعات المجتمع (امام،1998).

- حفظ اقتصاديات البلاد من خلال القيام بالمهام الفرعية التالية:

1 -منع أعمال التزوير والتزييف، وهما من الجرائم الخطيرة التي تهدد أمن وسلامة المجتمع، فمثلاً تزوير العملات الوطنية يلحق الضرر بالاقتصاد القومي نتيجة فقدان المواطنين الثقة بعملتهم، وفقدان الثقة في اقتصاد الدولة لدى المؤسسات النقدية العالمية.

2 -محاربة جرائم غسيل الأموال وتبييضها (صارم،1998).

3 -حفظ الأمن في الأسواق وتنظيمها، ومنع المشاجرات والمشاحنات فيها، وحماية الأسواق وحراستها في العطل والأعياد، إضافةً لمحاربة الغش بكافة صوره ومنها:- غش السلع، وبيع البضائع الفاسدة، بيع البضائع المهربة و المسروقة والشراء بثمن بخس، فمراقبة الأسواق وحفظ الأمن فيها، وضبط حركة البيع والشراء، ضماناً لاستقرار السوق من جهة، واستقرار المجتمع من جهة أخرى (امام،1998).

- حماية حقوق الناس في المشاركة في الحياة العامة، فالإنسان هو أساس المجتمع وله الحق في المشاركة في الحياة العامة في هذا المجتمع بجميع صورها المشروعة، تحمي له هذا الحق أجهزة الأمن في الدولة (ادعيس، 2004).

- مهام الحراسة الأمنية: مع تطور المجتمع وفي الوقت الحالي، أنيطت بأجهزة الأمن مهام أخرى متجددة لم تكن في السابق، ومنها حراسة المطارات والموانىء ونقاط العبور وحماية المنشئات العامة والأماكن السياحية والأثرية (الشمراني،2004).

- المهام الطارئة: يندرج ضمن المهام الطارئة قيام رجال الأمن بالمساعدة في عمليات الإنقاذ في حالات الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين، والفيضانات والعواصف الشديدة والحرائق، إضافةً إلى مكافحة الشغب والإضطرابات المفاجئة غير السلمية، وكل ما من شأنه تهديد أمن الدولة والأمن العام (الاصبعي،1991).

- المهام الخدماتية: يندرج ضمن المهام الخدماتية التي يقوم بها رجال الأمن ما يلي:

1 -تنظيم المرور وتعقب المخالفين لأنظمة السير.

2 -تنظيم السفر والهجرة والدخول للبلاد.

3 -تنظيم إصدار البطاقات الشخصية وجوازات السفر.

4 -تنظيم الانتخابات وحماية مراكز الاقتراع والصناديق(الشمراني،2004).

- المهام الاجتماعية: يندرج ضمن المهام الاجتماعية التي تقوم بها أجهزة الأمن ما يلي:

1 -المساهمة في تخفيف نسبة البطالة، وتوفير الرعاية الصحية، من خلال التوظيف المستمر لرجال الأمن في الأجهزة المختلفة، وتوفير الرعاية الصحية لهم ولأسرهم، كذلك من خلال بناء وإنشاء المعاهد وكليات العلوم الأمنية وبناء المراكز الأمنية ومراكز الإصلاح والسجون (الشمراني، 2004).

2 -تنفيذ برامج الإصلاح الاجتماعي داخل السجون ومراكز الإصلاح وإعادة تأهيل السجناء ومتابعتهم بعد الإفراج عنهم لمنع وقوعهم في الخطأ مرة أخرى وضمان عدم عودتهم للجريمة، وهذا ما يطلق عليه في عصرنا الحاضر مساهمة الأمن في التنمية الاجتماعية(الحربي،2004).

- المهام التخطيطية: تشارك أجهزة الأمن في أعمال التخطيط المختلفة في الدول ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

1 -التخطيط الإداري: ومن الأمثلة على ذلك المشاركة في عمليات تعيين الموظفين والمسؤولين في الدولة من خلال الدوائر الأمنية المختصة، خاصةً ما يخص السيرة الذاتية للموظفين والمسؤولين والتأكد من انتماءاتهم السياسية ونقائهم الأمني والأخلاقي، وهذه مهمة من مهام المخابرات العامة في وقتنا الحاضر.

2 -المشاركة في تخطيط المدن والقرى والمنشآت من خلال التنسيق مع البلديات والهيئات المحلية لحماية قراراتها والمساعدة في تنفيذها.

- مهام أخرى حديثة:- ومنها مراقبة التهرب الضريبي، ومكافحة الرشوة والفساد الإداري والمالي، وغسيل الأموال وجرائم الحاسوب، وغيرها من المهام المشابهة (الشمراني، 2004).

3.2 أهم صلاحيات الشرطة من وجهة نظر قانونية

يعتبر جهاز الشرطة في معظم دول العالم، أحد أهم الأجهزة المكلفة بتوفير الأمن الداخلي للمجتمع وحمايته من الجريمة، وعلى المستوى العملي يقوم جهاز الشرطة بنوعين من الأعمال، أولهما الأعمال التي تهدف إلى حماية النظام العام بعناصره المختلفة والمتمثلة في الأمن العام، الصحة العامة،

السكينة العامة، والآداب والأخلاق العامة، وثانيه م ا الأعمال التي تهدف إلى الكشف عن الجرائم وملاحقة المجرمين الذين أخلوا بالنظام العام للمجتمع ولم يتمكن جهاز الشرطة من وقف هذا الإخلال قبل وقوعه، لذا تقسم المهام المنوطة بجهاز الشرطة إلى قسمين أساسيين هما:

1.3.2 مهام الضبط الإداري : وهي المهام والإجراءات اللازمة لمنع وقوع الجرائم والمحافظة على النظام العام، وهي ما يطلق عليه بالإجراءات الوقائية (إدعيس،2004).

كما يهدف الضبط الإداري إلى الحفاظ على النظام العام بعناصره المختلفة والمتمثلة في:

- إشاعة الأمن العام: ويتم ذلك عن طريق اتخاذ الاحتياطات والإجراءات اللازمة لمنع وقوع الحوادث المخلة بالقانون في حالات المظاهرات والمسيرات الشعبية والفتن الداخلية والكوارث الطبيعية، بما فيها حماية أفراد المجتمع وممتلكاتهم ووقف كل ما قد يترتب عليه عدوان على الأشخاص والأموال(الشمراني، 2004).
- المحافظة على الصحة العامة : ويتم ذلك عن طريق اتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على الصحة العامة للجمهور ووقايته من الأمراض وانتشار الأوبئة وتلويث مياه الشرب (الحربي،2004).
- توفير الهدوء والسكينة العامة: ويتحقق ذلك عن طريق المحافظة على حالة الهدوء والطمأنينة في الأماكن العامة والطرق، ومنع الضوضاء والأصوات المقلقة وكل ما من شأنه إقلاق الراحة العامة(إمام، 1998).

2.3.2 مهام الضبط القضائي: وهي المهام والإجراءات التي تتخذها الشرطة للكشف عن مرتكبي الجرائم بعد وقوعها، وجمع الأدلة الكافية لإدانتهم وتقديمهم للعدالة (إدعيس،2004).

4.2 الشرطة الوطنية الفلسطينية – نشأة وتأسيس

لقد كان تشكيل شرطة فلسطينية قوية من أهم وأوائل الإجراءات التي اتخذتها القيادة الفلسطينية بعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، وضرورة من ضرورات تنفيذ هذا الاتفاق، من أجل تسلم زمام الأمور في الأراضي الفلسطينية بعد الانسحاب الإسرائيلي منها.

بعد توقيع اتفاق اوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل في واشنطن عام 1993، بدأت أنوية الأجهزة الأمنية الفلسطينية بالبروز الشرعي مستمدةً كينونتها وشرعية وجودها من هذا الاتفاق،

وتحديداً المواد 8 و 12 من هذا الاتفاق التي نصت على وجوب تشكيل قوة شرطية قوية بهدف ضمان النظام العام والأمن الداخلي الفلسطيني(الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن، 1998).

أما بالنسبة للتأسيس الفعلي للشرطة الفلسطينية، فبعد الإعلان رسمياً من قبل رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات –رحمه الله– بدأت مرحلة استقطاب عناصر الشرطة الفلسطينية لتدريبها على القيام بالمهام الشرطية الملقاة على عاتقها، وعلى رأسها نشر الأمن والاستقرار وحماية الشعب الفلسطيني وممتلكاته في الأراضي الفلسطينية التي سيتم تحريرها، وقد تمثلت بما يلي:

1 -المحافظة على النظام وحماية الأرواح والأعراض والأموال.
2 -منع الجرائم والعمل على اكتشافها وتعقبها والقبض على مرتكبيها وتقديمهم للعدالة.
3 -مراقبة وتنظيم النقل على الطرق والشوارع والممرات ونقاط العبور والموانئ والجسور والمطارات.
4 -الإشراف على الاجتماعات وحماية المواكب العامة وتأمين الهدوء والاستقرار في الأماكن العامة وأماكن العبادة.
5 -مساعدة الهيئات العامة(البلد يات والمجالس القروية) في تأدية واجباتها ووظائفها وفقاً للقانون والنظام العام، وحماية المؤسسات والبنوك والشركات ذات النفع العام.
6 -تنفيذ القوانين والأوامر والأنظمة المشروعة وإدارة السجون وحماية السجناء.
7 -حماية الزوار والسياح وحراسة الأماكن السياحية والأثرية وحمايتها.
8 -القيام بأية واجبات أخرى يفرضها القانون والنظام العام (ادعيس،2004).

لا شك أن جهاز الشرطة الفلسطيني لا يختلف في مهامه وواجباته عن مثيلاته في الدول العربية أو العالمية، فمهما اختلف الزمان أو المكان يبقى حفظ الأمن والنظام العام وتحقيق الهدوء والاستقرار، وحماية الأرواح والأعراض والممتلكات على رأس أولويات أي جهاز شرطة في العالم.

ومن الجدير بالذكر أن اتفاقية إعلان المبادئ الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل أثقلت كاهل الجانب الفلسطيني من خلال إلزامه باتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للحيلولة دون قيام أي أعمال ضد إسرائيل من داخل أراضي السلطة الفلسطينية(الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن، 1998).

وعلى صعيد تأسيس شرطة وطنية فلسطينية قوية، فقد ساعدت الدول العربية في إعداد نواة هذه الشرطة، من خلال تدريب وإعادة تأهيل عناصر من جيش التحرير الفلسطيني المتواجد على أراضيها، فكانت مصر والأردن واليمن والعراق على رأس الدول التي ساهمت في إعداد وتأهيل أوائل قيادات

الشرطة الفلسطينية، التي استكملت فيما بعد مهمة إتمام تشكيل جهاز الشرطة الفلسطيني بعد دخولها الأراضي الفلسطينية المحررة، التي انسحب منها الاحتلال الإسرائيلي تنفيذاً لاتفاق أوسلو، وكانت غزة وأريحا أولى المناطق المحررة التي أصبحت فيما بعد مراكز لتدريب الشرطة الفلسطينية وإعدادها لتسلم زمام الأمور في مناطق أخرى يتم الانسحاب منها في وقت لاحق، وإن المطلع على مراحل تشكيل الشرطة الفلسطينية يجد أن تشكيلها احتوى على ثلاثة عناصر أساسية وهي:

1. قوات من جيش التحرير الفلسطيني كانت متواجدة في الدول العربية، أعيد تأهيلها وتدريبها من جديد.
2. عناصر من نشيطي الانتفاضة الأولى والمحسوبين على منظمة التحرير الفلسطينية في الداخل.
3. عناصر من الشرطة الفلسطينية الذين استقالو ا من الشرطة الإسرائيلية بناءً على طلب القيادة الموحدة عام 1988 (مريش، 1993).

هذه العناصر الثلاث تم تأهيلها وتدريبها ثم دمجها لتشكيل نواة لشرطة فلسطينية قوية، تتسلم زمام الأمور وتعمل على حفظ الأمن والنظام العام وتحقيق الهدوء والاستقرار في كافة الأراضي الفلسطينية المحررة، التي اتسعت رقعتها بعد الانسحاب الإسرائيلي من المدن والبلدات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أصبح للشرطة فيما بعد مراكز منتشرة في كافة محافظات الوطن انطلقت منها لتنفيذ مهامها وواجباتها.

5.2 هيكلية الشرطة الوطنية الفلسطينية

- يعمل جهاز الشرطة الفلسطيني في جميع المحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال فرعين رئيسيين هما:

1. المديرية العامة لشرطة المحافظات الشمالية: وتضم جميع مديريات الشرطة في محافظات الضفة الغربية.
2. المديرية العامة لشرطة المحافظات الجنوبية: وتضم جميع مديريات الشرطة في محافظات قطاع غزة(مدير قسم البصمات في المعمل الجنائي سابقاً، آب 2006، اتصال شخصي)، والشكل رقم (1.2) يوضح هيكلية المديرية العامة للشرطة الفلسطينية.

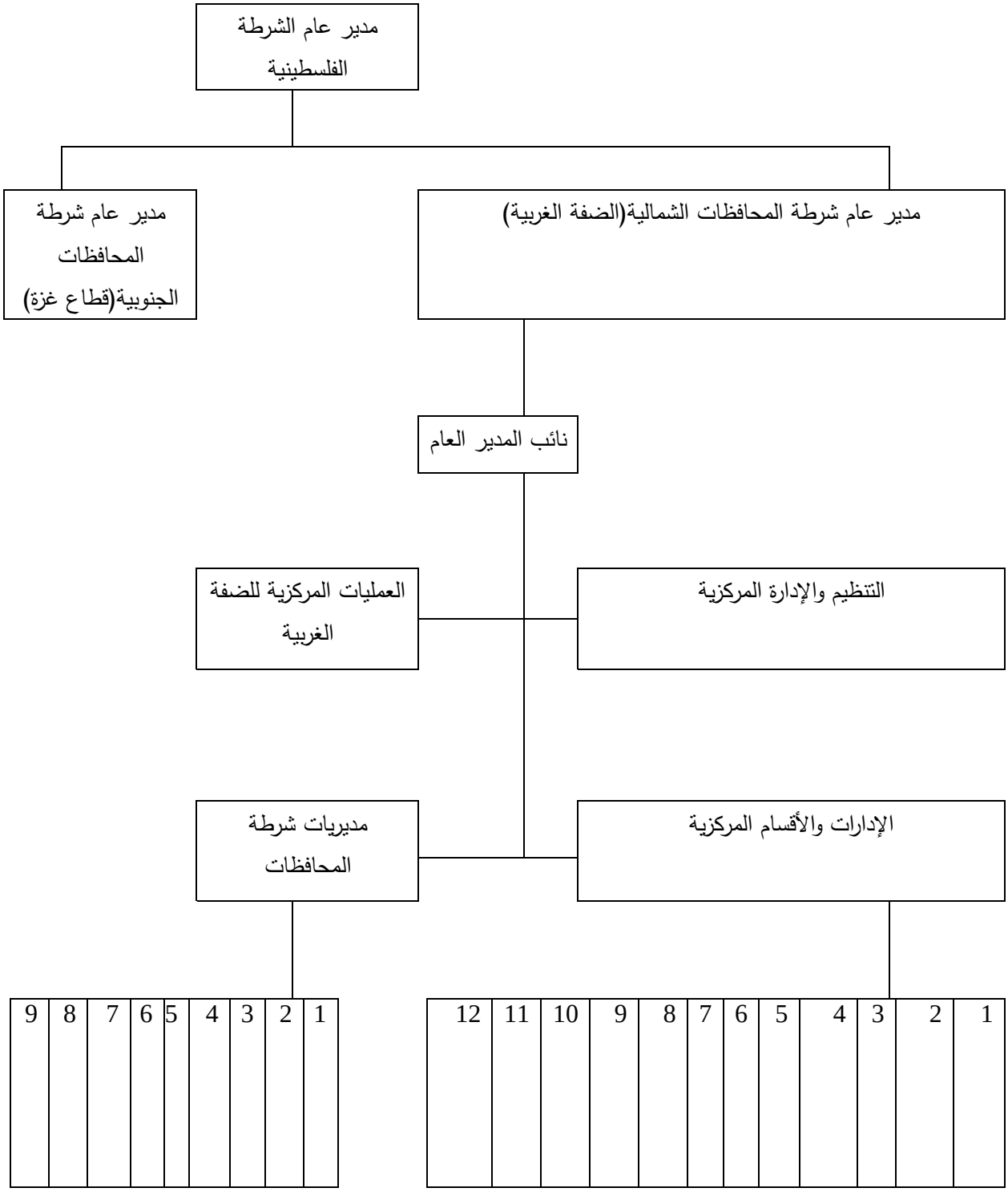

الشكل 1.2: هيكلية الشرطة الوطنية الفلسطينية(الباحث).

- تعمل الشرطة الفلسطينية في محافظات الضفة الغربية(المحافظات الشمالية) من خلال تسعة فروع وهي كما يلي:

1 – مديرية شرطة محافظة جنين. (وهي مجال البحث).
2 – مديرية شرطة محافظة نابلس.
3 – مديرية شرطة محافظة طولكرم.
4 – مديرية شرطة محافظة قلقيلية.
5 – مديرية شرطة محافظة رام الله.
6 – مديرية شرطة محافظة القدس.
7 – مديرية شرطة محافظة الخليل.
8 – مديرية شرطة محافظة بيت لحم.
9 - مديرية شرطة محافظة أريحا(مدير قسم البصمات في المعمل الجنائي سابقاً،آب 2006، اتصال شخصي).

والشكل رقم (2.2) يوضح هيكلية شرطة المحافظات الشمالية.

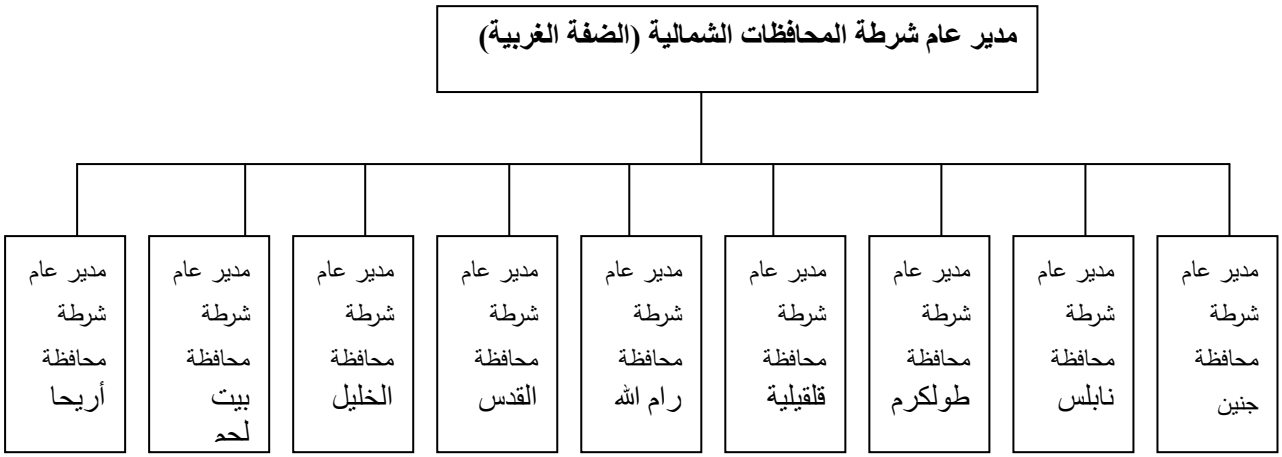

الشكل 2.2: هيكلية شرطة المحافظات الشمالية(الباحث).

- تعمل الشرطة الفلسطينية في مديرية محافظة جنين(مجال البحث) من خلال سبعة فروع منتشرة في القرى والبلدات التابعة لمحافظة جنين وهي كما يلي:

1 - مركز شرطة المدينة.
2 - مركز شرطة طوباس.
3 - مركز شرطة قباطية.

4 -مركز شرطة ميثلون.

5 -مركز شرطة جلقموس.

6 -مركز شرطة كفر راعي.

7 -مركز شرطة اليامون(مدير الإدارة في مركز شرطة اليامون، آب 2006، اتصال شخصي).

والشكل رقم (3.2) يبين مراكز الشرطة ضمن هيكلية الشرطة في مديرية محافظة جنين.

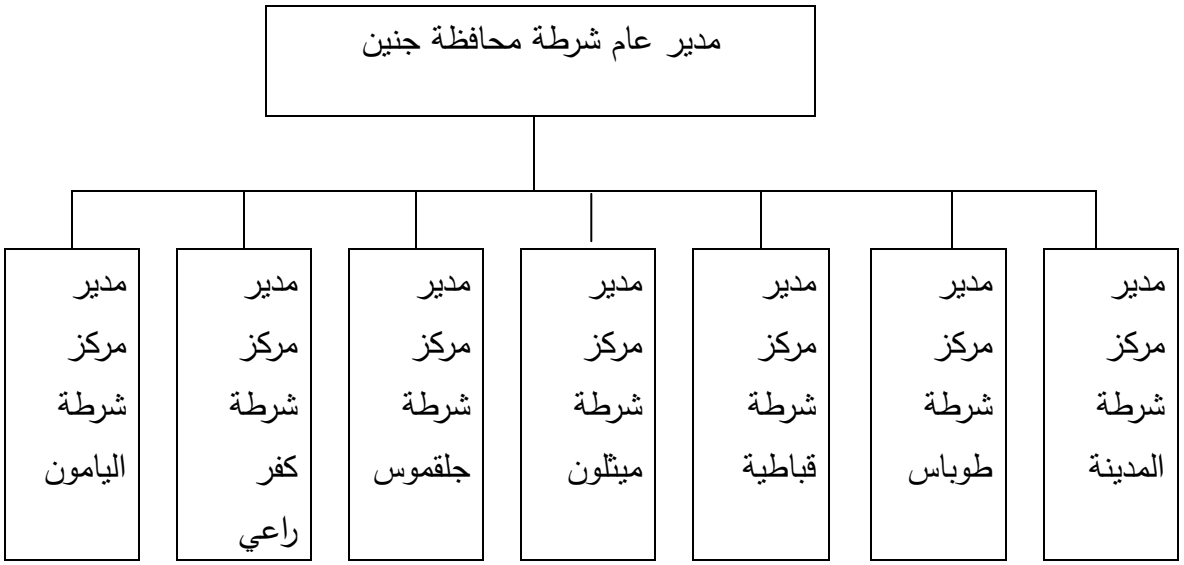

الشكل 3.2: هيكلية مراكز شرطة محافظة جنين(الباحث).

- من جهة أخرى تم تقسيم المديرية العامة للشرطة الفلسطينية إلى دوائر متخصصة ومركزية لها فروع في كافة مديريات الشرطة في محافظات الوطن وكافة المراكز والمخافر المنتشرة في القرى والبلدات الفلسطينية وهي كما يلي:

2 – الإدارة العامة للمباحث

3 – الإدارة العامة لمكافحة المخدرات

4 – الإدارة العامة للمرور

5 – الإدارة العامة للنجدة

6 – الإدارة العامة لحراسة المؤسسات

7 – الإدارة العامة لحفظ النظام

8 – الإدارة العامة للسياحة والآثار

9 – الإدارة العامة للإصلاح والتأهيل (إدارة السجون)

10 –الإدارة العامة لأمن الشرطة

11 –الإدارة العامة للشؤون الإدارية

12 –الإدارة المالية

13 –إدارة العلاقات العامة(مدير الشؤون الإدارية في شرطة محافظة جنين، تشرين أول2006،اتصال شخصي).

والشكل رقم (4.2) يوضح هيكلية الدوائر المتخصصة والمركزية في المديرية العامة للشرطة الفلسطينية.

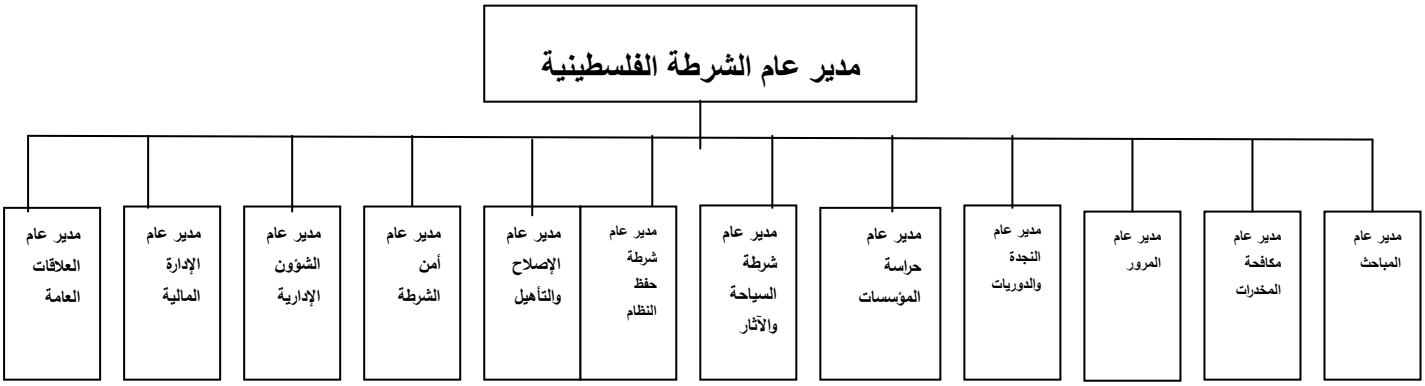

الشكل 2. 4: هيكلية الدوائر المركزية المتخصصة في شرطة المحافظات الشمالية(الباحث).

- وفي محافظة جنين إحدى محافظات الضفة الغربية (مجال البحث) تقسم الشرطة إلى دوائر فرعية تابعة للدوائر المركزية في مديرية محافظات الضفة والشكل(2.5) يبين تقسيمات الشرطة ودوائرها في محافظة جنين.

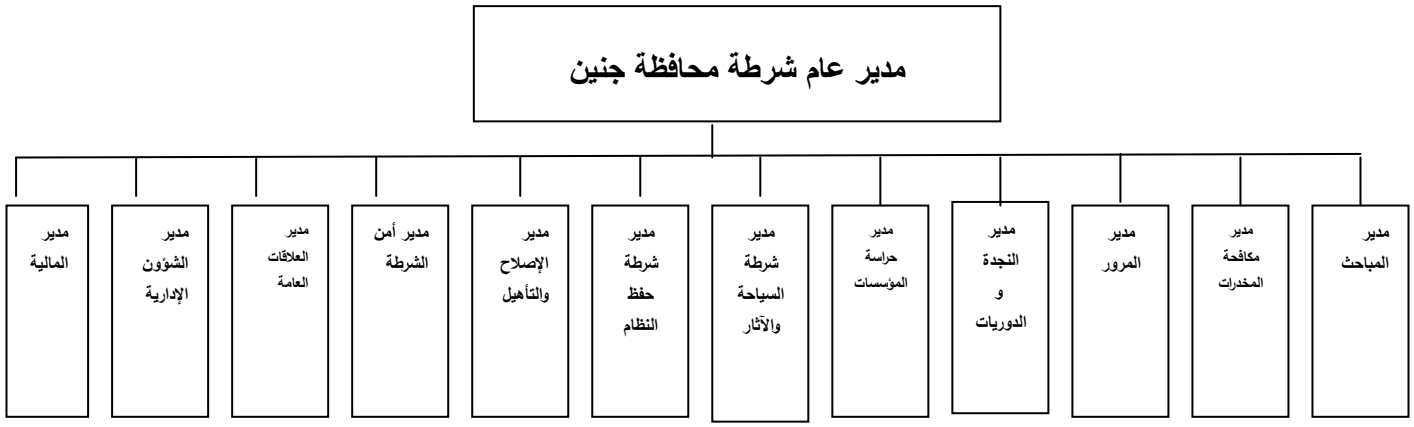

الشكل 5.2: الدوائر الفرعية في مديرية شرطة محافظة جنين(الباحث).

- في المديرية العامة للشرطة الفلسطينية تم استحداث قسم أطلق عليه اسم العمليات المركزية، وهذا القسم له فروع في كافة مديريات الشرطة في المحافظات الفلسطينية، ومن ضمنها مديرية شرطة محافظة جنين(مجال البحث)، حيث يطلق على هذا القسم في شرطة محافظة جنين اسم (عمليات الشرطة)،(مدير العمليات في شرطة محافظة جنين،تشرين ثاني 2006، اتصال شخصي)، والشكل (2. 6) يبين الخارطة الهيكلية للعمليات المركزية في شرطة محافظات الضفة الغربية.

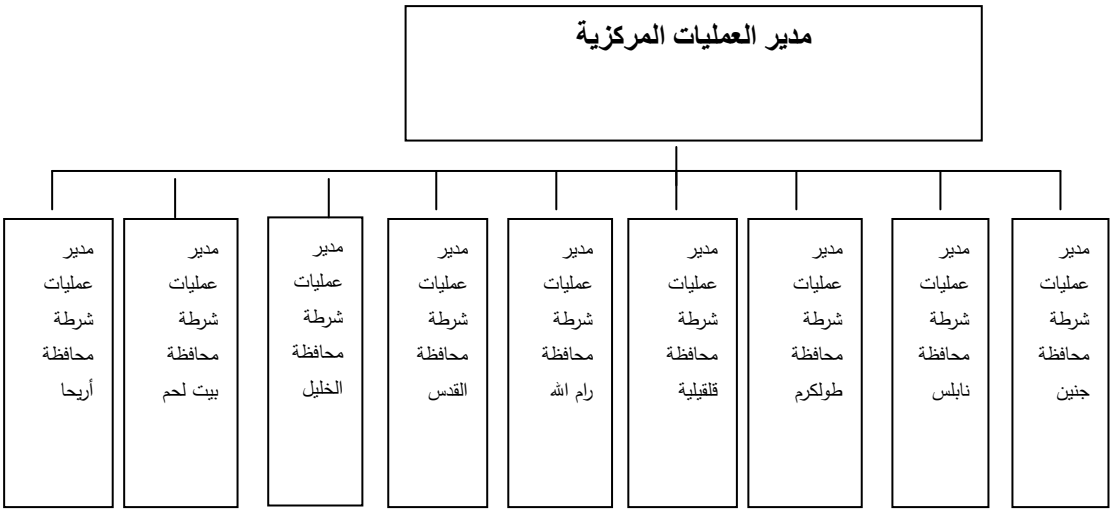

الشكل 2. 6: يبين الخارطة الهيكلية للعمليات المركزية في شرطة محافظات الضفة الغربية(الباحث).

- أما بالنسبة لقسم التنظيم والإدارة فهو إدارة مركزية في مديرية الشرطة الفلسطينية ولها فروع في كافة مديريات الشرطة الفلسطينية من ضمنها مديرية شرطة محافظة جنين، وهو قسم يختص بشؤون أفراد الشرطة الفلسطينية ومخاطبات مديرية الشرطة(مدير الإدارة في مركز شرطة اليامون،آب 2006، اتصال شخصي).
- وبذلك تكون الخارطة النهائية لهيكلية المديرية العامة لشرطة محافظة جنين كما تظهر في الشكل (7.2).

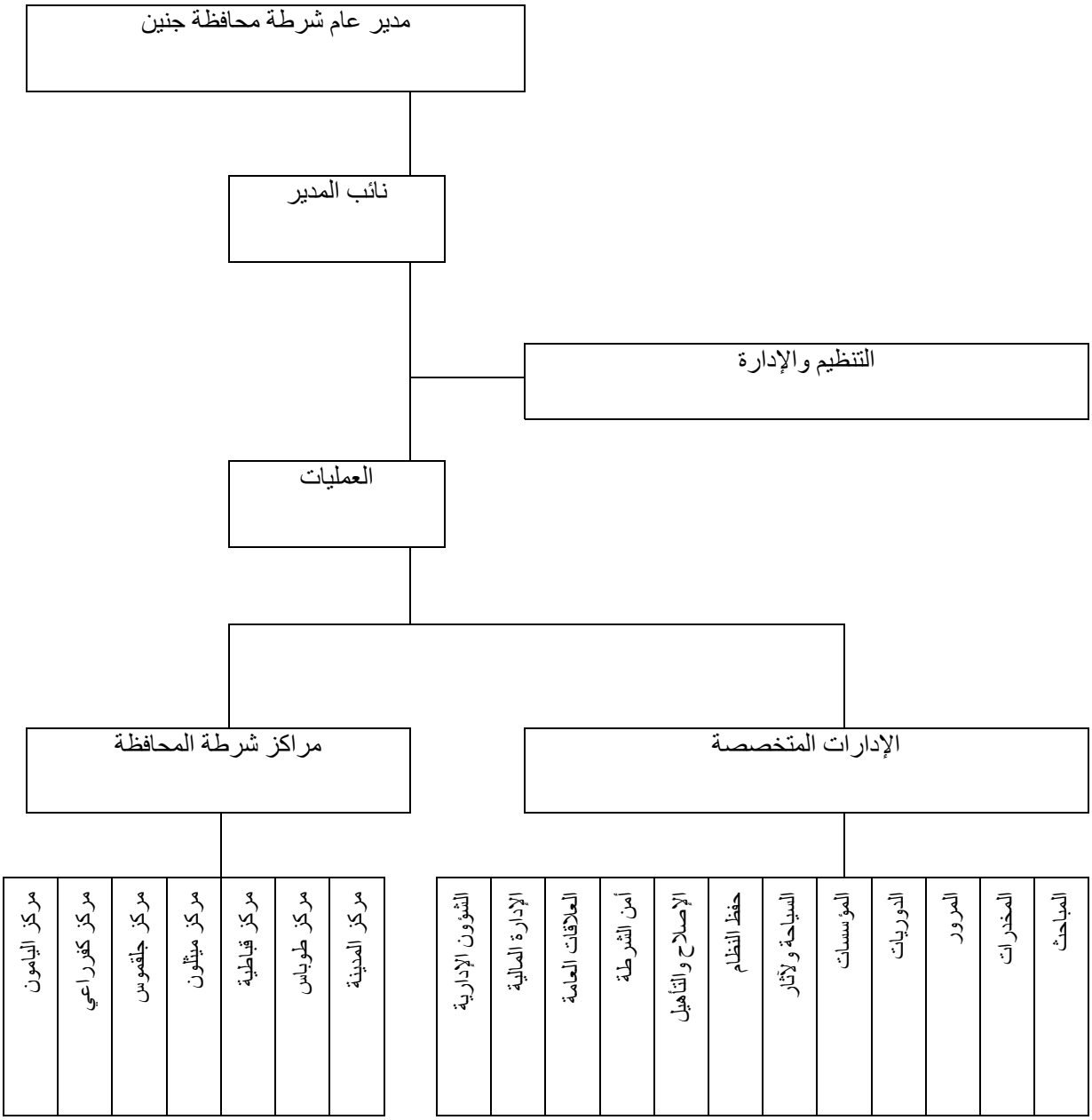

الشكل 7.2: هيكلية الشرطة في مديرية محافظة جنين(الباحث).

6.2 الأمن والتنمية

قبل الحديث عن دور الأمن في التنمية، لابد من التطرق لمواضيع أخرى لها علاقة بهذا الموضوع وهي:- مفهوم الأمن، مفهوم التنمية والتنمية الشاملة، أثر الأمن على التنمية، علاقة الأمن بعناصر إحداث التنمية، وعلاقة الأمن بأهداف التنمية الشاملة.

1.6.2 مفهوم الأمن

•الأمن لغةً:- " الأمن في اللغة يعني طمأنينة النفس وزوال الخوف، والإنسان يكون آمناً إذا استقر الأمن في قلبه، والبلد يكون آمناً إذا اطمأن أهله فيه"(الشمراني،2004).

•الأمن اصطلاحاً:- " هو إحساس الفرد و الجماعة بإشباع دوافعهما العضوية والنفسية التي تدور حولها احتياجاتهما الأساسية وفي مقدمتها دافع الأمن بمظهريه المادي والنفسي، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى السكينة العامة، أو بتعبير آخر الهدوء والاستقرار الداخلي"(عدلي،2001).

2.6.2 مفهوم التنمية

لقد اختلف المفكرون والاجتماعيون فيما بينهم في تحديدهم لمفهوم التنمية، فمفهوم التنمية لا ينتمي إلى علم واحد بل نتاج تعاون العلوم المختلفة والتخصصات المتباينة وجهودها لتحديد هذا المفهوم.

فقد عرفتها هيئة الأمم المتحدة بأنه ا العملية التي يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع(الطبيب،2001).

كما عرفت أيضاً بأنها عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعاته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية والمالية المتاحة (فهمي،1986).

أما التعريف الدارج لمصطلح التنمية هو:عملية تغيير مخططة يقوم بها الإنسان يتم من خلالها توحيد جهود أفراد المجتمع بما فيهم الهيئات المحلية والحكومية، للعمل معاً لاستغلال الموارد المتاحة من أجل تحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وسد احتياجاتهم الملحة(الطبيب، 2001).

وبالتنمية يتم معالجة التخلف والتفكك وحل المشاكل الاجتماعية ورفع مستوى معيشة أبناء المجتمع وتهيئة مقومات الحياة الكريمة لهم عن طريق الانتفاع الكامل بإمكانياتهم ومواردهم في إطار تنظيم علاقاتهم وتهيئتهم للعمل الجماعي الموجّه، لإحداث التغير الاجتماعي المنشود(فهمي،1986).

3.6.2 مفهوم التنمية الشاملة

بالرغم من تفاوت الآراء حول مفهوم التنمية الشاملة إلا أن معظم التعريفات المختلفة للتنمية الشاملة تكاد تجمع على أنها مجموعة من الجهود والعمليات المعقدة والشاملة تضم في محتواها جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية، كما أنها تتضمن النمو والتغير معاً، وهذا التغير من الضروري أن يحدث في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، وان يشتمل على الجانبين الكمي والكيفي، بهدف زيادة معدل رفاهية أفراد المجتمع، ونقله من وضع اجتماعي واقتصادي وسياسي غير مرغوب فيه إلى وضع آخر أفضل (القدس المفتوحة، 2000).

كما توصف التنمية بالشاملة إذا شملت جميع جوانب الحياة اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وسياسياً، وشملت في نفس الوقت جميع أقاليم البلد الواحد فلا تخص إقليم دون آخر، أو منطق ة جغرافية دون أخرى، كما أن التنمية الشاملة تتطلب التغلب التدريجي على معوقاتها و تهيئة الظروف والمناخ والبيئة التي يعمها الأمن والاستقرار لإحداثها(الطبيب، 2001).

4.6.2 ميادين التنمية الشاملة

- التنمية الاجتماعية: لم يتفق المفكرون الاجتماعيون على تعريف موحد للتنمية الاجتماعية، بسبب اختلاف منطلقاتهم الفكرية والسياسية الذي انعكس في تباين تعاريفهم لهذا المفهوم، إلا أن هذه التعاريف تقاطعت في مرتكزات أساسية أكدت على ضرورة الاهتمام بالقوى المنتجة وتنميتها، مع إحداث تغيير في علاقات الإنتاج على نحو يمكن الأفراد والجماعات من الإنتاج بأنفسهم لأنفسهم في إطار من علاقات التعاون والتكافل الاجتماعي(عيد، 1984).

ولا شك أن التنمية الاجتماعية عملية أساسية وعلى قدر كبير من الأهمية في إحداث التنمية الشاملة، بحيث تهدف إلى تحسين مستوى الفرد في مجالات متعددة، منها التعليم، الصحة، الإسكان، والخدمات الأخرى، كما أن تحسين مستوى الفرد في هذه المجالات يتطلب إقامة مشاريع وأنشطة تنموية تحقق الهدف المنشود، وهذه المشاريع والأنشطة، تحتاج إلى مناخ تنموي ملائم يعمه الهدوء والاستقرار، يشعر فيه الفرد بالأمن والآمان على نفسه وماله وعرضه.

كما أن هذه المشروعات تحتاج إلى مصادر تمويل تقدم الأموال اللازمة للاستثمار والتنمية وهذه المصادر ممكن أن تكون مؤسسات أو أفراد، تكون بحاجة إلى حماية كي تحافظ على أموالها، وهذه الحماية لا تتحقق إلا بوجود مؤسسات أمنية قادرة عن تحقيق هذه المهمة.

- **التنمية الاقتصادية:** تتعدد تعريفات التنمية الاقتصادية، فيعرفها البعض بأنها العملية التي يتم بمقتضاها نقل الاقتصاد القومي من حالة التخلف إلى حالة التقدم من خلال إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي للمجتمع، كما يعرفها البعض الآخر بأنها العملية التي يتم من خلالها تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (عيد، 1984).

أما التعريف الدقيق والشامل للتنمية الاقتصادية كما يعرفه كاظم حبيب، هو العملية التي تستهدف تحقيق تغيير ثوري وجذري وشامل ومخطط في العلاقات الاقتصادية القائمة في القاعدة الاقتصادية والبنى الفوقية، وفي هيكل الاقتصاد الوطني المشوهة، وفي التركيب الطبقي للمجتمع، وهي عملية إقامة بناء اقتصاد وطني متوازن وديناميكي متطور باستمرار، وهي عملية تعتمد على الإمكانيات والقدرات الفعلية والكامنة في الاقتصاد والمجتمع وتفيد من العلاقات الاقتصادية الدولية إلى أقصى حد ممكن، وهو عملية تعتمد على دور الدولة القيادي وقطاعها الاقتصادي المهيمن على العملية الاقتصادية، وعلى المشاركة الديمقراطية للجماهير الشعبية الواسعة، في عملية التغيير المنشودة(حبيب، 1989).

- التنمية السياسية: إن التنمية السياسية من أهم ميادين التنمية الشاملة، لها أهداف وغايات متعددة، أهمها ترشيد وعي أفراد المجتمع وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم السياسية، وزيادة مشاركتهم في الحياة السياسية، عن طريق المشاركة في تشكيل الأحزاب والنقابات والجمعيات السياسية، وممارسة حق التصويت والاقتراع في الانتخابات الرئاسية، وانتخابات مجالس الشعب، والهيئات المحلية والنقابات المهنية والطلابية، ضمن القانون وتحقيقاً للمصلحة العامة، وترسيخاً للمواطنة وتحقيق الاستقرار في المجتمع.

- التنمية الثقافية والتعليمة: هي إحدى مجالات التنمية الاجتماعية، تهدف إلى رفع مستوى التعليم في جميع مستوياته من خلال توفير الإمكانيات والتسهيلات التعليمة والثقافية لكافة قطاعات المجتمع (محمد، 2003)، كما تهدف إلى تحقيق الذاتية الثقافية للأفراد ومجتمعاتهم، وتطوير قدراتهم الفكرية والعقلية وتشجيعهم على استخدام المنهجية العلمية في التفكير، وفي حل المشكلات واتخاذ القرارات الرشيدة (القدس المفتوحة، 2000).

- التنمية الصحية: هي إحدى مجالات التنمية الإجتماعية، هدفها النهوض بالمستوى الصحي، عن طريق توفير الإمكانيات الصحية اللازمة لسد احتياجات الفرد والمجتمع من الجانب الصحي، كما تهدف إلى تحسين صحة أفراد المجتمع وضمان مجال الصحة الوقائية والعلاجية (محمد، 2003).

7.2 أوجه العلاقة بين الأمن والتنمية الشاملة

1.7.2 الأمن والاستقرار وأثره في إطلاق عجلة التنمية

إن انتشار الأمن يؤدي إلى الاستقرار وهذا الاستقرار يؤثر على توقعات رجال الأعمال والمستثمرين بشكل ايجابي ويجعلها متفائلة، مما يغريهم للقيام بمشروعات استثمارية جديدة، ويكون لها أثر على زيادة حجم الادخار والاستثمار الكلي في المجتمع، وفي المحصلة النهائية زيادة الدخل القومي بزيادة فرص العمل وزيادة الإنتاج والأرباح، لذا فإن انتشار الأمن يؤثر بشكل مباشر على الاستقرار، ومن ثم على زيادة التوقعات المتفائلة لرجال الأعمال، ومن ثم إطلاق عجلة التنمية التي يكون أثرها النهائي مكافحة البطالة والفقر، مما يؤدي إلى شعور الفرد والمجتمع بالرفاهية، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين انتشار الأمن والاستقرار من جهة وانطلاق التنمية من جهة أخرى (الحربي،2004).

2.7.2 الأمن والاستقرار وعلاقته بالإنتاجية

إن انتشار الأمن يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية، والإنتاجية تعني العائد من عناصر الإنتاج، ويظهر ذلك جلياً بالنسبة لعلاقة الأمن بالعنصر البشري والذي هو من أهم عناصر الإنتاج، فشعور العامل بالأمن يؤدي إلى زيادة إنتاجيته، وزيادة إنتاجية العنصر البشري تساهم في تحقيق التنمية، وينطبق ذلك أيضاً على باقي عناصر الإنتاج، فمثلاً المال هو أيضاً عنصراً أساسياً من عناصر الإنتاج، فحماية أموال الاستثمار يؤدي إلى استثمار كامل لهذه الأموال وبالتالي زيادة إنتاجيتها التي تساهم في تحقيق التنمية وتؤثر فيها(عدلي، 2001).

ومن جهة أخرى فإن انتشار الأمن ووجود الاستقرار يؤدي إلى تخفيض نفقات المستثمرين الشخصية في مجال تحقيق الأمن والحماية لاستثماراتهم ومشاريعهم، مما يؤثر بشكل ايجابي على الاستثمار الحقيقي لرأس المال وعلى صافي العائد على الاستثمار والذي يكون له أثر مباشر على تحقيق التنمية ويساهم في حدوثها (عدلي،2001).

3.7.2 الأمن والاستقرار وعلاقته بالإنفاق الحكومي على التنمية

إن اختلال الأمن وانتشار الجريمة يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي لتحقيق الأمن والاستقرار ومكافحة الجريمة(الإنفاق الجاري)، أي زيادة حجم الأموال التي تنفقها الحكومة على القضاء والشرطة والسجون، وهذا الإنفاق يكون على حساب الإنفاق الحكومي على الاستثمار والتنمية.

لذا فانتشار الأمن والاستقرار يؤدي إلى وجود توازن في الإنفاق الحكومي بين شقيه الجاري في مجال تحقيق الأمن، والاستثماري في مجال تحقيق التنمية، وانتشار الأمن يتيح مزيداً من الموارد المالية الحكومية لأغراض التنمية ومشروعاتها، وبذلك يساهم انتشار الأمن في دفع مسيرة التنمية وتزويدها بمزيد من الإمكانيات والموارد (الحربي،2004).

4.7.2 الأمن والاستقرار وعلاقته بعدالة التوزيع

إن انتشار الأمن في جميع أقاليم الدولة يساعد على توسيع رقعة التنمية لتشمل جميع أقاليم الدولة والعكس صحيح، فانتشار الأمن في إقليم دون آخر يجعل التنمية تتركز في إقليم دون آخر لأنه لا يمكن إحداث التنمية في الأقاليم التي لا تتمتع بالأمن والاستقرار، وتكون النتيجة تفاوت وعدم توازن في انتشار التنمية بين أقاليم البلد الواحد، فمنطقة تنتشر فيها التنمية وتتوفر فرص العمل، وفي المحصلة النهائية رفاهية المجتمع، وأخرى محرومة من التنمية وتعاني من البطالة وانتشار الفقر بين أفراد المجتمع، والنتيجة النهائيةِ عدم عدالة التوزيع بين أفراد المجتمع الواحد، فمنطقة يقطنها أغنياء وأخرى يقطنها فقراء ومحرومين، لذا نستطيع القول أنّ انتشار شامل للأمن في جميع أقاليم البلد الواحد يؤدي إلى انتشار شامل للتنمية في جميع الأقاليم، والنتيجة النهائية عدالة في التوزيع بين جميع المناطق الجغرافية وجميع السكان في آن واحد(عدلي،2001).

5.7.2 الأمن وعلاقته بالعناصر الأساسية لإحداث التنمية

من خلال المفاهيم السابقة لموضوع التنمية والتنمية الشاملة يمكن القول أنه لا تصور لوجود تنمية شاملة أو لإمكانية حدوثها، دون أن تتوفر العناصر الأساسية اللازمة لإحداثها، وهي الإنسان، المال،

المؤسسات، والمناخ التنموي، وفيما يلي نستعرض العلاقة بين الأمن والعناصر الأساسية لإحداث التنمية:

- العنصر البشري(الإنسان): إنّ الإنسان هو محور عملية التنمية وأساسها فالتنمية تقوم بالإنسان ومن أجله، وبجهده وعلمه وفكره تنفذ التنمية، لذا فالإنسان هو العنصر الأساسي في عملية التنمية مهما كان نوعها، والإنسان لا يمكن أن يعمل بفعالية وينتج إلا إذا شعر بالأمان والاستقرار وهذا الشعور تحققه له أجهزة الأمن المخولة بذلك(عدلي، 2001).

- عنصر المال(التمويل): يقصد هنا بالمال، المال اللازم لتمويل عملية التنمية، فبدون المال لا يمكن أن تكون هناك تنمية، فالمال هو عنصر أساسي وهو العنصر الثاني اللازم لإحداث التنمية، بعد العنصر البشري، فكلاهما من الموارد الهامة واللازمة لإحداث التنمية، والمال لابد من حمايته من الاختلاس والسرقة وهذه الحماية مخولة بها أجهزة الأمن في الدولة (إدعيس، 2004).

- المؤسسات: لابد من وجود جماعات وهيئات ومؤسسات لتقوم بتنفيذ التنمية سواءً كانت هذه المؤسسات والهيئات حكومية أو أهلية أو خاصة، فالكل مطلوب منه توحيد جهوده مع جهود الآخرين لتنفيذ عملية التنمية، والمقصود هنا بالمؤسسات، المؤسسات التي لها علاقة بالتنمية سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، وهذه المؤسسات لابد من حمايتها والمحافظة عليها وهذه الحماية لا تتحقق إلا بجهود أجهزة الأمن المختلفة(إدعيس، 2004).

- البيئة اللازمة والمناخ التنموي الملائم: تحتاج التنمية لبيئة يسودها الأمن والهدوء والاستقرار، فبدون الأمن والاستقرار لا يمكن أن تكون تنمية، وانعدام الأمن وانتشار الفوضى والحروب والإضطرابات من أهم معوقات التنمية، كما أن الاستقرار لا يتوفر إلا إذا وجدت جهة مخولة بالعمل على توفيره، وهي أجهزة الأمن المختلفة في الدولة (عدلي، 2004).

6.7.2 المهام الشرطية وعلاقتها بالتنمية الشاملة

إن التنمية توصف بالشاملة إذا شملت جميع قطاعات الحياة، السياسية، الثقافية، الاجتماعية، الصحية، والاقتصادية، ومهما كان نوع التنمية المراد تنفيذها فهي بحاجة لمناخ تنموي مناسب وبيئة تعمها

السكينة العامة أو ما يسمى الأمن والاستقرار الداخلي، وهذه المهمة لا تتحقق إلا بجهود أجهزة الأمن المختلفة وهذه الأجهزة يجب أن تكون قوية قادرة على توفير الأمن ونشر الاستقرار في جميع أقاليم الدولة على السواء (الشمراني، 2004).

أما بالنسبة لجهاز الشرطة فيعتبر في معظم دول العالم أحد أهم أجهزة الأمن المكلفة بتوفير الأمن الداخلي للمجتمع وحمايته من الجريمة بأنواعها، وعلى المستوى العملي يقوم جهاز الشرطة بعدة مهام لها أثر في توفير المناخ الملائم والمناسب للتنمية الشاملة وهذه المهام هي:

1 -المهام الإجتماعية : يندرج ضمن المهام الاجتماعية التي تقوم بها الشرطة والتي لها علاقة مباشرة بالمجتمع وأفراده ولها أثر في توفير المناخ المناسب والملائم للتنمية الإجتماعية، المهام التالية:

- تحقيق السكينة العامة والسلم الاجتماعي، عن طريق الحفاظ على استقرار المجتمع وتحقيق الهدوء والطمأنينة لمن يعيش فيه، وحماية حقوق الناس في المشاركة في الحياة العامة، ومنع وقوع الجرائم التي لها أثر مباشر على استقرار المجتمع وملاحقة مرتكبيها وتقديمهم للعدالة (إمام، 1991).
- تنفيذ برامج الإصلاح الإجتماعي داخل السجون ومراكز الإصلاح، وإعادة تأهيل السجناء ومتابعتهم بعد الإفراج عنهم، لضمان عدم عودتهم للجريمة مرة أخرى.
- المساهمة في تخفيف نسبة البطالة عن طريق التوظيف والاستيعاب المستمر لأفراد الأمن في أقسام الشرطة المختلفة، وتوفير الخدمات الاجتماعية والصحية لهم ولأسرهم، مما له أثر ايجابي في تخفيف حدة الفقر (الحربي، 2004) .
- المساعدة في أعمال الإنقاذ في حالات الكوارث الطبيعية ، كالزلازل والبراكين والفيضانات، والعواصف الشديدة، والحرائق، وكل ما من شأنه تهديد الأمن العام للمجتمع (إمام، 1991).

2- المهام الاقتصادية: تقوم الشرطة بعدة مهام بهدف الحفاظ على اقتصاديات المجتمع ومقدرات البلاد، لها أثر مباشر ودور في توفير مناخ ملائم ومناسب للتنمية الاقتصادية وهذه المهام هي:

- مراقبة الأسواق وتنظيمها وحفظ الأمن فيها، وحمايتها وحراستها في العطل والأعياد، ومنع المشاجرات والسرقات، إضافة لمحاربة ظاهرة الغش بكافة صورها، وضبط حركة البيع

والشراء، ضماناً لاستقرار السوق من جهة، واستقرار المجتمع من جهة أخرى (إمام، 1990).

- حماية البنوك والشركات والمؤسسات الإقتصادية والنقدية ذات النفع العام.
- منع أعمال التزوير والتزييف في العملات المحلية والأجنبية، لما لهذه الجريمة من أثر سلبي على اقتصاديات المجتمع، ولما تلحقه من ضرر للاقتصاد القومي (إمام، 1991).
- محاربة جرائم غسيل الأموال وتبيضها (صارم، 1998).
- محاربة جرائم الإتجار بالأسلحة والمخدرات والبضائع المسروقة والفاسدة، ومنع أعمال التهريب لما في ذلك من ضرر كبير على اقتصاد المجتمع.
- مكافحة الرشوة والفساد الإداري والمالي، والتهرب الضريبي وجرائم الحاسوب (صارم، 1998).

3- المهام السياسية: تنفذ الشرطة عدة مهام لها علاقة بالسياسة وبقضايا الأمن السياسي، ولها دور فعال ومهم في توفير المناخ الملائم واللازم للتنمية السياسية، وهذه المهام هي:

- منع وقوع الحوادث المخلة بالقانون في حالات المظاهرات والمسيرات الشعبية، وفي حالات انتشار الفتن، ووقف كل ما قد يترتب عليه عدوان على الأشخاص والممتلكات والأموال، في حالات الشغب والاضطرابات المفاجئة، وكل ما من شأنه تهديد أمن الدولة والأمن العام للمجتمع(الأصبعي،1991).
- الإشراف على الاجتماعات، وحماية المواكب العامة، وتأمين الهدوء والاستقرار في أماكن العبادة وحمايتها من أي اعتداء على خلفية سياسية(ادعيس، 2004).
- تنظيم الانتخابات وحماية مراكز الاقتراع، وصناديق الانتخابات.
- تنظيم السفر والهجرة، وإصدار البطاقات الشخصية وجوازات السفر(الشمراني، 2004).

4- المهام الثقافية والتعليمية : تنفذ الشرطة عدة مهام لها علاقة بالثقافة العامة للمجتمع وتعليم أفراده، ولها أثر إيجابي في توفير المناخ الملائم والمناسب للتنمية الثقافية والتعليمية، وهذه المهام هي:

- إقامة المعاهد وكليات العلوم الأمنية، مما له أثر إيجابي على تحسين ثقافة الكادر الأمني ومستواه العلمي، والذي هو جزء من أفراد المجتمع.

- حماية وحراسة المدارس وقاعات امتحانات الثانوية العامة، ومراكز تصحيح الامتحانات، ومكاتب التربية والتعليم، من أجل تحقيق الهدوء والاستقرار اللازم لسير الامتحانات، ومن أجل إجرائها في جو مناسب وملائم، ومنع الغش فيها.
- الحماية غير المباشرة للجامعات والمعاهد والمراكز التعليمية والثقافية والمدارس، وحمايتها من أي اعتداء في حالات الفوضى والاضطرابات المفاجئة (الشمراني، 2004).

5 -المهام الصحية: تقوم الشرطة بعدة مهام لها علاقة بالصحة العامة وصحة أفراد المجتمع ولها أثر في توفير المناخ التنموي اللازم والملائم للتنمية الصحية، وهذه المهام هي:

- اتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على الصحة العامة للجمهور ووقايته من الأمراض وانتشار الأوبئة، وتلويث مياه الشرب، وذلك بمساعدة وزارة الصحة في تنفيذ قراراتها.
- حماية المستشفيات ومديريات الصحة ومراكزها المختلفة، ومرافقة الأطقم الطبية التي تسعى للكشف عن الأوبئة الخطيرة، والعمل على منع انتشارها.
- مراقبة الحدود وحراستها، ومنع دخول المنتجات الملوثة والمواشي والطيور المصابة بالأمراض والناقلة للأوبئة، ومنع كل ما له أثر سلبي على صحة أفراد المجتمع (الحربي، 2004).

إن قيام الشرطة بمهام لها علاقة بقطاعات التنمية المختلفة وميادين التنمية الشاملة، له أثر إيجابي في توفير المناخ التنموي اللازم والملائم للتنمية الشاملة.

8.2 الدراسات السابقة

تم الإطلاع على عدة دراسات وكتب ومراجع، وتمت الاستفادة منها في إعداد اطار نظري للدراسة، وتكوين خلفية عن علاقة الأمن بالتنمية، وقد كان من أهم ما اطلع عليه الباحث ما يلي مرتباً حسب الأقدمية:

1.8.2 دراسة الدسوقي، (1992): الشرطة الفلسطينية جهاز قمع وإكراه أم جهاز لحفظ الحقوق والحريات.

هذه الدراسة تضمنت مجموعة آراء لعدة شخصيات فلسطينية من تنظيمات مختلفة، نوقشت هذه الآراء في ندوة عقدت في القدس عام 1992، قبل تشكيل جهاز الشرطة الفلسطيني وتسلمه مهامه في الأراضي الفلسطينية المحررة.

هذه الآراء كانت حول الوضع المتوقع لجهاز الشرطة الفلسطيني المرتقب في ذلك الحين، حيث لم يكن قد تأسس بعد، هذه الآراء لم تتطرق لموضوع الأمن وعلاقته بالتنمية أو أثر الهدوء والاستقرار في دفع عجلة التنمية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- لا يمكن لجهاز الشرطة الفلسطيني أن يقوم بأعباء العمل الأمني بشكل هادف وخادم لاستقرار المجتمع ما لم يكن ذو إدارة فلسطينية صرفة وسيادة فلسطينية تامة وصلاحيات وطنية في وضع الأنظمة واللوائح المناسبة للمتغيرات والمستجدات المختلفة في الواقع الفلسطيني.
- إن الشرطة الفلسطينية ستكون أداة قمع وأداة ضغط للأحزاب المسيطرة إلا إذا وضعت تحت إدارة وطنية شاملة وخضعت عناصرها لعمليات تأهيل بعيداً عن التجاذبات الحزبية.
- لن تتمكن الشرطة الفلسطينية من القيام بفرض الأمن والنظام ما دامت تخضع إمداداتها العسكرية واللوجستية لرقابة إسرائيل.
- إن الشرطة الفلسطينية لن تكون قادرة على تعزيز أداء القضاء وتدعيمه ما لم يكن هناك حماية وطنية شاملة للقضاء الفلسطيني من قبل التشريعات الفلسطينية والجهات المختصة.

2.8.2 دراسة مريش ، (1993) قوات الأمن الوطني الفلسطيني، الشرطة الفلسطينية. تناولت هذه الدراسة مراحل تشكيل وبناء أجهزة الأمن الفلسطينية، منذ بداية توقيع اتفاقية أوسلو، مروراً بإعلان الرئيس عرفات عن بدء تشكيل هذه الأجهزة ومن ثم بدء الانتساب لها وتدريبها، حتى تسلمها زمام الأمور في الأراضي الفلسطينية التي تم تحريرها.

تضمنت هذه الدراسة وجهات نظر مختلفة فلسطينية وإسرائيلية حول المهام الملقاة على عاتق أجهزة الأمن الفلسطينية، والتوقعات المستقبلية لها، لكنها لم تتطرق لموضوع الأمن وعلاقته بالتنمية وهذا ما ستعالجه دراسة الباحث وقد خلصت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- أن جهاز الشرطة الفلسطيني يجب أن يمنح الصلاحيات التامة اللازم ة للأمن الداخلي وفق لوائح وقوانين واضحة تمكنه من متابعة كافة القضايا والمشاكل الأمنية في المجتمع.
- إن تشابك وتداخل صلاحيات الأجهزة الأمنية يؤدي إلى إعاقة وبعثرة جهود جهاز الشرطة لتحقيق الأمن المطلوب، لذا يجب تحديد صلاحيات الأجهزة الأخرى والحد من تداخلاتها مع صلاحيات جهاز الشرطة إلا من منظار التكامل المؤسساتي والتنسيق الهادف إلى ضبط الأمن والنظام العام.
- يجب أن تكون قوى الأمن الداخلي مجسدة بجهاز الشرطة هي المرجع الوحيد للتعامل مع القضايا الاجتماعية والمدنية، وهي الجهة الوحيدة القادرة على تحقيق عناصر الاستقرار والهدوء، وضبط الجريمة في المجتمع الفلسطيني إذا عملت بحرية تامة ضمن صلاحياتها المنصوص عليها في القوانين المختلفة.

3.8.2 ورقة عمل للحربي، (2004) الدور المجتمعي للمؤسسات الأمنية.

قدمت ورقة العمل هذه في ندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض، بتاريخ 2004/2/21م، حيث استعرض الباحث فيها عدة مواضيع كان أهمها وظيفة المؤسسات الأمنية والخدمات التي تقدمها للمجتمع، وذكر أمثلة على ذلك، ثم تطرق لموضوع توتر العلاقات بين المجتمع والمؤسسات الأمنية، وأسباب هذا التوتر، ثم موضوع العزلة الاجتماعية التي تواجه المؤسسات الأمنية وأسبابها وطرق معالجتها، ولم يتطرق الباحث لموضوع الأمن وعلاقاته بالتنمية ولا لدور الشرطة في توفير المناخ التنموي، وقد خلصت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

- إن المجتمع يقع على كاهله مسؤولية أخلاقية كبيرة في دعم الأجهزة الأمنية لأداء مهامها من خلال تعاونه مع هذه الأجهزة ومساعدتها في الكشف عن المنحرفين والمجرمين، وعدم التستر على الخارجين عن القانون بشكل عام.
- وجوب العمل على التدريب والتأهيل الدائمين، لعناصر وأفراد المؤسسة الأمنية بهدف تطوير أدائهم وقدراتهم بما يتناسب مع المستجدات التكنولوجية ومتطلباتها المختلفة.
- العمل على تفعيل الاتصال الدائم بين المجتمع والمؤسسة الأمنية من خلال قنوات اتصال مكثفة، وتعزيز العلاقات بحيث تصبح المؤسسة الأمنية جزءً من الثقافة الاجتماعية لدى المواطنين.

4.8.2 ورقة عمل للشمراني، (2004) الدور المجتمعي للمؤسسات الأمنية.

قدمت ورقة العمل هذه في ندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض، بتاريخ 2004/2/21م حيث استعرض الباحث من خلالها عدة مواضيع منها التطور التاريخي للأجهزة الأمنية، علاقة الأمن بالتنمية، موقع الأجهزة الأمنية في النظام السياسي، وعلاقة الأجهزة الأمنية بالأجهزة الأخرى في الدولة، طبيعة ومهام الأجهزة الأمنية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:-

- إن تضخم الأجهزة الأمنية والسيطرة البيروقراطية على أدائها، يؤدي إلى تعطيل الفاعلية الأمنية لهذه الأجهزة.
- يجب أن تكون المؤسسة الأمنية متناسبة مع حاجات المجتمع ومقتضيات النظام العام، إذ أن زيادة الإدارات أو استحداث أجهزة أمنية دون حاجة إليها يؤدي إلى زيادة النفقات الحكومية بغير فائدة.
- عدم توظيف فائض من الموارد البشرية في الأجهزة الأمنية إلا بمقدار الحاجة فقط، لأن زيادة أفراد الأجهزة الأمنية لغير حاجة لهم يؤدي إلى حالة من الترهل الإداري، والعبء المالي والأمني في هذه الأجهزة.

5.8.2 ورشة عمل (2004): واقع وصلاحيات الأجهزة الأمنية ارتباطاً بقضية الإصلاح. عقدت هذه الورشة في جامعة بيرزيت بتاريخ 2004/6/28م قدمت فيها أوراق عمل قام بإعدادها كل من العقيد

عيسى أبو عرام مدير العمليات في جهاز الأمن الوقائي والعميد إبراهيم المصري مدير المخابرات في المحافظات الشمالية،حيث ناقشت هذه الأوراق المواضيع التالية:

- الأجهزة الأمنية في الاتفاقات الموقعة.
- مهام الأجهزة الأمنية في النظام السياسي.
- الأمن الوقائي ونشاطه على صعيد الأمن الداخلي.
- تطور الأجهزة الأمنية من خلال الممارسة واكتساب الخبرة.
- الأمن الفلسطيني والجهود الرامية للإصلاح.
- المخابرات العامة وقضية الإصلاح.
- خلفية عن تأسيس المخابرات العامة.
- تعريف المخابرات العامة.
- مهام الجهاز على الصعيدين الداخلي والخارجي.
- الأجهزة الأمنية والوضع الراهن.

وقد خلصت هذه الورشة إلى العديد من الاستنتاجات كان أهمها ما يلي:

- إن الترهل الإداري وعدم وضوح التخصص في الصلاحيات الإدارية والأمنية يؤدي إلى إضعاف قدرة الأجهزة الأمنية عن متابعة واجبها بشكل سليم، كما يؤدي إلى إضعاف القدرة على متابعة الأعمال الأمنية اليومية المتعلقة بخدمات المجتمع.
- إن ضعف التأهيل والتدريب لأفراد الأجهزة الأمنية يؤدي إلى عدم قدرة هذه الأجهزة على التعامل مع المجتمع وقضاياه المختلفة بكفاءة وفعالية.
- إن ضعف الأجهزة الأمنية لا يمكن هذه الأجهزة من تحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع.
- إن هذه الدراسة لم تتعرض لموضوع الأمن وعلاقته بالتنمية لكنها ركزت على قدرة الأجهزة الأمنية على تحقيق الأمن والاستقرار والذي هو ضرورة من ضرورات التنمية.

6.8.2 دراسة إدعيس، (2004): صلاحيات جهاز الشرطة.

وهي عبارة عن سلسلة تقارير قانونية تصدرها الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن في رام الله، يعدها ويشرف عليها المحامي معن إدعيس، تضمنت عدة مواضيع هامة حول صلاحيات جهاز الشرطة على المستوى الدولي وصلاحيات جهاز الشرطة على المستوى المحلي، لكنها لم تتطرق لدور الأمن في التنمية ولا لدور الشرطة في توفير المناخ التنموي وقد ختمت هذه الدراسة بالعديد من التوصيات المهمة منها:

- ضرورة وضع التشريعات التي تحكم عمل جهاز الشرطة وسلطة ضبط إداري تحدد الصلاحيات المنوطة به وتنظم علاقته بغيره من الأجهزة الأخرى في مجال حفظ الأمن والنظام العام.

- ضرورة تفعيل دور النيابة في الإشراف على مأموري الضبط القضائي في مجال التحقيق في الجرائم.
- ضرورة تضمين قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني حكم عام يشير إلى بطلان الإجراءات المتخذة في التحقيق في الجرائم، إذا لم تراع الأسس المحددة في القانون.
- ضرورة وقف إجراءات التحقيق في الجرائم من قبل الجهات الأمنية التي لا تتمتع بصفة الضابطة القضائية.

7.8.2 دراسة إخميس، (2004) علم المخابرات والجاسوسية.

وهي عبارة عن دراسة مكونة من ثلاثة أجزاء، استعرض الجزء الأول موضوع المخابرات عبر التاريخ، وشرح موضوع الجاسوسية من حيث مفهومها ونشأتها وأهم الصفات التي يتميز بها الجواسيس، والمعدات والأجهزة اللازمة في التجسس أما الجزء الثاني فاستعرض عدة مواضيع كان أهمها كيفية تدريب العملاء السريين، ثم تحدث عن المخابرات الأمريكية من حيث نشأتها، وأهم أقسامها ثم المخابرات الروسية والبريطانية والإسرائيلية، وأساليب كل منها وطرقها في تجنيد العملاء. أما الجزء الثالث فقد استعرض موضوع المخابرات والاستخبارات في الإسلام، و صفات رجل الأمن في الإسلام، ودور المخابرات في رسم السياسة، ودورها في الحروب السياسية والاقتصادية والعسكرية، ثم استعرض أهم المراحل التي يمر بها جهاز المخابرات وأهم فنون هذا العمل، إلا ان هذه الدراسة لم تبحث دور الأمن في التنمية ولا دور الشرطة في توفير المناخ التنموي، وقد خلصت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- إن العمل الاستخباري والأمني هو مقوم مركزي وأساسي، من مقومات العمل الأمني السليم.
- إن الخيانة هي ظاهرة ملتصقة بشكل عضوي بأمن الغير لذلك فإن تدريب أفراد الأمن على كيفية مكافحة هذه الظاهرة، والاكتشاف المبكر لها، هو من أساسيات تأهيل عناصر الأمن.
- إن الجنس والمال من أخطر عناصر الجذب والإغراء للخيانة، لذلك يجب أن يحظى أفراد الأمن بسبل العيش الكريم التي تمكنهم من تحمل مصاريف الحيات بشكل لائق، وتجعلهم قادرين على الارتباط المشروع بالنساء.

8.8.2 دراسة كلوب،(2005) تنظيم إدارة الشرطة الفلسطينية.

تحدثت هذه الدراسة عن تنظيم إدارة الشرطة الفلسطينية من حيث وظائف الشرطة، القيم السلوكية لرجل الشرطة، الرقابة على أعمال الشرطة، التخطيط وأهميته للعمل الشرطي، القيادة وأهميتها في العمل الشرطي، مهام واختصاصات قائد الشرطة ومساعديه والإدار ات المتخصصة في الشرطة، والخطة المستقبلية لجهاز الشرطة الفلسطينية، وقد ختمت هذه الدراسة بتصورات الباحث حول جهاز شرطة فلسطيني حديث يلبي متطلبات المجتمع ويحقق طموحاته وآماله في استتباب الأمن والاستقرار، لكنها

لم تبحث موضوع الأمن وعلاقته بقطاعات التنمية الشاملة ولا دور الشرطة في توفير المناخ التنموي اللازم للتنمية الشاملة.

9.8.2 دراسة كلوب، (2006) الشرطة الفلسطينية، الماضي والحاضر والمستقبل.

تناول الباحث عدة مواضيع أهمها نشأة نظام الشرطة وتطوره التاريخي حيث استعرض وضع الشرطة الفلسطينية في عهد الانتداب البريطاني، ثم الشرطة في عهد الحكم المصري والحكم الأردني، ثم في عهد الاحتلال الاسرائيلي، ثم تطرق لتأسيس الشرطة الفلسطينية بعد اتفاق اوسلو، ومن ثم طبيعة عملها ثم تطرق للتخطيط والتنظيم وأهميته للشرطة الفلسطينية، وقد ختمت هذه الدراسة بتصورات الباحث عن وضع الشرطة الفلسطينية الحالي وظاهرة الانفلات الأمني، وخطة معالجتها، وأخيراً الأهداف المنشودة للشرطة الفلسطينية، لكنها لم تبحث موضوع الأمن وعلاقته بالتنمية أو أثر الهدوء والاستقرار في إطلاق عجلة التنمية وهذا ما سيعالجه الباحث في هذه الدراسة.

9.2 دراسة نقدية للأدبيات السابقة.

إن إطلاع الباحث على الدراسات السابقة، ساعد في تكوين نظرة شاملة عن موضوع الأمن من حيث مفهومه ونشأته، وتطوره عبر التاريخ حتى وقتنا الحاضر كما مكنه من تكوين نظرة شاملة عن موضوع الأمن وعلاقته بالتنمية، والأمن وعلاقته باستقرار المجتمع بجميع جوانبه،واثر هذا الاستقرار على إطلاق عجلة التنمية، كما إن هذه الدراسات – من وجهة نظر الباحث – كانت مهمة وأدت الغرض المقصود منها إلى حد ما، لكن الباحث وجد فيها نقصاً تمحور حول عدم تناولها لموضوع الشرطة ودورها في توفير المناخ التنموي، وهذا النقص فتح المجال أمام الباحث للكتابة والبحث في هذا الموضوع، وعليه فإن دراسة الباحث لا تتعارض مع موضوع الدراسات المختلفة المشار إليها، كما أنها لا تتطابق معها بشكل بارز، بل أن هذه الدراسة التي يعدها الباحث هي دراسة مكملة ومتممة لتلك الدراسات، بل ربما تكون من وجهة نظر الباحث ذات أهمية مميزة، قياساً مع تلك الأدبيات، خاصة أن هذه الدراسة تناولت موضوع دور الشرطة الفلسطينية في توفير المناخ التنموي، وهذا ما لم تتطرق إليه الأدبيات السابقة، مما يعني أن هذه الدراسة مختلفة عن تلك الدراسات من حيث الموضوع المعالج والمبحوث، ولكنها تتكامل معها من حيث إثراء الأدبيات المتعلقة بالشرطة الفلسطينية ودورها ومهامها وواجباتها المختلفة بشكل عام.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

1.3 مقدمـة

يتناول هذا الفصل جانباً مهماً من الجوانب الأساسية في هذه الدراسة، وهو الجانب التوضيحي لكافة الخطوات والمراحل التي قام بها الباحث من أجل إتمام هذه الدراسة، وبلوغ الهدف العام لها، والذي يتجلى في الكشف عن دور الشرطة الفلسطينية في توفير المناخ التنموي في محافظة جنين، ابتداءً من تكوّن فكرة الدراسة، مروراً بتحديد مشكلة الدراسة، ثم تقديم عرض سريع وواضح عن منطقة الدراسة، ومجتمعها وعينتها ومنهجيتها وآليات تطبيقها.

2.3 منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي، وذلك لملا ءمته لمثل هذه الدراسة، ولما يوفره من بيانات مستقاة من المصادر التي اعتمد عليها الباحث في إجراء هذه الدراسة، وهذه المصادر كما يلي:

1.2.3 المصادر الأولية:

* المقابلات: قام الباحث بإجراء مقابلات مع جميع مدراء المراكز والدوائر والأقسام في شرطة محافظة جنين، حيث استطاع الباحث الحصول على معلومات قيمة تفيده في إعداد هذه الدراسة.

* الملاحظة: كون الباحث يعمل ضابط في الأمن العام الفلسطيني، فقد استفاد من الملاحظة المباشرة في الحصول على الكثير من المعلومات التي احتاجها في إعداد هذه الدراسة.

2.2.3 المصادر الثانوية

اطلع الباحث على العديد من الدراسات العربية والفلسطينية، التي تحدثت عن موضوع الأمن وعلاقته بالتنمية، كما اطلع الباحث على العديد من الوثائق والإحصائيات والسجلات والتقارير الأمنية المتوفرة لدى مراكز وإدارات الشرطة في محافظة جنين.

3.3 منطقة الدراسة

أجريت الدراسة في محافظة جنين، هذه المحافظة التي تقع في أقصى شمال الضفة الغربية، يحيطها جدار الفصل العنصري من ثلاث جهات؛ الشرق، الغرب، والشمال، وتعتبر البوابة الشمالية على الخط الأخضر بالنسبة للضفة الغربية، تبلغ مساحتها حوالي(592كم ^{2})، (حبش، 2006) وعدد سكانها حوالي(756. 261 نسمة)، وإن الخريطة (1.3) توضح موقع محافظة جنين بالنسبة لخارطة فلسطين.

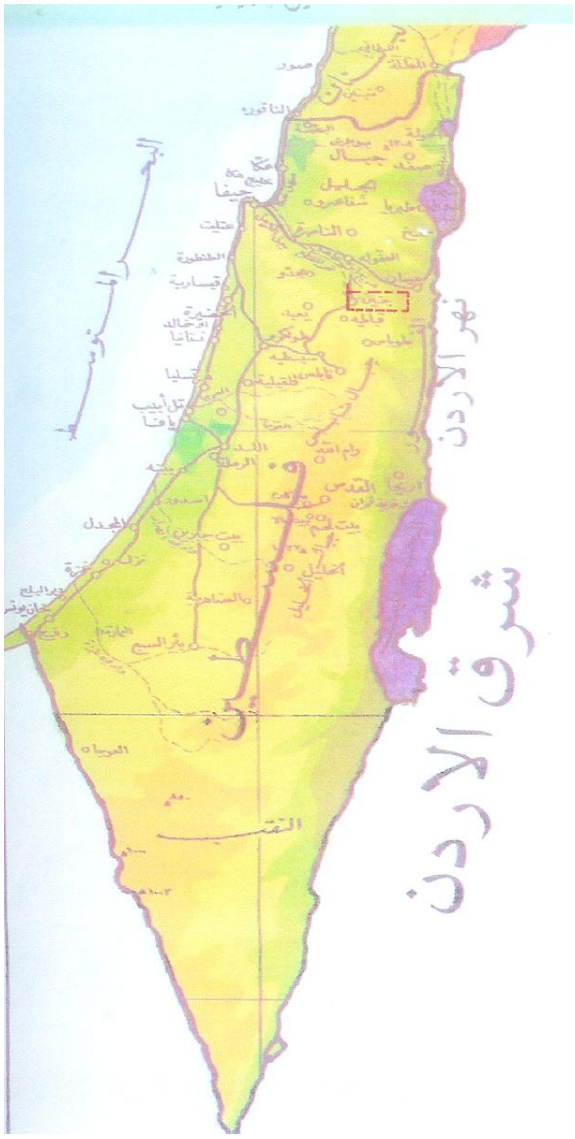

خارطة 1.3: تبين موقع محافظة جنين بالنسبة لفلسطين (حبش، 2006).

ينتشر سكان محافظة جنين في (89) تجمع سكاني، بحيث تتكون هذه التجمعات من جميع القرى والبلدات والمدن في المحافظة، ولتوضيح الصورة الجغرافية لهذه المحافظة وما تضمه من تجمعات سكانية مختلفة فإن الخارطة (2.3) توضح ذلك.

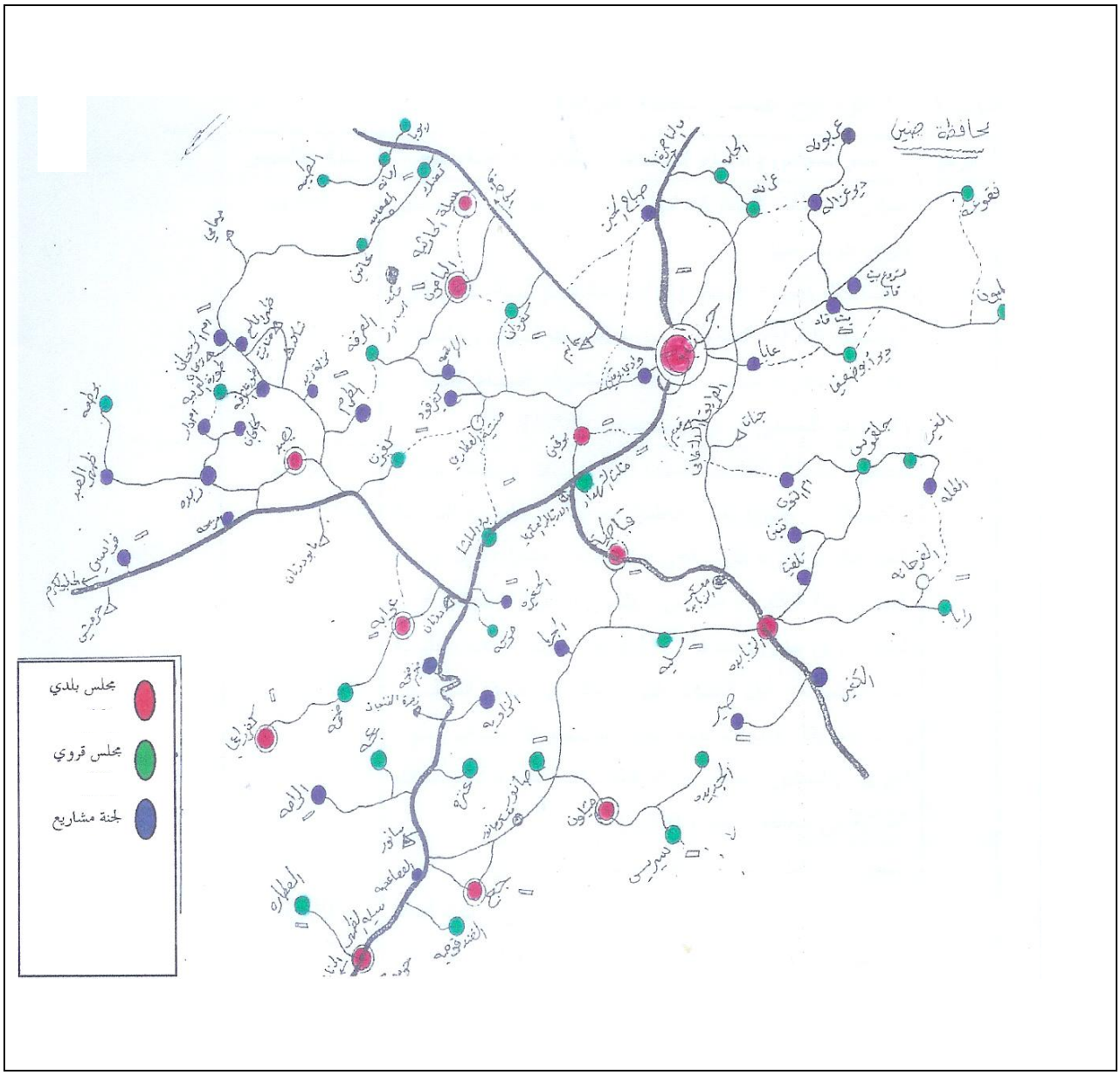

خارطة 2.3: خارطة تفصيلية لمحافظة جنين توضح التجمعات السكانية في المحافظة (حبش، 2006).

إن هذه التجمعات السكانية المؤلفة من المدن والقرى والخرب المختلفة، يتولى مهمة توفير الأمن والاستقرار فيها، الشرطة الفلسطينية من خلال مراكزها المنتشرة في المحافظة، والخارطة (3.3) تبين مراكز الشرطة الفلسطينية في محافظة جنين.

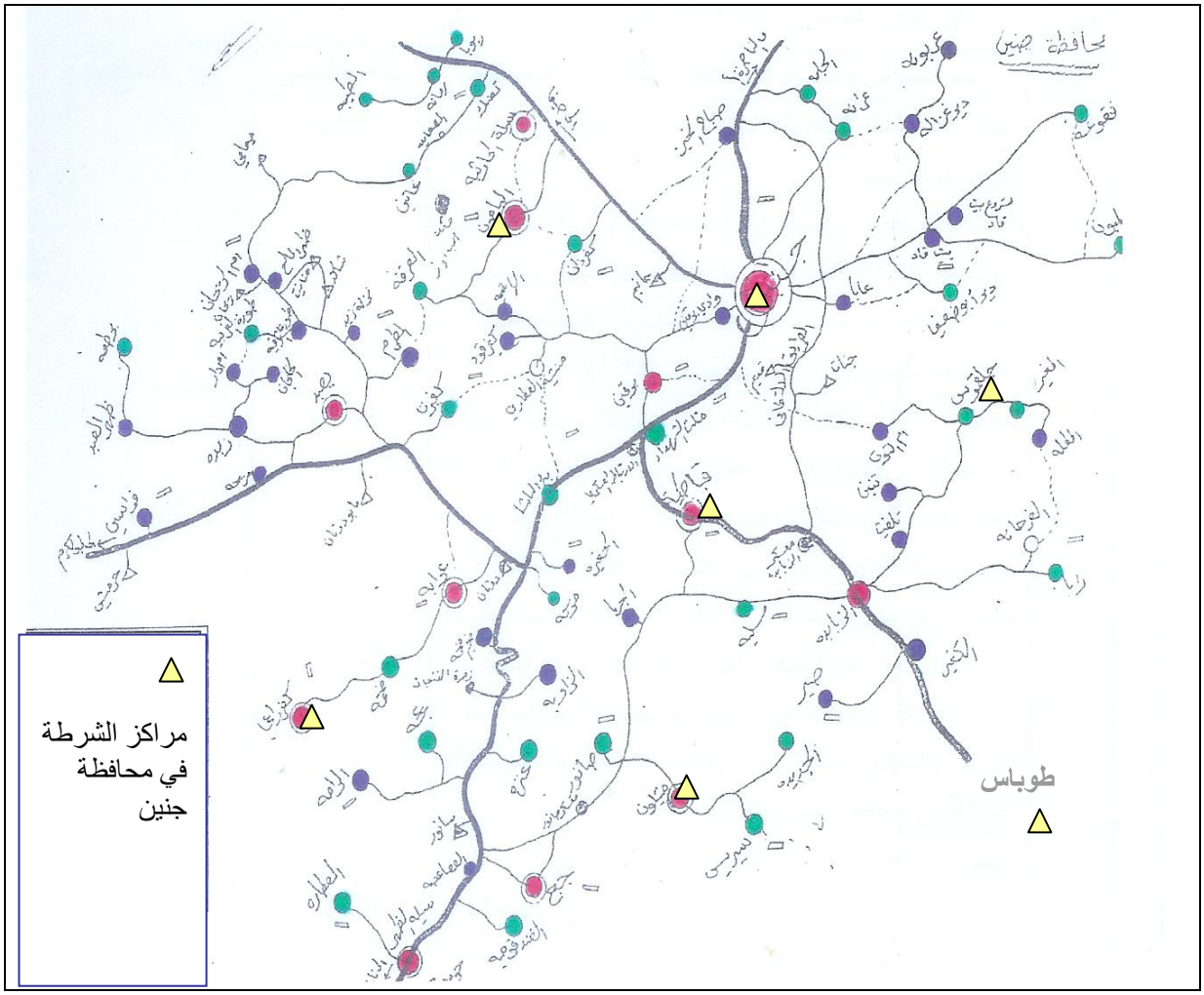

الخارطة رقم 3.3 تبين مواقع مراكز الشرطة الفلسطينية في محافظة جنين (جرادات، 2006)

4.3 مجتمع الدراسة

إن وزارة الحكم المحلي الفلسطينية تعتبر مدينة طوباس والقرى المحيطة بها منطقة جغرافية منفصلة عن محافظة جنين، إلا أن المديرية العامة للشرطة الفلسطينية، في تقسيماتها الإدارية، تعتبر منطقة طوباس وقراها، وحدة إدارية تابعة لمديرية شرطة محافظة جنين وتعتبر طوباس وقراها ضمن هيكلية هذه المديرية، ومركز شرطة طوباس هو أحد مراكز الشرطة التابعة لمديرية شرطة محافظة جنين (م. البصمات في المختبر الجنائي سابقاً،آب 2006، اتصال شخصي).

لذلك فإن مجتمع الدراسة يتألف من جميع مراكز الشرطة والإدارات والأقسام التابعة لمديرية شرطة محافظة جنين والتي عددها (7) مراكز و (14) إدارة فرعية تابعة لإدارات مركزية كما ظهرت في الخارطة الهيكلية لشرطة محافظة جنين.

إن مراكز الشرطة المتفرعة عن مديرية شرطة محافظة جنين، تتولى مهمة توفير الأمن والاستقرار لسكان التجمعات السكانية في المحافظة بما فيها منطقة طوباس كوحدة واحدة، والجدول (1.3) يبين عدد مراكز الشرطة في محافظة جنين وعدد القرى التابعة لكل مركز، وعدد السكان في منطقة نفوذه.

جدول 1.3: مراكز الشرطة في محافظة جنين والقرى التابعة لكل مركز، (نائب مدير العمليات، تشرين ثاني 2006، اتصال شخصي).

الرقم	اسم مركز الشرطة	عدد التجمعات السكنية التابعة للمركز	عدد السكان في المنطقة التابعة للمركز
1	مركز شرطة مدينة جنين	04	48 .000
2	مركز شرطة طوباس	12	48.000
3	مركز شرطة قباطية	08	33 .000
4	مركز شرطة ميثلون	11	36 .000
5	مركز شرطة جلقموس	21	35 .000
6	مركز شرطة كفر راعي	08	40 .000
7	مركز شرطة اليامون	25	70 .000
المجموع	7 مراكز	89 تجمع سكاني	310 .000 نسمة تقريباً

أولاً: مراكز الشرطة في محافظة جنين:

1 -مركز شرطة مدينة جنين: يقع مركز شرطة مدينة جنين في حي المراح شرقاً، يطلق عليه اسم (مركز المدينة)، يتولى مهمة حفظ الأمن والاستقرار في أربعة تجمعات سكانية وهي (مدينة جنين، ضاحية صباح الخير، مخيم اللاجئين، وواد برقين)، حيث يبلغ عدد السكان في التجمعات السكانية الأربعة، حوالي (000، 48) نسمة (مدير مركز المدينة،آب 2006، اتصال شخصي).

2 –مركز شرطة طوباس: يقع مقر شرطة مدينة طوباس في المدخل الجنوبي للمدينة، أي على شارع طوباس نابلس جنوباً، يتولى مهمة حفظ الأمن في (12) تجمع سكاني وهي (بلدة طوباس، عقابا، تياسير، طمون، العقبة، الفارعة، مخيم الفارعة، واد الفارعة، قشدة، عزبة عطوف، الحديدية، المالح، والفارسية، إضافة لبعض الخرب ومضارب البدو المؤقتة)، حيث يبلغ عدد السكان في التجمعات السكانية المذكورة حوالي (000، 48) نسمة (مدير مركز طوباس،أيلول 2006، اتصال شخصي).
يعمل في المركز حوالي (53) عنصر شرطة (10) منهم برتبة ضابط الباقي دون ذلك، يمتلك المركز سيارتين فقط، تعمل بالبنزين، وثلاثة قطع سلاح من نوع كلاشنكوف ومسدسين، وثلاثة أجهزة لاسلكي لا تعمل بسبب الموقع (مدير مركز طوباس،أيلول 2006، اتصال شخصي).

3 -مركز شرطة قباطية: يقع مقر شرطة قباطية في المدخل الغربي لبلدة قباطية (المدخل الرئيسي) مقابل المحكمة الشرعية، يوفر الأمن والاستقرار لثمانية تجمعات سكانية وهي: (بلدة قباطية) الشهداء، بير الباشا، برقين، مركة، المنصورة، مسلية، وجميع الخرب ومضارب البدو في منطقة نفوذه) حيث يبلغ عدد السكان في التجمعات السكانية المذكورة حوالي (33.000) نسمة (مدير مركز شرطة قباطية،آب 2006، اتصال شخصي). يعمل في مركز شرطة قباطية (26) عنصر شرطة، ستة منهم برتبة ضابط والباقي دون ذلك، يمتلك المركز سيارة واحدة وثلاث قطع سلاح من نوع كلاشنكوف وثلاثة مسدسات، في المركز خمسة أجهزة لاسلكي (مديرمركز شرطة قباطية،آب 2006، اتصال شخصي).

4 -مركز شرطة ميثلون: يقع مركز شرطة ميثلون في أقصى شرق بلدة ميثلون، يتولى مهمة توفير الأمن والاستقرار لحوالي (11) تجمع سكاني وهي (بلدة ميثلون، الفندقومية، جبع، العصاعصة، صانور، عنزة، الزاوية، الجديدة، سيريس، صير،الجربة، واي تجمعات سكانية دائمة أو مؤقتة تقع في مجال نفوذه)، حيث يبلغ عدد سكان هذه التجمعات السكانية حوالي (36.000) نسمة (مدير مركز شرطة ميثلون، أيلول 2006، اتصال شخصي).

يعمل في المركز حوالي (28) عنصر شرطة حوالي سبعة منهم برتبة ضابط، والباقي دون ذلك، يمتلك المركز ثلاث قطع سلاح من نوع كلاشنكوف فقط وثلاثة اجهزة لاسلكي، وسيارة تعمل بالبنزين (م. الادارة، أيلول 2006، اتصال شخصي).

5 -مركز شرطة جلقموس: يقع مركز شرطة جلقموس في المدخل الجنوبي لقرية جلقموس، على يسار الشارع المؤدي للجامعة العربية الامريكية، من مهماته توفير الأمن لحوالي (21) تجمع سكاني وهي (بلدة جلقموس، المغير، المطلة، ام التوت، دير أبو ضعيف، جلبون، بيت قاد الشمالي، بيت قاد الجنوبي، عرانة، عربونة، دير غزالة، عابا، فقوعة، برغثا، الجلمة، الكفير، تنين، تلفيت، رابا، الزبابدة، والجامعة العربية، وباقي التجمعات السكانية المؤقتة والدائمة الموجودة في منطقة نفوذه) حيث يبلغ عدد السكان في التجمعات السكانية المذكورة حوالي (35.000) نسمة (مديرمركز شرطة جلقموس،أيلول 2006، اتصال شخصي).
يعمل في مركز شرطة جلقموس حوالي (20) عنصر شرطة منهم ستة برتبة ضابط والباقي أقل من ذلك، يمتلك المركز سيارة واحدة، وقطعتين سلاح من نوع كلاشنكوف وأربعة أجهزة إتصال لا سلكي. (مدير إدارة المركز،أيلول 2006، اتصال شخصي).

6 -مركز كفر راعي: يقع المركز في المدخل الرئيسي لبلدة كفر راعي شرق الشارع المؤدي الى قرية فحمة،يتولى مهمة تحقيق الأمن والاستقرار في ثمانية تجمعات سكانية وهي (كفر راعي، عرابة، مخيم، فحمة، قرية فحمة، سيلة الظهر، العطارة، عجة، الرامة) ويبلغ عدد سكان التجمعات السكانية المذكورة حوالي (40.000) نسمة (مدير مركز شرطة كفر راعي،أيلول 2006، اتصال شخصي).
يعمل في مركز شرطة كفر راعي حوالي (30) عنصر شرطة منهم ثمانية برتبة ضابط والباقي دون ذلك، يمتلك المركز سيارة شرطة واحدة فقط، سلمت للمركز في شهر كانون ثاني 2006، ويمتلك المركز أيضاً قطعتي سلاح من نوع كلاشنكوف ومسدسين فقط، وثلاثة اجهزة لا سلكي (نائب مدير مركز شرطة كفر راعي،أيلول 2006، اتصال شخصي).

7 -مركز شرطة اليامون: يقع مركز شرطة اليامون شمال مبنى البلدية، في الجزء الشمالي من بلدة اليامون، يتولى مهمة توفير الأمن في (25) تجمع سكاني، حيث بلغ عدد سكان هذه التجمعات حوالي (70.000) نسمة وهذه التجمعات السكانية هي (بلدة اليامون، السيلة الحارثية، كفر ذان، البرانس، زبوبا، رمانة، الطيبة، عانين، تعنك، العرقة، الهاشمية، يعبد، زبدة، إم دار، الخلجان، الطرم، ظهر العبد، ظهر المالح، كفر قود، كفيرت، أم الريحان، طورة،

مريحة، عرب السعادة، وجميع مضارب البدو والتجمعات السكانية المؤقتة والدائمة الموجودة ضمن منطقة نفوذ المركز(مدير مركز شرطة اليامون،آب 2006، اتصال شخصي).
عدد العاملين في مركز شرطة اليامون (26) عنصر شرطة، سبعة منهم برتبة ضابط، والباقي دون ذلك، يمتلك المركز سيارة شرطة واحدة، ثلاثة قطع سلاح من نوع كلاشنكوف ومسدس واحد، وثلاثة أجهزة لا سلكي، (مدير الادارة، آب 2006، اتصال شخصي)، والجدول (2.3) يبين عدد مراكز الشرطة في محافظة جنين وإمكانياتها اللوجستية.

جدول 2.3: الإمكانيات اللوجستية لمراكز شرطة محافظة جنين.

الرقم	اسم المركز	عدد الأفراد	عدد السيارات	عدد البنادق	عدد المسدسات	عدد أجهزة الاتصال
.1	مركز شرطة المدينة	81	1	6	3	5
.2	مركز شرطة طوباس	53	2	3	2	3
.3	مركز شرطة قباطية	26	1	3	3	5
.4	مركز شرطة ميثلون	28	1	3	–	3
.5	مركز شرطة جلقموس	20	1	2	–	4
.6	مركز شرطة كفرراعي	30	1	2	2	3
.7	مركز شرطة اليامون	26	1	3	1	3
	المجموع	264	8	22	11	26

أما بما يخص الاحتياجات اليومية لمراكز شرطة محافظة جنين من الوقود والتموين والمصاريف النقدية فقد أكد مدراء المراكز أن كمية الوقود التي يحصل عليها كل مركز ضئيلة جداً وغير كافية كما أن كل مركز يحصل على ما نسبته 50% مما يحتاجه من التموين، والكمية التي يحصل عليها المركز تكفي لإعاشة نصف الأفراد فقط، أما النقدية فهي أيضاً ضئيلة وغير كافية لتغطية المصاريف اليومية للمركز والجدول(3.3) يبين مقدار توفر الاحتياجات اليومية لمراكز شرطة محافظة جنين.

جدول 3.3: بيان كمية الوقود والتموين والموازنات النقدية لمراكز شرطة محافظة جنين

الرقم	اسم المركز	كمية الوقود/شهرياً	الموازنة النقدية/شهرياً	النسبة% من كمية التموين اليومية
.1	مركز شرطة المدينة	200	500	% 50
.2	مركز شرطة طوباس	200	300	% 50
.3	مركز شرطة قباطية	150	400	% 50
.4	مركز شرطة ميثلون	200	400	% 50
.5	مركز شرطة جلقموس	200	500	% 50
.6	مركز شرطة كفرراعي	200	500	% 50
.7	مركز شرطة اليامون	150	500	% 50
	المجموع	1300	3100	% 50

ثانياً: إدارات الشرطة المتخصصة في مديرية شرطة محافظة جنين:

إن المديرية العامة للشرطة الفلسطينية لها إدارات مركزية متخصصة لها فروع في كافة مديريات الشرطة في المحافظات الفلسطينية، لذا فإن مديرية شرطة محافظة جنين إحدى مديريات الشرطة في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية) وفيها فروع لإدارات مركزية متخصصة وهذه الفروع هي:

1. فرع المباحث العامة: وهي إدارة متخصصة تتبع الادارة المركزية لمديرية المباحث العامة في شرطة المحافظات الشمالية (الضفة الغربية)، وهذا الفرع من اختصاصه وصلاحياته متابعة جميع القضايا الجنائية المجهولة (التي لم يُعرف فاعلها)، إضافة الى تسيير دوريات مراقبة ومتابعة للحد من الجريمة (دور وقائي) كما ولها (دور علاجي) يتضمن المراقبة والملاحقة والقبض والتسليم للعدالة وهو دور ما بعد وقوع الجريمة(مديرالعمليات، تشرين ثاني 2006،اتصال شخصي).

يقع مقر فرع المباحث العامة في محافظة جنين في المديرية العامة لشرطة محافظة جنين، الواقعة قرب ضاحية صباح الخير، شمال المدينة، على الشارع المؤدي الى الناصرة.

يعمل في هذا الفرع حوالي (50) عنصر شرطة، يمتلك الفرع سيارة واحدة وأربع قطع سلاح من نوع كلاشنكوف وستة مسدسات، وأربعة أجهزة لاسلكي (مدير الشؤون الإدارية، تشرين أول 2006، اتصال شخصي).

2. فرع مكافحة المخدرات: هي إدارة فرعية متخصصة تتبع الادارة المركزية لمديرية مكافحة المخدرات في شرطة المحافظات الشمالية (الضفة الغربية)، ومن اختصاصها متابعة ومكافحة تعاطي المخدرات وترويجها والاتجار بها.
يقع الفرع في المقر العام لشرطة محافظة جنين، يعمل في الفرع حوالي (30) عنصر شرطة، يمتلك الفرع سيارة واحدة، وقطع سلاح عدد(2) من نوع كلاشنكوف وثلاثة مسدسات وثلاثة أجهزة لاسلكي (مدير الشؤون الإدارية، تشرين أول 2006، اتصال شخصي).

3.فرع المرور: وهو إدارة فرعية متخصصة تتبع الإدارة المركزية لمديرية المرور في شرطة المحافظات الشمالية (الضفة الغربية)، من اختصاصاتها، تنظيم المرور والسير على الطرق، متابعة صلاحية المركبات وقانونيتها، تحرير المخالفات لمخالفي الأنظمة والقوانين، إضافة لمتابعة أمور تختص بحوادث الطرق والأضرار الناتجة عنها.
يعمل في الفرع حوالي (93) عنصر شرطة، يمتلك الفرع أربع سيارات شرطة ولا يوجد بحوزتهم اسلحة رشاشة، إنما اسلحتهم مسدسات عدد (6)، إضافة لستة أجهزة لا سلكي، مقر الفرع في المديرية العامة لشرطة محافظة جنين (مدير الشؤون الإدارية، تشرين أول 2006، اتصال شخصي).

4. فرع النجدة والدوريات: وهذا الفرع عبارة عن إدارة متخصصة تتبع الإدارة المركزية لمديرية النجدة والدوريات في شرطة المحافظات الشمالية الضفة الغربية، من اختصاصاته تسيير دوريات بشكل مستمر للحفاظ على الأمن العام والاستقرار داخل المدن والأسواق والأماكن المأهولة بالسكان، من أجل الحد من حدوث الجريمة، ثم الاستجابة لأي نداء إستغاثة والوصول الى مكان الحدث أو مكان الجريمة والمساعدة في انقاذ الأنفس والممتلكات، والحفاظ على الأموال والممتلكات من الأيدي العابثة في حالات حدوث الجرائم والكوارث الطبيعية، والحفاظ على مكان الجريمة وأدواتها حتى وصول الشرطة المختصة (نائب مدير العمليات،تشرين ثاني 2006، اتصال شخصي).
يعمل في الفرع (90) عنصر شرطة، يمتلك الفرع خمس سيارات، (14) قطعة سلاح من نوع كلاشن كوف، وأربعة مسدسات، وخمسة أجهزة لا سلكي، ومقر الفرع أيضاً في المديرية العامة لشرطة محافظة جنين.(مدير الشؤون الإدارية، تشرين أول 2006، اتصال شخصي).

5. فرع حراسة المؤسسات: هذا الفرع يتبع الإدارة المركزية لمديرية حراسة المؤسسات في شرطة المحافظات الشمالية (الضفة الغربية)، من اختصاصاته حماية المؤسسات العامة والحكومية ومؤسسات النفع العام، إضافة لحماية الشركات والبنوك والتعاونيات التي تخدم شريحة واسعة من المجتمع وأي شركة او مؤسسة تواجه تهديد معين وترغب في الحفاظ على أموالها وممتلكاتها وطواقم عملها، إلا أنه

وفي حالة حراسة المؤسسات الخاصة وغير الحكومية تقوم المؤسسة بدفع بدل الحراسة ويكون الدفع في حساب السلطة الوطنية الفلسطينية بناءً على عقد يتم إبرامه بين الشرطة والمؤسسة (نائب مدير العمليات، تشرين ثاني 2006، اتصال شخصي).
يعمل في هذا الفرع (30) عنصر شرطة، يمتلك الفرع قطعة سلاح واحدة من نوع كلاشن، وأربعة مسدسات وخمسة أجهزة لا سلكي، ولا يمتلك سيارة، للفرع مقر في المديرية العامة لشرطة محافظة جنين الواقع قرب ضاحية صباح الخير(مدير الشؤون الإدارية، تشرين أول 2006، اتصال شخصي).

6. فرع السياحة والآثار: وهو فرع يتبع الإدارة المركزية لمديرية شرطة السياحة والآثار في شرطة المحافظات الشمالية (الضفة الغربية)، ومن احتصاصاته، حماية الأماكن الأثرية والسياحية، وحماية الآثار من الأيدي العابثة واللصوص، منع الاتجار بالآثار وضبطها ومصادرتها، متابعة ومراقبة الفنادق والشقق المفروشة والحفاظ على السلامة العامة ومنع انتشار الرذيلة فيها (نائب مدير العمليا ت، تشرين ثاني 2006، اتصال شخصي).
يعمل في الفرع (6) عناصر شرطة، ويمتلك الفرع سيارة واحدة وجهاز لا سلكي واحد ولا يمتلك الفرع أية أسلحة، وهذا الفرع كباقي فروع الشرطة التي تم ذكرها، يقع مقره في المديرية العامة لشرطة محافظة جنين، (مدير الشؤون الإدارية، تشرين أول 2006، اتصال شخصي).

7. فرع شرطة حفظ النظام: وهو فرع يتبع الإدارة المركزية العامة لشرطة حفظ النطام في المديرية العامة لشرطة محافظات الشمال (الضفة الغربية)، الفرع له مقر منفصل عن مديرية شرطة محافظة جنين ويقع مقره في الشمال الغربي لمدينة جنين، شمال مقر جامعة القدس المفتوحة، يعتبر هذا الفرع قوة اسناد رئيسية للشرطة بكافة فروعها في محافظة جنين، يتم استنفاره في حالات الشغب والاخلال بالأمن العام(نائب مدير العمليات، تشرين ثاني 2006، اتصال شخصي).
يعمل في الفرع (190) عنصر شرطة، جميعهم من الشرطة المدربين والمتخصصين في مهمات الفرع، يمتلك الفرع سبع سيارات شرطة، (17) قطعة سلاح من نوع كلاشن كوف وتسعة مسدسات وتسعة أجهزة لا سلكي.

8. فرع الإصلاح والتأهيل (إدارة السجن): وهو الفرع المسؤول عن إدارة السجن وتنظيم الحراسات، ورعاية السجناء، وتوفير احتياجاتهم، وتنظيم زياراتهم، والقيام بأية مهام أخرى لها علاقة بالسجن والمعتقلين، هذا الفرع يتبع الإدارة العامة للإصلاح والتأهيل في شرطة المحافظات الشمالية (الضفة الغربية).

يعمل في القسم (40) عنصر شرطة، يمتلك القسم سيارة واحدة ويتبع شرطة المحافظة في قضايا السلاح والاحتياجات اللوجستية(مدير الشؤون الإدارية، تشرين أول 2006، اتصال شخصي).

9. فرع أمن الشرطة: وهو القسم المسؤول عن حراسة وحماية مقرات الشرطة وممتلكاتها في المحافظة إضافة لمتابعة سلوكيات عناصر الشرطة والشكاوي المقدمة ضدهم، ومتابعة تنفيذ العقوبات المتخذة بحق عناصر الشرطة في مديرية شرطة محافظة جنين.
يعمل في القسم (60) عنصر شرطة يمتلك الفرع سبع قطع سلاح من نوع كلاشن كوف ومسدسين، وثلاثة أجهزة لا سلكي، ولا يمتلك الفرع سيارة (مدير الشؤون الإدارية، تشرين أول 2006، اتصال شخصي).

10. فرع الشؤون الإدارية: وهو الفرع المسؤول عن احتياجات الشرطة (اللوازم) وكل ما يلزم الشرطة من أغذية، مياه شرب، وقود سيارات، قرطاسية ولوازم مكتبية، وكل ما يلزم مديرية الشرطة وأفرادها، وهو فرع تابع للإدارة المركزية في شرطة المحافظات الشمالية.
يعمل في القسم (25) عنصر شرطة، يمتلك القسم ثلاث سيارات، مسدس واحد وجهاز لا سلكي واحد (مدير الشؤون الإدارية، تشرين أول 2006، اتصال شخصي).

11. الفرع المالي: وهو القسم المسؤول عن إدارة الشؤون المالية من إيرادات ونفقات، وإعداد الموازنات،والتقارير المالية، وتقديمها للإدارة المركزية في مديرية شرطة المحافظات الشمالية.
يعمل في القسم (2) من عناصر الشرطة ذوي الخبرة والاختصاص، ويتبع في احيتاجاته اللوجستية وأمور الحماية لشرطة محافظة جنين(نائب مدير العمليات، تشرين ثاني 2006، اتصال شخصي).

12. قسم العلاقات العامة: يقوم هذا القسم بالعمل على تدعيم الصلات الحسنة بيت الشرطة والجمهور، وتنمية الوعي الشرطي لدى المواطنين، وشرح رسالة الشرطة وجهودها وخدماتها، ونشر جهود الشرطة وإنجازاتها للمواطنين والاتصال بوسائل الإعلام المختلفة والرد على استفساراتهم.
يعمل في هذا القسم (6) من عناصر الشرطة ذوي الخبرة والاختصاص، ويتبع في احتياجاته اللوجستية للمديرية العامة لشرطة محافظة جنين، وهو فرع لمديرية العلاقات العامة في شرطة محافظات الشمال ويتبع للإدارة المركزية (نائب مدير العمليات، تشرين ثاني 2006، اتصال شخصي).

13. قسم التنظيم والإدارة: هذا القسم هو فرع للإدارة المركزية للتنظيم والإدارة في المديرية العامة للشرطة الفلسطينية، وهو قسم يختص بشؤون الأفراد من استيعاب، وتعيين وترقيات، وأجازات،

وعقوبات، وكل ما يختص بإدارة ملفات عناصر الشرطة في محافظة جنين، إضافة لجميع المخاطبات التي تخص مديرية شرطة محافظة جنين، الصادر والوارد منها.
يعمل في هذا القسم (12) عنصر شرطة من ذوي الخبرة ،يمتلك القسم مسدس واحد وجهاز لاسلكي واحد، ويتبع في احتياجاته اللوجستية وما يخص أمور الحماية لشرطة محافظة جنين.
(مدير الشؤون الإدارية، تشرين أول 2006، اتصال شخصي).

14. العمليات: هذا القسم هو فرع للعمليات المركزية في المديرية العامة للشرطة الفلسطينية، يطلق عليه في محافظة جنين اسم(عمليات الشرطة)، هذا القسم هو عبارة عن المطبخ المعلوماتي للشرطة، الذي تصب فيه كافة المعلومات عن الوضع العام في المحافظة من مصادرها المختلفة، سواء مراكز الشرطة وإدارتها وأقسامها المختلفة أو أجهزة الأمن الأخرى، أو المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية والخاصة، أو أي مصدر معلومات آخر، ومن ثم تتم معالجة هذه المعلومات، ثم إعادة توزيعها على شكل تغذية راجعة لبعض المصادر نفسها أو على شكل مخاطبات للعمليات المركزية،ومنها لمراكز إصدار القرارات، أو على شكل خطط مرسومة ومعدة لمعالجة أوضاع طارئة في المحافظة ،يعمل في العمليات (23)عنصر شرطة ويمتلك القسم بندقية واحدة،مسدسين، اربعة اجهزة اتصال لاسلكي وسيارة واحدة (نائب مدير العمليات،تشرين ثاني 2006، اتصال شخصي).
والشكل (3.1) يبين خارطة سير المعلومات في قسم العمليات في محافظة جنين.

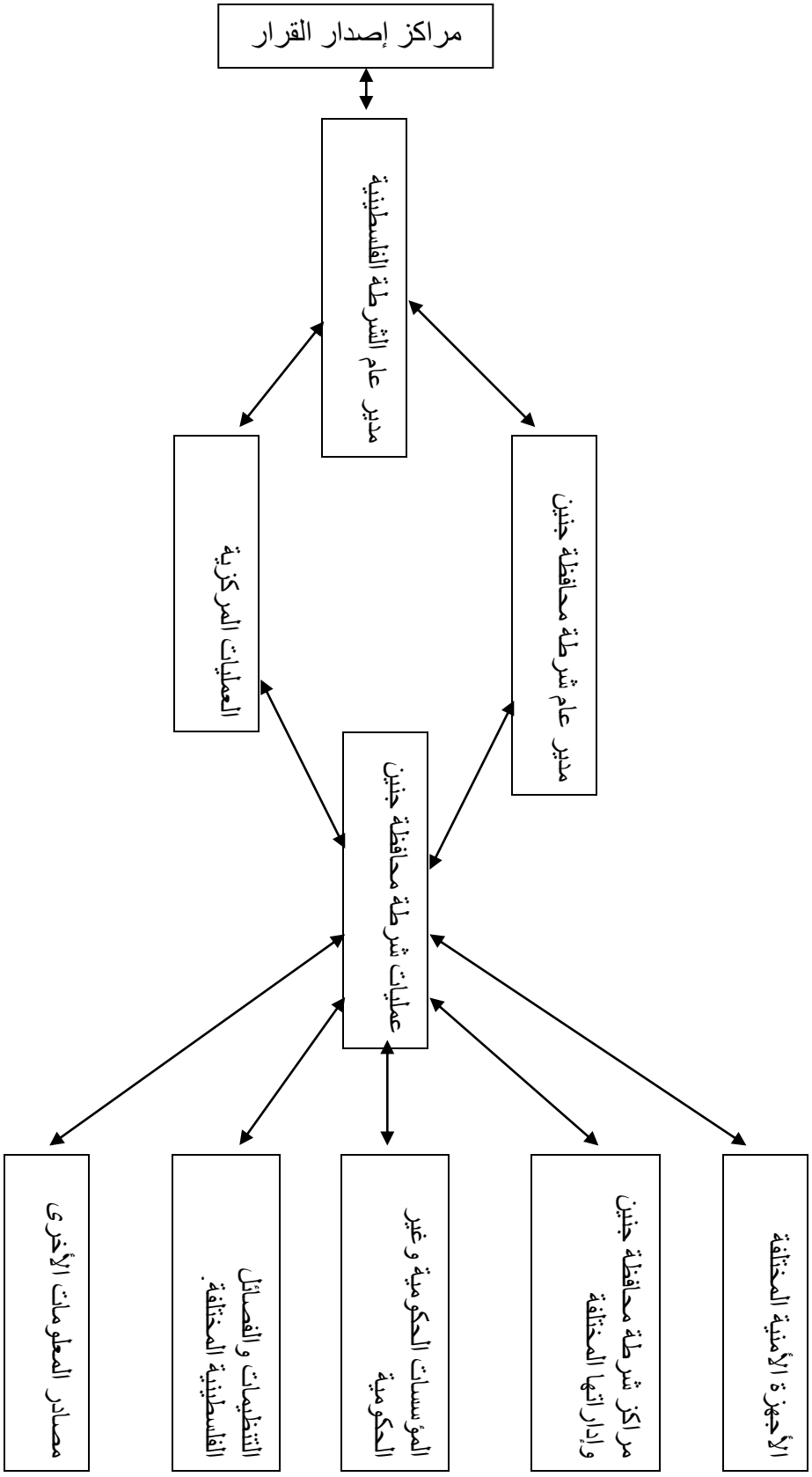

شكل 3. 1: خارطة سير المعلومات في قسم عمليات شرطة محافظة جنين (الباحث)

15. هناك أقسام أخرى ليس لها إدارات مركزية وتتبع المديرية العامة لشرطة محافظة جنين وهذه الأقسام هي:

أ. قسم التحقيق: من اختصاصات هذا القسم، التحقيق في القضايا الواردة للقسم في شرطة محافظة جنين، كما ان هذا القسم له فروع في كافة مراكز الشرطة في المحافظة، مقر القسم في مركز شرطة المدينة، في حي المراح يعمل في القسم (15) عنصر شرطة من المدربين وذوي الخبرة والاختصاص، يمتلك القسم سيارة واحدة، مسدسين وجهازين اتصال لا سلكي (مدير الشؤون الادارية، تشرين أول 2006، اتصال شخصي).

ب. قسم التنفيذ، وهو من اقسام الشرطة في مديرية محافظة جنين، من مهامه تنفيذ أوامر الجلب والاعتقال والتوقيف الصادرة عن المحاكم والنيابة العامة، يعمل في القسم (15) عنصر شرطة، يمتلك القسم سيارة واحدة، ثلاث قطع سلاح من نوع كلاشن كوف ومسدسين وجهازي لا سلكي. القسم يتبع مديرية شرطة محافظة جنين من الناحية الإدارية وليس له إدارة مركزية في مديرية شرطة المحافظات الشمالية(مدير الشؤون الإدارية، تشرين أول 2006، اتصال شخصي).

هذه لمحة سريعة عن مراكز الشرطة وادارتها وأقسامها المختلفة في محافظة جنين (مجتمع الدراسة)، والجدول (4.3) يبين عدد دوائر وأقسام الشرطة في محافظة جنين وإمكانياتها اللوجستية.

الجدول 4.3: بيان عدد الدوائر والأقسام في شرطة محافظة جنين وإمكانياتها اللوجستية

الرقم	الدائرة أو القسم	عدد الأفراد	عدد السيارات	عدد البنادق	عدد المسدسات	عدد أجهزة اللاسلكي
.1	المباحث العامة	50	1	4	6	4
.2	مكافحة المخدرات	30	1	2	3	3
.3	المرور	93	4	–	6	6
.4	الدوريات والنجدة	90	5	14	4	5
.5	حراسة المؤسسات	30	–	1	4	5
.6	السياحة والآثار	06	1	–	–	1
.7	حفظ النظام	190	7	17	9	9
.8	الإصلاح والتأهيل	40	1	–	–	–
.9	أمن الشرطة	60	–	7	2	2
.10	الشؤون الإدارية	25	3	–	1	1
.11	الإدارة المالية	02	–	–	–	–
.12	العلاقات العامة	06	–	–	–	–
.13	التنظيم والإدارة	12	–	–	1	1
.14	العمليات *	23	1	1	2	4
.15	التحقيق	15	1	–	2	2
.16	التنفيذ	15	1	3	2	2
المجموع	16	664	26	49	42	46

3. 5 عينة الدراسة

استخدم الباحث أداة المقابلة، وذلك بمقابلة كافة مدراء المراكز والدوائر والاقسام في مديرية شرطة محافظة جنين، والذين يشكلون مجتمع الدراسة.

3. 6 أدوات الدراسة

إن أداة البحث، هي الوسيلة الفاعلة في جمع البيانات والمعلومات التي يحتاجها الباحث لإعداد أي دراسة، وكل دراسة لها أدوات بحثية خاصة بها وتلائمها وقد اعتمد الباحث في إعداد هذه الدراسة على الأدوات البحثية التالية:

3. 6. 1 المقابلة

من اجل الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لإعداد هذه الدراسة تم إجراء مقابلات مع جميع مدراء المراكز والإدارات والأقسام في مديرية شرطة محافظة جنين، وفي حالة عدم وجود المدير او غيابه تم اجراء المقابلة مع النائب او مع مدير الادارة.

3. 6. 2 الملاحظة

لقد استخدم الباحث الملاحظة كأداة بحثية، من أجل الحصول على بيانات ومعلومات تفيد الدراسة .

7.3 إجراءات تطبيق الدراسة

* من أجل أجراء المقابلات مع المسئولين في شرطة محافظة جنين فقد تم استصدار إذن رسمي من المدير العام لشرطة محافظة جنين مع موافقة خطية تبارك ذلك، ملحق رقم (3).

*بعد أن حصل الباحث على الإذن الرسمي والموافقة، قام بإعداد نموذج أسئلة المقابلة، ملحق رقم (1).

*بعد ذلك شرع بإجراء المقابلات مع مدراء المراكز والإدارات والأقسام في مديرية شرطة محافظة جنين، وقد كان تعاونهم مع الباحث، متناسباً مع احتياجات إتمام الدراسة، وقدموا أفضل صور التعاون والمساعدة.

8.3 معالجة بيانات الدراسة

بعد إجراء المقابلات مع جميع أفراد عينة الدراسة، تم تفريغ البيانات التي تم الحصول عليها من خلال المقابلات، في جداول، وبعضها على شكل بيانات نصية من أجل تحليل الجداول وإدراج النصوص في متن الدراسة.

9.3 عرض البيانات وتحليلها

بعد تفريغ البيانات في جداول ملائمة، وترتيب البيانات والمعلومات على شكل نصوص قام الباحث بعرض البيانات وتحليلها من أجل الوصول إلى نتائج الدراسة.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة وتحليلها

1.4 مقدمة:

يتناول هذا الفصل عرض وتحليل البيانات التي تم جمعها من خلال المقابلات التي تم إجراؤها مع عينه الدراسة، التي تمثل مدراء مراكز الشرطة ودوائرها وأقسامها المختلفة في محافظة جنين، حيث قام الباحث بتصميم نموذج دليل المقابلات التي أجراها مع مدراء مراكز الشرطة، ونموذج آخر لأسئلة المقابلات التي أجراها مع مدراء الدوائر والأقسام في مديرية شرطة محافظة جنين ملحق رقم (1)، كما أن قسم آخر من البيانات حصل عليه الباحث من خلال الإطلاع على ملفات وسجلات الشرطة، وآخر من خلال الملاحظة وعمله في مجال الأمن.

4. 2 البيانات المتعلقة بخصائص مجتمع الدراسة من حيث: الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، الرتبة أو الدرجة.

5. 2. 1 الجنس:

لقد كانت البيانات المتعلقة بجنس مجتمع الدراسة والتي حصل عليها الباحث من خلال سجلات مديرية شرطة محافظة جنين(ملحق رقم 4)، وكما تظهر في الجدول رقم (4. 1) تشير إلى ما يلي:

جدول 4. 1: بيان جنس مجتمع الدراسة

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	911	98.0
أنثى	17	02.0
المجموع	928	100.0

من خلال البيانات الواردة في الجدول(1.4) نلاحظ أن 98 % من مجتمع الدراسة هم من الذكور،بينما نسبة الإناث هي(2 %) فقط.

إن السبب في زيادة نسبة الذكور على نسبة الإناث في مجتمع الدراسة قد يعود لعوامل عدة أهمها:

- أن العمل الأمني بشكل عام والشرطي بشكل خاص، فيه مخاطره عالية ويحتاج لجهد ووقت لا يتناسب مع أنوثة المرأة التي تبحث عن الوظائف التي لا تحتاج إلى جهد بدني كبير وتخلو من المخاطرة.
- أن محافظة جنين يغلب عليها الطابع الريفي والعقلية العشائرية التي لا ترى في المرأة أهلاً للعمل في المجال الشرطي، كما أن واقع العمل الشرطي يتطلب اختلاط الجنسين معاً، وهذا ما لا تسمح به العقلية الريفية العشائرية السائدة في محافظة جنين.

4. 2. 2 العمر:

لقد كانت البيانات التي تتعلق بعمر مجتمع الدراسة،(ملحق رقم 4)، وكما هي واردة في الجدول (4. 2) تشير إلى ما يلي:

جدول 4. 2: بيان عمر مجتمع الدراسة

العمر	العدد	النسبة المئوية
أقل من 30	332	36.0
من 30 – 50	590	63.5
من 51 فأكثر	6	00.5
المجموع	928	100.0

من خلال البيانات الواردة في الجدول(4. 2) نلاحظ أن(36 %) من مجتمع الدراسة هم دون سن الثلاثين وهي الفئة العمرية الشابة وصاحبة العطاء بينما (63.5 %) من الفئة العمرية التي تتصف بالرجولة والعقل والنضوج وتصلح للقيادة بينما (0.5 %) هم من الفئة العمرية التي قاربت على سن التقاعد، وبشكل عام يظهر الجدول ان (99.5 %) من مجتمع الدراسة هم في سن دون الخمسين وهي فئة عمرية تصلح للعمل الشرطي من حيث المخاطرة والجهد الذي يحتاجها هذا العمل.

4. 2. 3 الحالة الاجتماعية:

ان البيانات التي تم الحصول عليها من سجلات مديرية شرطة محافظة جنين والتي لها علاقة بالحالة الاجتماعية لمجتمع الدراسة.(ملحق رقم 4)وكما تظهر في الجدول رقم(3.4) تشير إلى ما يلي:

جدول 4. 3: الحالة الاجتماعية لمجتمع الدراسة

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية
أعزب	192	21.0
متزوج	732	78.6
مطلق	3	00.3
أرمل	1	00.1
المجموع	928	100.0

يتضح من خلال دراسة البيانات الواردة في الجدول(3.4)، إن(21 %) من مجتمع الدراسة هم من العازبين بينما (78.6 %) متزوجون، و (00.3 %) هم من المطلقين و(00.1 %) فقدوا زوجاتهم بسبب الوفاة.

من جهة أخرى لوحظ أن غالبية مجتمع الدراسة من المتزوجين حيث بلغت نسبتهم (78.6 %) وهذا أمر طبيعي في محافظة جنين، وفي مجتمعها الشرقي الريفي الذي يقدس الارتباط بالأسرة وتكوينها عن طريق الزواج ويؤمن بالعقيدة الإسلامية وما تحض عليه من سنة الزواج وتكوين الأسرة.

4. 2. 4 المستوى التعليمي:

ان البيانات التي توفرت من سجلات مديرية شرطة محافظة جنين والتي لها علاقة بالمستوى التعليمي لمجتمع الدراسة،(ملحق رقم 4)، وكما تظهر في الجدول رقم (4.4) تشير إلى ما يلي:

جدول 4.4: المستوى التعليمي لمجتمع الدراسة

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية
إعدادي فما دون	133	14.3
ثانوي	561	60.5
دبلوم	67	07.2
بكالوريوس	161	17.3
دراسات عليا	6	00.7
المجموع	928	100.0

يتضح من خلال دراسة البيانات الواردة في الجدول(4.4)، أن (14.3 %) من مجتمع الدراسة لم يتجاوز تعليمهم المرحلة الإعدادية، بينما (60.5 %) من مجتمع الدراسة هم من حملة شهادة الثانوية العامة، و(7.2 %) من مجتمع الدراسة هم ممن حصلوا على شهادة الدبلوم بعد الثانوية العامة، و(17.3 %) حصلوا على شهادة البكالوريوس، أما ما نسبته (00.7 %) حصلوا على شهادة دراسات عليا.

إن حصول غالبية مجتمع البحث على شهادة الثانوية العامة، يمكنهم من تطوير أنفسهم والحصول على شهادات جامعية في المستقبل، وبذلك يصبح جهاز شرطة محافظة جنين بمستوى ثقافي وتعليمي ممتاز.

إن كون (85.7 %) من مجتمع الدراسة ينتمون لمستويات تعليمية من ثانوية عامة وأكثر، يعطي انطباع جيد عن جهاز الشرطة في محافظة جنين وعن مستواهم الثقافي والتعليمي.

4. 2. 5 الرتبة:

تم الحصول على بيانات من سجلات مديرية شرطة محافظة جنين لها علاقة برتب ودرجات مجتمع الدراسة،(ملحق رقم 4)، وكما تظهر في الجدول رقم(5.4) تشير إلى ما يلي:

جدول 5.4: رتب ودرجات مجتمع الدراسة

الرتبة	العدد	النسبة المئوية
شرطي	49	05.3
عريف	84	09.0
رقيب	197	21.2
رقيب أول	197	21.2
مساعد	111	12.0
مساعد أول	89	09.6
ملازم	50	05.4
ملازم أول	74	08.0
نقيب	68	07.3
رائد	7	00.8
مقدم	–	00.0
عقيد	2	00.2
رتب أعلى	–	00.0
المجموع	928	100.0

- تشير البيانات الواردة في الجدول(5.4) إلى أن(5.3 %) من مجتمع الدراسة حصلوا على رتبة شرطي، وما نسبته(9 %) حصلوا على رتبة عريف، وما نسبته (21.2 %) حصلوا على رتبة رقيب، و(21.2 %) حصلوا على رتبة رقيب أول، وما نسبته (12%) حصلوا على رتبة مساعد، وما نسبته (9.6 %) حصلوا على رتبة مساعد أول، وما نسبته(5.4 %) حصلوا على رتبة ملازم، وما نسبته (0.8 %) حصلوا على رتبة ملازم أول، وما نسبته (7.3 %) حصلوا على رتبة نقيب، نسبة (0.8 %) حصلوا على رتبة رائد، ونسبة (0.2 %) يحملون رتبة عقيد.

- تشير البيانات ان نسبة (68.7 %) من مجتمع الدراسة يحملون رتب متدنية(مساعد فما دون) ونسبة(23 %) من مجتمع الدراسة يحملون رتب الدرجة المتوسطة(من مساعد أول حتى دون نقيب) ونسبة(8.3 %) من مجتمع الدراسة يحملون رتب عليا(من نقيب حتى عقيد).
- إن توزيع الرتب في شرطة محافظة جنين، توزيع منطقي وجيد، حيث ان النسبة الأولى(68.7 %) تمثل الإدارة الدنيا، والنسبة الثانية(23 %) تمثل الإدارة الوسطى، والنسبة الثالثة(8.3 %) تمثل الإدارة العليا، صاحبة القيادة وصاحبة القرار،

4. 3 عرض وتحليل البيانات المتعلقة بمساهمة الشرطة الفلسطينية في توفير المناخ التنموي لجميع قطاعات التنمية في محافظة جنين.

4. 3. 1 التنمية السياسية :

من خلال المقابلات التي تم إجراؤها مع ضباط العمليات في مديرية شرطة محافظة جنين حصل على البيانات التالية والتي تبين دور الشرطة الفلسطينية في توفير المناخ اللازم للتنمية السياسية في محافظة جنين، وكما تظهر في الجدول رقم(4. 6)

جدول 4. 6: بيان دور الشرطة الفلسطينية في التنمية السياسية في محافظة جنين

الرقم	نوع المهمة	عدد أفراد الشرطة	النسبة المئوية
.1	حماية صناديق الاقتراع	185	%19.9
.2	إدارة مراكز الاقتراع	92	%9.9
.3	إدارة عمليات الشرطة / المكاتب	21	%2.2
المجموع		298	%32.1

من خلال دراسة البيانات الواردة في الجدول(4. 6) نستنتج ما يلي:

- ان الشرطة الفلسطينية في محافظة جنين عملت على حماية مراكز الانتخابات وصناديق الاقتراع في الانتخابات الرئاسية والتشريعية، حيث شارك في العملية(298) عنصر شرطة وهو ما نسبته(32 %) من مجموع عناصر الشرطة في محافظة جنين والبالغ عددهم(928) عنصر.

- لم تساهم دائرة العلاقات العامة في الشرطة الفلسطينية في تطوير وترشيد الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع في محافظة جنين، ولم يكن لها دور في تعريفهم بحقوقهم وواجباتهم السياسية كما هو الحال في الدول المجاورة.
- لم تستطع الشرطة الفلسطينية منع وقوع الحوادث المخلة بالنظام العام، في المظاهرات والمسيرات الشعبية، وأكبر مثال على ذلك استخدام الأسلحة النارية وإطلاق النار بكثافة في هذه المناسبات.
- إن مساهمة الشرطة الفلسطينية في توفير المناخ اللازم للتنمية السياسية كانت محدودة جداً ومؤقتة، اقتصرت على حماية مراكز الانتخابات وصناديق الاقتراع في فترة الانتخابا ت التشريعية والرئاسية ولم تكن مساهمة فعالة ودائمة.
- إن تقصير الشرطة في القيام بواجبها في الجانب السياسي ومجالات الأمن السياسي له أثر سلبي على توفير المناخ اللازم للتنمية السياسية.

4. 3. 2 التنمية الثقافية التعليمية:

إن البيانات والمعلومات التي تبين دور الشرطة الفلسطينية في توفير المناخ اللازم للتنمية الثقافية والتعليمية في محافظة جنين وهي كما تظهر في الجدول رقم(7.4).

جدول 4. 7: بيان دور الشرطة الفلسطينية في توفير المناخ اللازم للتنمية الثقافية والتعليمية في محافظة جنين.

الرقم	نوع المهمة	عدد عناصر الشرطة	الجهة المسؤول	النسبة المئوية
.1	حراسة قاعات امتحانات الثانوية العامة	104	المركز	%11.2
.2	حراسة مكاتب التربية والتعليم	6	حفظ النظام	%0.6
.3	حراسة مراكز تصحيح الامتحانات	3	حفظ النظام	%0.3
المجموع		113		%12.1

من خلال دراسة البيانات الواردة في الجدول(4. 7)، نستنتج ما يلي:

- ان الشرطة الفلسطينية في محافظة جنين عملت على حماية وحراسة قاعات امتحانات الثانوية العامة ومكاتب التربية والتعليم ومراكز تصحيح الامتحانات في المحافظة، حيث شارك في

عملية الحراسة(113) عنصر شرطة وهو ما نسبته(12 %) من مجموع عناصر الشرطة في محافظة جنين.

- إن مساهمة الشرطة الفلسطينية في توفير المناخ اللازم للتنمية الثقافية والتعليمية كانت محدودة ومؤقتة، اقتصرت على حماية قاعات امتحانات الثانوية العامة، ومكاتب التربية والتعليم ومراكز تصحيح الامتحانات لفترة قصير ومؤقتة، ولم تكن مساهمتها فعالة ودائمة.
- لم تسعى الشرطة الفلسطينية في محافظة جنين لتحسين المستوى التعليمي والثقافي لكادرها الأمني ولم توفر المنح الدراسية أو المساعدات المالية التعليمية، والتي هي ضرورة من ضرورات تطوير أداء الكادر ورفع مستواه الثقافي والتعليمي.
- لم تعمل الشرطة الفلسطينية على إقامة المعاهد والكليات الأمنية اللازمة لتطوير ثقافية كادرها الأمني وتحسين مستواه التعليمي.
- لم تستطع الشرطة الفلسطينية تحقيق الذاتية الثقافية لأفرادها، وتطوير قدراتهم الفكرية والعقلية، عن طريق الدورات الأمنية اللازمة لذلك بسبب المعوقات التي واجهتها وحالت دون ذلك، وأهم هذه المعوقات عدم الاستقرار ونقص التمويل اللازم لذلك.
- كان هناك تقصير في المهام الشرطية في مجال التنمية الثقافية والتعليمية انعكس سلباً على قدرتها في توفير المناخ التنموي اللازم للتنمية الثقافية والتعليمية.

4. 3. 3 التنمية الصحية:

ان البيانات التي توفرت من خلال المقابلات التي أجريت مع ضباط العمليات في شرطة محافظة جنين تبين مدى مساهمة الشرطة في توفير المناخ التنموي اللازم للتنمية الصحية، وهي كما تظهر في الجدول رقم(4. 8).

جدول 8.4 : بيان مدى مساهمة الشرطة الفلسطينية في قطاع التنمية الصحية في محافظة جنين

الرقم	نوع المهمة	عدد أفراد الشرطة	النسبة المئوية
.1	حراسة المستشفيات	16	%1.7
.2	حراسة مديرية الصحة	3	%0.3
.3	حماية المستشفى الميداني	6	%0.6
	المجموع	25	%2.7

إن البيانات الواردة في الجدول(8.4) تشير إلى ما يلي:

- ان الشرطة الفلسطينية في محافظة جنين تعمل على حراسة وحماية مؤسسات وزارة الصحة والأطقم التابعة لها التي تعمل على متابعة ومكافحة الأوبئة الخطيرة(ملحق رقم 6)، حيث شارك في هذه العملية(25) عنصر شرطة وهو ما نسبته(2.7 %) من مجموع عناصر الشرطة في محافظة جنين، وهذا ما يسمى بالدور المباشر للشرطة.
- لقد اقتصر دور الشرطة الفلسطينية في توفير المناخ اللازم للتنمية الصحية في محافظة جنين على حراسة مؤسسات وزارة الصحة، من مستشفيات ومراكز صحية، وهذه مساهمة محدودة جداً.
- لم تتخذ الشرطة الفلسطينية في محافظة جنين الإجراءات اللازمة للمحافظة على الصحة العامة للجمهور ووقايته من الأمراض والأوبئة، ولم تعمل على مساعدة وزارة الصحة في حماية قراراتها التي لها علاقة بالصحة العامة للمجتمع.
- لم تعمل الشرطة الفلسطينية على مراقبة الحدود وحراستها من أجل منع دخول المنتجات الملوثة، والمواشي والدواجن المصابة بالأمراض، التي لها أثر سلبي على صحة الفرد والمجتمع.
- إن تقصير الشرطة الفلسطينية في الجانب الصحي كان له أثر سلبي في توفير المناخ التنموي اللازم للتنمية الصحية.

4. 3. 4 التنمية الاقتصادية

ان المال هو العنصر الأساسي والمهم لتمويل قطاعات التنمية ومن ضمنها التنمية الاقتصادية، ومؤسسات تمويل التنمية متعددة مثل البنوك، الصيارفة، ومؤسسات النقد المختلفة، ومن خلال

المقابلات تم الحصول على بيانات ومعلومات تشير إلى مساهمة الشرطة الفلسطينية في حماية هذه المؤسسات وكما تظهر في الجدول(9.4).

جدول 9.4 : بيان مدى مساهمة الشرطة الفلسطينية في حماية المؤسسات المالية والنقدية

الرقم	نوع المهمة	عدد عناصر الشرطة	النسبة المئوية
.1	حراسة البنوك	7	%0.7
.2	حماية الصيارفة	10	%1.1
.3	حراسة بنوك البريد	8	%0.8
المجموع		25	%2.7

إن البيانات الواردة في الجدول(9.4) تشير أن الشرطة الفلسطينية في محافظة جنين تعمل على حماية قطاع البنوك والصيارفة ومؤسسات النقد والمال المختلفة، حيث يشارك في هذه العملية حوالي(25) عنصر شرطة وهو ما نسبته(2.7%) من مجموع عناصر شرطة محافظة جنين.

- اقتصر دور الشرطة الفلسطينية في توفير المناخ اللازم للتنمية الاقتصادية على حماية البنوك والصيارفة وهو دور محدود وغير كافٍ، علماً أن إدارة البنوك تدفع للشرطة مقابل حراستها.
- لم تستطع الشرطة الفلسطينية تنظيم الأسواق وحمايتها وضبط حركة البيع والشراء فيها، ومكافحة ظاهرة السرقات الموجودة في محافظة جنين.
- لم تستطع الشرطة الفلسطينية منع ظاهرة الاتجار بالأسلحة والمخدرات والبضائع المسروقة والفاسدة، التي لها اثر سلبي كبير على اقتصاد المجتمع.
- لم تستطع الشرطة الفلسطينية مكافحة ظاهرة تهريب البضائع وجرائم غسيل الأموال وتبيضها، وترويج النقود المزورة المنتشرة في محافظة جنين، التي لها أثر كبير على اقتصاديات المجتمع.
- لم تعمل الشرطة الفلسطينية على مكافحة ظاهرة الفساد المالي والإداري والتهرب الضريبي التي تؤثر سلباً على اقتصاد المجتمع.
- إن هذا القصور في أداء الشرطة، وانعدام الأمن والاستقرار في محافظة جنين، كان له اثر سلبي على توقعات المستثمرين، أدى إلى عدم إغرائهم في إقامة مشاريع استثمارية وتنموية في المحافظة، وكان له أثر سلبي أدى إلى زيادة نسبة البطالة وانتشار الفقر في هذه المحافظة.

4. 3. 5 التنمية الاجتماعية

تهدف التنمية الاجتماعية إلى مكافحة الفقر الذي تعاني منه الشعوب، والفقر يتضمن نوعين من الحرمان(حرمان مادي وحرمان اجتماعي)، والحرمان المادي ناتج عن زيادة نسبة البطالة وغياب الأمن الوظيفي، أما الحرمان الاجتماعي ناتج عن نقص الرعاية الصحية والخدمات الأخرى.

ومن خلال المقابلات التي تم إجراؤها مع ضباط العمليات في شرطة محافظة جنين حصل على بيانات تبين مدى مساهمة الشرطة الفلسطينية في التنمية الاجتماعية وهي كما تظهر في الجدول (10.4).

جدول 4. 10: بيان مدى مساهمة شرطة محافظة، جنين في التنمية الاجتماعية

الرقم	البيان	العدد
.1	العاملين في الشرطة الفلسطينية في محافظة جنين	928
.2	المستفيدين من التأمين الصحي العائلي	736
.3	المستفيدين من تأمين الوالدين	97
.4	المستفيدين من التأمين الصحي الشخصي	192

إن البيانات الواردة في الجدول(10.4) تشير إلى ما يلي:

- ان الشرطة الفلسطينية في محافظة جنين لديها 928 موظف في مختلف المراكز والدوائر والأقسام وهذا يعني أنها تساهم في تخفيف نسبة البطالة في محافظة جنين بمقدار عدد عناصر الشرطة لديها.
- ان الشرطة الفلسطينية في محافظة جنين توفر الرعاية الصحية لجميع أفراد الشرطة العاملين في المحافظة ولجميع أفراد أسرهم.
- إن مساهمة الشرطة في تخفيف نسبة البطلة ومساهمتها في توفير الرعاية الصحية تعني مساهمتها في تخفيف حدة الفقر بشقيه المادي والاجتماعي، لكن هذه المساهمة محدودة وبسيطة مقارنةً بعدد الفقراء والعاطلين عن العمل في محافظة جنين.
- لم تستطع الشرطة الفلسطينية توفير الهدوء والاستقرار، وتحقيق السكينة العامة والسلم الاجتماعي لأفراد المجتمع، ولم تستطع الحد من الجرائم وانتشارها في محافظة جنين.

- لا يوجد لدى الشرطة الفلسطينية برامج إصلاح اجتماعي داخل السجون، ولم تعمل على متابعة السجناء بعد الإفراج عنهم للتأكد من عدم عودتهم للجريمة، كما أن ما لدى الشرطة الفلسطينية هو عبارة عن معتقلات مؤقتة لا يمكن تسميتها مراكز إصلاح اجتماعي.
- إن عدم قدرة الشرطة على تحقيق السلم الاجتماعي في محافظة جنين، كان له اثر سلبي على توفير المناخ اللازم والملائم للتنمية الاجتماعية.
- إن قدرة الشرطة الفلسطينية على توفير المناخ اللازم لقطاعات التنمية المختلفة في محافظة جنين كانت محدودة جداً وغير فاعلة، وهذا ما يتعارض مع نص النظرية الأولى.

4.4 عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالإمكانيات اللوجستية والاحتياجات اليومية لشرطة محافظة جنين وأثرها على أدائها.

لقد كانت إجابة المبحوثين على هذا المحور كما في الجدول (11.4) وهي كالآتي:

جدول 11.4: بيان أثر نقص الإمكانيات اللوجستية والاحتياجات اليومية على أداء الشرطة في محافظة جنين.

البيان	التكرارت	النسبة المئوية
عدد أفراد الشرطة كافٍ ويتلاءم مع احتياجات المركز أو الدائرة.	7	%30.5
عدد الأفراد عير كافٍ وهناك حاجة لزيادة عددهم.	16	%69.5
عدد الأسلحة كافٍ ويتلاءم مع احتياجات المركز أو الدائرة.	1	%4.4
عدد الأسلحة غير كافٍ وهناك حاجة لزيادة العدد.	22	%95.6
عدد السيارات كافٍ ويتلاءم مع احتياجات المركز أو الدائرة.	4	%17.3
عدد السيارات غير كافٍ وهناك حاجة لزيادة عددها.	19	%82.7
عدد أجهزة الاتصال كافٍ ويتلاءم مع احتياجات المركز أو الدائرة.	2	%8.6
عدد أجهزة الاتصال غير كافٍ وهناك حاجة لزيادة عددها.	21	%91.4
الوقود كافٍ ويتلاءم مع احتياجات المركز أو الدائرة.	1	%4.4
الوقود غير كافٍ وهناك حاجة لزيادة كميته.	22	%95.6
التموين كافٍ وملائم لاحتياجات المركز أو الدائرة.	2	%8.6
التموين غير كافٍ وهناك حاجة لزيادة كميته.	21	%91.4
النقدية كافية وملائمة لمصاريف المركز اليومية.	0	%0
النقدية غير كافية وهناك حاجة لزيادتها.	23	%100
نقص الإمكانيات والاحتياجات اليومية يؤثر على أداء الشرطة.	21	%91.4
نقص الإمكانيات والاحتياجات لا يؤثر على أداء الشرطة.	2	%8.6

إن البيانات الواردة في الجدول(11.4) والتي تعبر عن رأي المبحوثين تشير إلى ما يلي:

- 69.5% من المبحوثين أفادوا أن عدد أفراد الشرطة غير كافٍ ولا يلائم مع احتياجات المراكز والأقسام وهناك حاجة لزيادة عدد الأفراد، بينما 30.5% أفادوا أن عدد الأفراد كافٍ ويتلاءم مع احتياجات المركز.
- 95.6% من المبحوثين أفادوا أن هناك نقص في السلاح وان عدد الأسلح ة الموجودة بحوزة الشرطة غير كافية وهناك حاجة لزيادة عددها، بينما أفاد ما نسبته 4.4% بأن الأسلحة كافية وتتلاءم مع احتياجات المركز.
- 82.7% من المبحوثين أفادوا أن عدد السيارات الموجودة لدى شرطة محافظة جنين غير كافٍ وهناك حاجة لزيادة عددها، بينما أفاد ما نسبته 17.3% بأن عدد السيارات كافٍ ولا حاجة لزيادة عددها.
- 91.4% من المبحوثين أفادوا أن عدد أجهزة الاتصال غير كافٍ وهناك حاجة لزيادة عددها، بينما أفاد ما نسبته 8.6% بأن عدد أجهزة الاتصال كافٍ ويتلاءم مع احتياجات المركز.
- 95.6% من المبحوثين أفادوا أن كمية الوقود المخصصة للشرطة غير كافية وهناك حاجة لزيادة الكمية، بينما أفاد ما نسبته 4.4% بأن الوقود كافٍ ويتلاءم مع احتياجات المركز.
- 91.4% من المبحوثين أفادوا أن التموين غير كافٍ وهناك نقص كبير في الكمية، بينما أفاد ما نسبته 8.6% بأن كمية التموين كافية.
- جميع المبحوثين دون استثناء أفادوا أن النقدية لا تكفي لتغطية احتياجات الشرطة ومصاريفها اليومية وهناك حاجة لزيادة القيمة.
- 89.7% من المبحوثين أشاروا إلى وجود نقص في الإمكانيات اللوجستية والاحتياجات اليومية للشرطة، وهذه النسبة تعبر عن الغالبية العظمى من المبحوثين، بينما 10.3% أفادوا بأن الإمكانيات اللوجستية والاحتياجات اليومية متوفرة وكافية.
- 91.4% من المبحوثين أشاروا إلى أن نقص الإمكانيات والاحتياجات اليومية للشرطة يؤثر سلباً على أدائها، وهذه النسبة تعبر عن رأي الغالبية العظمى من المبحوثين وتأكد صدق النظرية الثانية.

4. 5 عرض وتحليل البيانات المتعلقة بعدالة توزيع الإمكانيات اللوجستية وأثره على أداء الشرطة وقدرتها على توفير المناخ التنموي في محافظة جنين.

من خلال إطلاع الباحث على سجلات وجداول جهاز الشرطة في محافظة جنين حصل على البيانات التالية كما تظهر في الجدول (12.4) والتي تشير إلى ما يلي:

جدول 4. 12: بيان توزيع الإمكانيات في مراكز وأقسام شرطة محافظة جنين.

الإمكانيات	إمكانيات مركز المدينة	إمكانيات الدوائر والأقسام	مجموع إمكانيات مركز المدينة وإمكانيات الدوائر والأقسام	إمكانيات مراكز الريف	المجموع الكلي	النسب المئوية		مجموع النسب المئوية
						الريف	المدينة	
أفراد	81	664	745	183	928	%20	%80	%100
سيارات	1	26	27	7	34	%21	%79	%100
بنادق	6	49	55	16	71	%23	%77	%100
مسدسات	3	42	45	8	53	%15	%85	%100
أجهزة اتصال	5	46	51	21	72	%29	%71	%100

إن البيانات الواردة في الجدول (4. 12) تشير إلى أن (80%) من عناصر شرطة محافظة جنين تعمل في المدينة و (20%) من عناصر شرطة محافظة جنين تعمل في الريف.

كما أن (79%) من السيارات التي تم تلكها شرطة محافظة جنين تتمركز في المدينة و (21%) من السيارات تمتلكها مراكز الريف، وأن (77%) من البنادق التي تمتلكها شرطة محافظة جنين موجودة في المدينة و (23%) موجودة في مراكز الريف كما تشير البيانات أيضاً الى أن (85%) من المسدسات التي تمتلكها شرطة محافظة جنين موجودة في المدينة و (15%) من المسدسات موجودة في مراكز الريف.

كما أن (71%) من أجهزة اللاسلكي التي تمتلكها مديرية شرطة محافظة جنين موجودة في المدينة و (29%) منها موجود في مراكز الريف.

إن البيانات الواردة في الجدول (4. 12) تشير إلى عدم وجود عدالة في توزيع الإمكانيات اللوجستية وأن معظم إمكانيات شرطة محافظة جنين تتمركز وتتجمع في مدينة جنين في مركز المدينة ودوائرها المختلفة، وهذا يؤثر سلباً على أداء الشرطة ويعرقل عملها ويحول دون مقدرتها على توفير الأمن والاستقرار في المناطق الريفية.

4. 6 عرض وتحليل البيانات المتعلقة بخسائر الشرطة نتيجة الإجراءات الاحتلالية وممارسات الجيش الإسرائيلي.

إن المقابلات التي أجراها الباحث مع مدراء المراكز والدوائر والأقسام في شرطة محافظة جنين، إضافة لاطلاعه على سجلات وملفات الشرطة، (ملحق رقم 5) أمدته بالكثير من البيانات القيمة، وكما تظهر في الجدول (4. 13) حيث تشير إلى ما يلي:

جدول رقم 4. 13: بيان خسائر الشرطة في محافظة جنين نتيجة للإجراءات والممارسات الاحتلالية.

خسائر بشرية			خسائر مادية		
البيان	العدد	النسبة المئوية	البيان	العدد	النسبة المئوية
شهداء	20	%2.1	مقرات مدمرة	7	%3.58
جرحى	30	%3.2	سيارات مدمرة	18	%6.34
معتقلين	150	%16.1	أسلحة مصادرة	46	%27

من خلال دراسة البيانات الواردة في الجدول (4. 13) نلاحظ أن الجيش الإسرائيلي خلال احتلاله لمدينة جنين وقراها في انتفاضة الأقصى استهدف جهاز الشرطة الفلسطيني، فهدم قسم كبير من مقراته ودمر عدد من سياراته واستهدف عناصره، والجدول (4. 13) يشير إلى ما يلي:

- إن الخسائر البشرية لشرطة محافظة جنين جرّاء الممارسات الاحتلالية كانت على النحو التالي:

1 بلغ عدد الشهداء في صفوف الشرطة 20 شهيداً وهو ما نسبته 2.1% من كادر الشرطة في محافظة جنين.

2 -بلغ عدد جرحى الشرطة في محافظة جنين 30 جريحاً وهو ما نسبته 3.2% من مجمل كادر الشرطة في محافظة جنين.

3 -بلغ عدد المعتقلين من كادر شرطة محافظة جنين لدى السلطات الإسرائيلية 150 معتقلا وهو ما نسبته 16.1% من مجمل كادر الشرطة في محافظة جنين.

- إن الخسائر المادية التي لحقت بشرطة محافظة جنين جرّاء الممارسات الإسرائيلية كانت على النحو التالي:

1 – هدم الجيش الإسرائيلي 7 مقرات للشرطة الفلسطينية في محافظة جنين وهو ما نسبته 58.3% من مجمل مقرات الشرطة في محافظة جنين والتي كان عددها 12 مقر.

2 – دمر الجيش الإسرائيلي 18 سيارة للشرطة الفلسطينية في محافظة جنين وهو ما نسبته 6،34% من مجمل عدد السيارات التي تمتلكها الشرطة في محافظة جنين والتي كان عددها 52 سيارة.

3 – صادر الجيش الإسرائيلي من الشرطة الفلسطينية في محافظة جنين 46 قطعة سلاح وهو ما نسبته 27% من عدد الأسلحة التي تمتلكها الشرطة والتي كان عددها 170 قطعة سلاح.

إن قيام الجيش الإسرائيلي باستهداف مقرات الشرطة وعناصرها وممتلكاتها وإلحاق الخسائر المادية والبشرية بها، كان له أثر سلبي على أداء الشرطة وعرقل عملها، وفي المحصلة النهائية أضعف جهودها في توفير المناخ التنموي في محافظة جنين.

7.4 عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالإجراءات الإسرائيلية وأثرها على أداء الشرطة وقدرتها على توفير المناخ التنموي في محافظة جنين.

إن الجدول (14.4) يتضمن إجابات المبحوثين حول هذا المحور وهي كالآتي:

جدول رقم14.4: بيان الإجراءات الإسرائيلية وأثرها على أداء الشرطة في محافظة جنين.

البيان	التكرارات	النسبة المئوية
الجيش الإسرائيلي يتعمد عرقلة عمل الشرطة.	20	%87
الجيش الإسرائيلي لا يتعمد عرقلة عمل الشرطة.	3	%13
يوجد حواجز ودوريات احتلالية تمنع التنقل بين القرى.	20	%87
لا يوجد حواجز ودوريات احتلالية تمنع التنقل بين القرى.	3	%13
الجيش الإسرائيلي يحاصر مراكز الشرطة خلال مداهماته القرى والبلدات.	17	%74
الجيش الإسرائيلي لا يحاصر مراكز الشرطة خلال مداهمة القرى والبلدات.	6	%26
الجيش الإسرائيلي يفرض على الشرطة التنسيق الأمني في حالات التنقل بين القرى.	21	%91
الجيش الإسرائيلي لا يفرض على الشرطة التنسيق في حالات التنقل بين القرى.	2	%9
الجيش الإسرائيلي يعوق عملية التنسيق ويؤخرها.	22	%96
الجيش الإسرائيلي لا يعوق عملية التنسيق ولا يؤخرها.	1	%4

إن البيانات الواردة في الجدول (14.4) والتي تعبر عن إجابات المبحوثين تشير إلى ما يلي:

- أن نسبة 87% من المبحوثين أفادوا بأن الجيش الإسرائيلي يتعمد عرقلة عمل الشرطة في مناطقهم بينما نسبة 13% منهم أفادوا بأنه لا يوجد عوائق من الجيش الإسرائيلي.
- أن نسبة 87% من المبحوثين أفادوا بأن الجيش الإسرائيلي يضع الحواجز والدوريات بين القرى لعرقلة تنقل الشرطة بينما أفاد ما نسبته 13% بأن الجيش الإسرائيلي لا يضع الحواجز والدوريات لعرقلة تنقل الشرطة.
- أن نسبة 74% من المبحوثين أفادوا أن الجيش الإسرائيلي يحاصر مراكز الشرطة خلال مداهمته القرى والبلدات بينما أفاد ما نسبته 26% أن الجيش الإسرائيلي لا يحاصر مراكز الشرطة خلال مداهمته القرى والبلدات.
- أن نسبة 91% من المبحوثين أفادوا أن الجيش الإسرائيلي يفرض على الشرطة الفلسطينية التنسيق الأمني عند حاجتهم التنقل إلى القرى النائية بينما أفاد 9% منهم أن الجيش لا يفرض عليهم التنسيق الأمني.
- أن نسبة 96% من المبحوثين أفادوا أن الجيش الإسرائيلي يعوق عملية التنسيق ويؤخرها في بعض الأحيان بينما أفاد ما نسبته 4% أن الجيش الإسرائيلي لا يؤخر عملية التنسيق.
- إن الغالبية العظمى من المبحوثين يؤكدون بأ ن الجيش الإسرائيلي يقوم بعدة إجراءات هدفها عرقلة عمل الشرطة وتعويقها ومن أهم هذه الإجراءات:

- كثرة الحواجز على الطرقات ومنع الشرطة من الوصول إلى القرى النائية.
- مداهمة المدن والقرى ومحاصرة مراكز الشرطة ومنع الشرطة من الحركة خلال عملية المداهمة.
- إجبار الشرطة على التنسيق عند حاجتها للتنقل من المراكز إلى القرى النائية.
- رفض التنسيق أو تعويقه في بعض الأحيان، أو فرض قيود على حركة الشرطة في الحالات التي يتم فيها التنسيق.

إن الجيش الإسرائيلي في هجمته الشرسة على محافظة جنين لم يستثني الشرطة الفلسطينية، بل كانت من ضمن أهدافه المحددة والمرسومة، بهدف إضعاف هذا الجهاز، كونه أحد أجهزة الأمن الفلسطينية التي تمثل رمز السيادة.

إن استهداف الجيش الإسرائيلي لجهاز الشرطة الفلسطينية في محافظة جنين واستمرار إجراءاته العسكرية التي يمارسها ضد هذا الجهاز، هدفها تعويق الشرطة الفلسطينية وعرقلة عملها و كان له أثر سلبي على تحقيق الأمن والاستقرار في محافظة جنين، وهذا يؤكد صحة النظرية الثالثة.

6. 8 عرض وتحليل البيانات المتعلقة بمسلحي الفصائل الفلسطينية وأثر تصرفاتها على أداء الشرطة في محافظة جنين.

إن الجدول(15.4) يتضمن إجابات المبحوثين حول هذا المحور وهي كالآتي:

جدول رقم 15.4: بيان أثر تصرفات مسلحي الفصائل الفلسطينية على أداء الشرطة في محافظة جنين.

البيان	الإجابات	العدد	النسبة المئوية
يقوم مسلحو الفصائل بدور سلبي ومعوق لعمل الشرطة في محافظة جنين	نعم	194	82% .5
	لا		17% .5
يعتدي مسلحو الفصائل على مراكز الشرطة وممتلكاتها في محافظة جنين	نعم	203	87%
	لا		13%
يعتدي مسلحو الفصائل على المؤسسات العامة والحكومية في محافظة جنين	نعم	194	82% .5
	لا		17% .5
يعمل مسلحو الفصائل على حماية المجرمين والمطلوبين للشرطة في محافظة جنين	نعم	176	74%
	لا		26%

إن البيانات الواردة في الجدول (4،15) والتي تعبر عن إجابات المبحوثين تشير إلى ما يلي:

- أن نسبة 5. 82% من المبحوثين أفادوا بوجود دور سلبي ومعوق لمسلحي الفصائل الفلسطينية تجاه الشرطة في محافظة جنين، بينما أفاد 5. 17% من المبحوثين بعدم وجود دور سلبي تعويقي لمسلحي الفصائل الفلسطينية.
- أن نسبة 87% من المبحوثين أفادوا بوجود اعتداءات من قبل مسلحي الفصائل الفلسطينية على مراكز الشرطة وممتلكاتها في محافظة جنين، بينما أفاد 13% من المبحوثين بعدم وجود اعتداءات من قبل مسلحي الفصائل على مراكز الشرطة وممتلكاتها.
- إن نسبة 5. 82% من المبحوثين أفادوا بوجود اعتداءات من قبل مسلحي الفصائل الفلسطينية على المؤسسات الحكومية والعامة في محافظة جنين، بينما أفاد 5. 17% بعدم وجود اعتداءات من قبل مسلحي الفصائل الفلسطينية على المؤسسات الحكومية والعامة في محافظة جنين.
- إن نسبة 74% من المبحوثين أفادوا بأن مسلحي الفصائل يعملون على حماية وإيواء المجرمين والمطلوبين للشرطة الفلسطينية، بينما أفاد 26% من المبحوثين بأن مسلحي الفصائل الفلسطينية لا يتدخلون بذلك.

إن إجابات غالبية المبحوثين تؤكد إن بعض مسلحي الفصائل الفلسطينية و بعض المحسوبين عليها والخارجين عن القانون ساهموا في عرقلة عمل الشرطة في محافظة جنين، وعوقوا عملها ومنعوها من أداء واجبها في تحقيق الأمن والاستقرار وفرض النظام العام، وأكدوا أن بعض العناصر المسلحة هاجمت مقرات الشرطة وأطلقت النار عليها كما حصل في بلدة قباطية، مدينة جنين، قرية كفر راعي، وبلدة اليامون، كما وقام بعض المسلحين بإعطاب سيارات الشرطة والاعتداء على عناصرها، خاصة في ساعات قيامهم بحراسة المؤسسات الوطنية الفلسطينية، كما حدث عند مهاجمتهم لمقر المحافظة، مكتب العمل، المجلس التشريعي، البلدية ودائرة الطابو في مدينة جنين، كما واجهت الشرطة الفلسطينية صعوبة في اعتقال المطلوبين والمجرمين بسبب حمايتهم من العناصر المسلحة كما حصل في مخيم جنين وبلدة قباطية، وبلدة اليامون، وقرية عرابة، وقد أظهرت البيانات التي حصل عليها الباحث من سجلات شرطة محافظة جنين، (ملحق رقم 5) ان الخارجين على القانون من مسلحي الفصائل الفلسطينية قتلوا ضابط شرطة وأصابوا آخرين عندما هاجموا بالسلاح أحد مقرات الشرطة في محافظة جنين، كما أظهرت هذه البيانات أن الشرطة أعطبت لها (10) سيارات من جراء الاعتداء عليها من العناصر المسلحة المحسوبة على بعض الفصائل الفلسطينية في محافظة جنين، هذا ناهيك عن أعمال التحريض وفوضى السلاح والانفلات الأمني الذي تسببت به العناصر المسلحة والخارجين على القانون المحسوبين على بعض الفصائل الفلسطينية في مدينة جنين وبعض التجمعات السكانية التابعة لها.

إن استهداف عناصر الشرطة الفلسطينية لدرجة القتل والاعتداء الجسدي، وإعطاب سياراتهم وتحطيمها، ومهاجمة مقراتهم من قبل من يسمون أنفسهم بالمطاردين أو حملة السلاح المحسوبين على الفصائل له اثر سلبي كبير على معنويات عناصر الشرطة، ، كما أن هذه الأفعال والاعتداءات عرقلت عمل الشرطة وعوقت عملها وكان لها أثر سلبي على تحقيق الأمن والاستقرار في محافظة جنين، وهذا يؤكد صحة النظرية الرابعة.

4. 9 عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالعشائرية والفئوية وأثرها على أداء الشرطة في محافظة جنين.

إن الجدول(16.4) يتضمن إجابات المبحوثين حول هذا المحور وهي كالآتي:

جدول رقم 16.4: بيان أثر العائلية والعشائرية على أداء الشرطة الفلسطينية في محافظة جنين.

البيان	الإجابات	العدد	النسبة المئوية
الفئات والعشائر لها دور معوق لعمل الشرطة الفلسطينية	نعم	17	%74
	لا	6	%26
الفئات والعشائر تعتدي على أفراد الشرطة وممتلكاتها	نعم	15	%65
	لا	8	%35
الفئات والعشائر تمنع الشرطة من اعتقال المطلوبين لها	نعم	17	%74
	لا	6	%26

إن البيانات الواردة في الجدول (16.4) تشير إلى ما يلي:

- إن نسبة 74% من المبحوثين أفادوا أن العشائر والفئات لها دور معوق لعمل الشرطة في محافظة جنين وتؤثر سلباً على أدائها، بينما نسبة 26% منهم أفادوا بعدم وجود دور سلبي لها.
- إن نسبة 65% من المبحوثين أفادوا أن العشائر والفئات تعتدي على أفراد الشرطة وممتلكاتها بينما 35% أفادوا بعدم وجود اعتداءات.

- إن نسبة 74% من المبحوثين أفادوا أن العشائر والفئات تمنع الشرطة من القيام بواجبها في اعتقال المطلوبين لها بينما 26% أفادوا بأن العشائر والفئات لا تتدخل بذلك.

لقد أكد غالبية المبحوثين أن هناك إعاقة لعمل الشرطة، ومنعها من القيام بواجبها، على أساس فئوي وعشائري، وان هناك حالات منعت فيها الشرطة من اعتقال المطلوبين والخارجين على القانون في اكبر تجمعين سكانيين في محافظة جنين (مخيم جنين، بلدة قباطية) وفي بعض الحالات تم الاعتداء على الشرطة بالضرب أو تحطيم سياراتهم أو إطلاق النار باتجاههم، كما أكد لي مدير مركز شرطة المدينة أن الشرطة الفلسطينية لا تستطيع اعتقال أي مطلوب لها من مخيم جنين الا في حالات وجوده خارج المخيم.

إن منع الشرطة من اعتقال المجرمين وحمايتهم من قبل الفئات والعشائر يشجع هؤلاء على الإجرام، ويشجع غيرهم، ويضعف الشرطة في أعين الجمهور، وينعكس سلباً على معنويات عناصر الشرطة وعلى أدائهم ويعرقل عملهم ويحول دون تحقيق هدفهم المقدس، وهو تطبيق القانون وتحقيق الأمن والاستقرار في محافظة جنين، وهذا أيضاً يؤكد صحة النظرية الرابعة.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

1.5 الاستنتاجات

من خلال إجراء هذه الدراسة، وفي ضوء تحليل البيانات التي تم جمعها فقد خلصت هذه الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

- إن مساهمة الشرطة الفلسطينية في توفير المناخ التنموي لجميع قطاعات التنمية الشاملة في محافظة جنين كانت محدودة جداً بسبب المعوقات التي واجهتها وحالت دون قيامها بواجبها، وهذه المساهمة كانت على النحو التالي:

1. التنمية السياسية:

❖ لم تساهم دائرة العلاقات العامة في الشرطة الفلسطينية في محافظة جنين، في تطوير وترشيد الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع، ولم يكن لها دور في تعريفهم بحقوقهم وواجباتهم السياسية، كما هو الحال في البلدان المجاورة.

❖ اقتصر دور الشرطة الفلسطينية في محافظة جنين على حماية مراكز الانتخابات وصناديق الاقتراع، وبذلك تكون قد ساهمت مساهمة ضئيلة في توفير المناخ المناسب والملائم للتنمية السياسية.

2. التنمية الثقافية والتعليمية:

- ❖ لم تستطع الشرطة الفلسطينية في محافظة جنين تحقيق الذاتية الثقافية لأفرادها وتطوير قدراتهم الفكرية والعقلية وتحسين مستواهم الثقافي، بسبب تقصيرها في توفير الدورات الأمنية اللازمة، والمنح والمساعدات المالية التعليمية وعدم سعيها لإنشاء معاهد وكليات أمنية تخدم الشرطة الفلسطينية في محافظة جنين.
- ❖ اقتصر دور الشرطة الفلسطينية في محافظة جنين على حماية وحراسة قاعات امتحانات الثانوية العامة، ومكاتب التربية والتعليم، ومراكز تصحيح الامتحانات، وبذلك تكون قد ساهمت مساهمة ضئيلة في توفير المناخ اللازم والملائم للتنمية الثقافية.

3. التنمية الصحية:

- ❖ لم تتخذ الشرطة الفلسطينية في محافظة جنين الإجراءات اللازمة للمحافظة على الصحة العامة للجمهور ووقايته من الأمراض والأوبئة ولم تعمل على مساعدة وزارة الصحة في حماية قراراتها التي لها علاقة بالصحة العامة للمجتمع.
- ❖ اقتصر دور الشرطة الفلسطينية في محافظة جنين على حماية وحراسة المستشفيات ودوائر الصحة وأطقم وزارة الصحة ومؤسساتها، وبذلك تكون قد ساهمت مساهمة ضئيلة في توفير المناخ اللازم والملائم للتنمية الصحية.

4. التنمية الاقتصادية:

- ❖ كان هناك قصور في أداء الشرطة الفلسطينية في مجال مكافحة الجرائم الاقتصادية المنتشرة في محافظة جنين، وكان لهذا القصور اثر سلبي في توفير المناخ المناسب والملائم للتنمية الاقتصادية.
- ❖ إن هذا القصور في أداء الشرطة، وانعدام الأمن والاستقرار في محافظة جنين كان له أثر سلبي على توقعات المستثمرين، أدى إلى عدم إغرائهم في إقامة مشاريع استثمارية في المحافظة.
- ❖ اقتصر دور الشرطة الفلسطينية في محافظة جنين على حماية وحراسة البنوك والشركات والصيارفة ومؤسسات النقد والمال الأخرى، وبذلك تكون قد ساهمت مساهمة ضئيلة في توفير المناخ اللازم والمناسب للتنمية الاقتصادية.

5. التنمية الاجتماعية:

- ❖ لم تستطع الشرطة الفلسطينية توفير الهدوء والاستقرار وتحقيق السكينة العامة والسلم الاجتماعي لأفراد المجتمع، والحد من الجرائم وانتشارها في محافظة جنين.
- ❖ لا يوجد لدى الشرطة برامج إصلاح اجتماعي داخل السجون ولم تمارس دورها في متابعة السجناء بعد الإفراج عنهم، وان ما لديها هو معتقلات مؤقتة وليست مراكز إصلاح اجتماعي.
- ❖ إن مساهمة الشرطة الفلسطينية في التنمية الاجتماعية اقتصرت على عملية التوظيف التي تقوم بها الشرطة في محافظة جنين وتوفير الخدمات الصحية لعناصرها وأفراد أسرهم، حيث تعتبر مساهمة بسيطة في التخفيف من حدة الفقر الذي تعاني منه محافظة جنين، ومساهمة بسيطة في تحقيق هدف التنمية الاجتماعية.

- تواجه الشرطة الفلسطينية في محافظة جنين عدة معوقات تعرقل عملها وتضعف قدرتها على توفير المناخ التنموي في محافظة جنين، وهي كما يلي:

- إن عدد مراكز الشرطة في منطقة الريف غير كافٍ، وهناك نقص كبير جداً في عدد الكادر والإمكانيات اللوجستية والاحتياجات اليومية للشرطة.
- إن إمكانيات الشرطة اللوجستية تتركز في مدينة جنين على حساب منطقة الريف، وهذا يعبر عن عدم وجود عدالة في توزيع الإمكانيات والاحتياجات مما يؤدي إلى وجود تفاوت في أداء الشرطة بين المدينة والريف و يؤثر سلباً على أداء الشرطة في الريف.
- إن الجيش الإسرائيلي استهدف مقرات الشرطة الفلسطينية وكادرها وممتلكاتها وتسبب لها بخسائر مادية وبشرية ومعنوية انعكست سلباً على دائها.
- إن الخارجين على القانون من مسلحي بعض الفصائل الفلسطينية اس تهدفوا الش رطة الفلسطينية وكادرها وممتلكاتها والحقوا بها خسائر مادية وبشرية ومعنوية انعكست سلباً على أدائها.
- إن بعض الفئات والعشائر والعائلات في بعض المناطق في محافظ ة جني ن عرقلت عمل الشرطة وحالت دون قيامها بواجبها في تحقيق الأمن والاستقرار على الوجه المطلوب.

5. 2 التوصيات

بناءً على الاستنتاجات التي تم التوصل إليها فإن الباحث يقترح ويوصي بما يلي:

- توفير كافة الاحتياجات المادية واللوجستية لمراكز الشرطة وإدارتها وأقسامها في محافظة جنين مع وجود عدالة في توزيع الإمكانيات والاحتياجات بحيث لا يكون توفير احتياجات شرطة المدينة على حساب احتياجات شرطة الريف، مع ضرورة زيادة عدد مراكز الشرطة في الريف كي تستطيع فرض الأمن والنظام العام في القرى النائية.

- تفعيل دور المفاوض الفلسطيني والدور الدولي والأوروبي من أجل الحصول على ضمانات أكثر بعدم تعرض الجيش الإسرائيلي لمقرات الشرطة الفلسطينية وعناصرها وممتلكاتها، ومن أجل تحرير حرية الشرطة في التنقل والحركة في المناطق الريفية النائية.

- كبح جماح العناصر المسلحة، والكف عن توجيه بنادقها باتجاه عناصر الشرطة الفلسطينية ومقراتها وممتلكاتها.

- تفعيل دائرة التوجيه السياسي والمعنوي بإعداد برامج توعية لكافة شرائح المجتمع من أجل شرح الدور الذي تقوم به الشرطة الفلسطينية وحاجة المجتمع لها، والعقبات التي تواجهها ، من أجل مساندتها في مواجهة المعوقات.

- تفعيل دائرة العلاقات العامة، لتقوم بإعداد نشرات وعقد ندوات وورش عمل تشرح فيها للمجتمع الواقع الذي تعيشه الشرطة الفلسطينية في محافظة جنين ، وتطلب مساعدة الجمهور ومساندته في مواجه المعوقات وخاصة الخارجين عن القانون والعشائرية.

- تفعيل التعاون والتنسيق بين كافة الأجهزة الأمنية الفلسطينية في محافظة جنين، وبذل الجهود اللازمة لمساعدة الشرطة في فرض الأمن وتحقيق الهدوء والاستقرار في المحافظة.

المراجع

1.1 المراجع العربية

* القرآن الكريم

1. الأصبعي، م.(1991): الشرطة في النظم الإسلامية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية.
2. الأمم المتحدة، (1995): تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاجن.
3. إمام، ع.(1998): الشرطة من منظور إسلامي، ط1، الدار اللبنانية المصرية، القاهرة.
4. إدعيس، م.(2004): صلاحيات جهاز الشرطة، الهيئة الفلسطينية المستقلة، رام الله، فلسطين.
5. اخميس، ح.(2004):علم المخابرات والجاسوسية.

(http://www>falasteen.com/spip-php?article2816،20.5.2006)

7. بدران، إ. (1989): قضايا التنمية في الوطن العربي، دار الفكر، عمان.
8. الحمصي، م. (1980): خطط التنمية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، ط 2، مركز الدراسات العربية، بيروت.
9. الحباني، ف. (1991): عالم الغد، مترجم، بيروت.
10. حموده، م. (ب. ت): التنمية الاجتماعية، المعهد الجامعي الحديث.
11. الحربي،ع. (2004): الدور المجتمعي للمؤسسات الأمنية.

(http://www.minshawi.com/other/harbi.htm،23.7.2006)

12. حبش، ج. (2006): تقييم دور الجهات المانحة في دعم وتمويل المشاريع من وجهة نظر مجالس الخدمات المشتركة، جامعة القدس، فلسطين.(رسالة ماجستير غير منشورة).
13. خيري، ع. (1980): التجربة العربية في التنمية والحديث، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.
14. خوري، ج. (1988): اقتصاديات التنمية، مركز الكتب الأردني، الأردن.
15. خوري، ع. (1993): قضايا حول السكان والتنمية في الوطن العربي، دمشق.
16. الخطيب، إ. (1996): مستقبل التنمية في الوطن العربي، دار اليازوري للنشر، عمان.
17. الخياط، ع.(1997): نظام الحكم في الإسلام، ط1، جامعة القدس المفتوحة، عمان، الأردن.
18. الخضيري، م.(2003): غسيل الأموال، الظاهرة والأسباب والعلاج، ط 1، مجموعة النيل العربية، القاهرة.
19. جوده، أ. (1964): تنمية المجتمعات المتخلفة، دار الكرنك، القاهرة.
20. جامعة القدس المفتوحة (1993): نظام الحكم في الإسلام، ط1، عمان، الأردن.

21. الجابري، م. (1995): التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات التنمية، بيروت.
22. جامعة بير زيت. (1996): ملف التنمية البشرية في فلسطين، رام الله.
23. دباغ، ص. (1968): الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، الجزء الثاني، المكتبة العصرية، بيروت.
24. الدحله، ف. (1990): دراسات حول التنمية في الوطن العربي، عمان.
25. الدسوقي، م. (1992): الشرطة الفلسطينية جهاز قمع وإكراه، أم جهاز لحفظ الحقوق والحريات، القدس، فلسطين.(ندوة مكتوبة).
26. رشيد، أ.(1992): إدارة التنمية، مكتبة مدبولي.
27. رفيدي، و.(2004): واقع وصلاحيات الأجهزة الأمنية ارتباطاً بقضية الإصلاح، ط 1، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بير زيت، فلسطين،(وقائع ورشة عمل مكتوبة).
28. الساعاتي، س.(1983): الجريمة والمجتمع، بحوث في علم الاجتماع الجنائي، ط 3، دار النهضة، بيروت.
29. سعد الدين، إ. (1989): التنمية العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
30. شقير، م. (1981): مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها في التخطيط لتنمية عربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
31. شاويش، ن.(2000): إدارة الموارد البشرية، ط3، دار الشروق،عمان.
32. الشمراني، ح. (2004): الدور المجتمعي للمؤسسات الأمنية.
(http://www.kfsc.edu.sa/Docs/research-cent/Nadwat-ma3aed/nadwat/prev/Nadwa/fifth-doc3/index.aspx،23.7.2006)
33. صادق، م. (1980): إدارة التنمية وطموحات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان.
34. الصايغ، ي.(1982): اقتصاديات العالم العربي، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
35. الصايغ، ي. (1984): اقتصاديات العالم العربي، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
36. الصايغ، س. (1992): التنمية العصبية، بيروت.
37. الصايغ، ي. (1992): التنمية المحلية من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، ط1، بيروت.
38. صالح، م.(1996): القوات العسكرية والشرطة في فلسطين ودورها في تنفيذ السياسة البريطانية،ط1، عمان.

39. الطبيب، م. (2001): التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع، ط1، عمان.
40. عمر، ح. (1962): معونة الدول النامية، دراسة مقارنة، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة.
41. عبد العزيز، م. (1963): لن يجوع العالم، دار المعارف، القاهرة.
42. عيد، ح. (1984): دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
43. عجمية، م. (1984): مذكرات في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
44. العيسوي، إ. (1989): قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
45. عريقات، ح. (1993): التنمية والتخطيط الاقتصادي دار الكرمل، عمان.
46. عدلي،ع. (2001): علم الاجتماع الأمني، الأمن والمجتمع، المعهد العالي للدراسات الأدبية، الإسكندرية.
47. فهمي، س. (1986): مدخل في التنمية الاجتماعية، المطبعة المصرية.
48. فهمي، ب. (1988): دراسات حول التنمية في الوطن العربي، الأردن.
49. فتح الله، س. (1995): التنمية المستقلة، المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، دراسة مقارنة، بيروت.
50. كرم، أ. (1980): اقتصاديات التخلف والتنمية، مركز الإنماء القومي، الكويت.
51. الكواري، ع. (1981): دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية، دار المعرفة، الكويت.
52. كلوب، ع. (2005): تنظيم إدارة الشرطة الفلسطينية، مكتبة ومطبعة دار المنار، غزه، فلسطين.
53. كلوب، ع. (2006): الشرطة الفلسطينية، الماضي والحاضر والمستقبل، ط 1، مركز رشاد الشوا الثقافي، غزه، فلسطين.
54. القباني، ع. (1966): تنمية الموارد البشرية، دار الكرنك للنشر، القاهرة.
55. محيي الدين، ع. (1972): التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت.
56. مطر، ج. (1982): الجامعة العربية والنظام الإقليمي العربي وتحديات الثمانينات، المستقبل العربي.
57. المؤسسة العربية للدراسات والنشر.(1993): الثقافة العربية في التنمية العربية، بيروت.
58. مريش، ع. (1993): قوات الأمن الوطني، الشرطة الفلسطينية، ط1، القدس، فلسطيني.
59. مركز دراسات الوحدة العربية. (1994): تقرير التنمية البشرية لعام 1994، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
60. النجار، س. (1993): آفاق التنمية العربية في التسعينات، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، البحرين.

61. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن(1998): سلسلة تقارير قانونية، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله.
62. يموت، ع. (1984): أهمية التصنيع لعملية التنمية العربية، ط1، معهد الإنماء العربي.

1. 2 المقابلات

63. مدير مركز شرطة اليامون(آب 2006).
64. مدير مركز شرطة قباطية (آب 2006).
65. مدير مركز شرطة المدينة (آب 2006).
66. مدير مركز شرطة ميثلون (أيلول 2006).
67. مدير مركز شرطة جلقموس(أيلول 2006).
68. مدير مركز شرطة طوباس(أيلول 2006).
69. مدير مركز شرطة كفرراعي(أيلول 2006).
70. مدير الإدارة في شرطة اليامون(آب 2006).
71. مدير الإدارة في شرطة جلقموس(أيلول 2006).
72. مدير الإدارة في شرطة ميثلون(أيلول 2006).
73. نائب مدير مركز شرطة قباطية(آب 2006).
74. نائب مدير مركز شرطة كفرراعي(أيلول 2006).
75. نائب مدير مركز شرطة المدينة(آب 2006).
76. مدير العلاقات العامة في شرطة محافظة جنين(تشرين أول 2006).
77. مدير الشؤون الإدارية في شرطة محافظة جنين(تشرين أول 2006).
78. مدير إدارة حفظ النظام في شرطة محافظة جنين(تشرين ثاني 2006).
79. مدير حراسة المؤسسات في شرطة محافظة جنين(تشرين أول 2006).
80. مدير إدارة السياحة والآثار في شرطة محافظة جنين(تشرين أول 2006).
81. مدير إدارة مكافحة المخدرات في شرطة محافظة جنين(تشرين أول 2006).
82. مدير المباحث العامة في شرطة محافظة جنين(تشرين ثاني 2006).
83. مدير الدوريات والنجدة في شرطة محافظة جنين(تشرين ثاني 2006).
84. مدير المرور في شرطة محافظة جنين(تشرين أول 2006).
85. مدير العمليات في شرطة محافظة جنين(تشرين ثاني 2006).
86. نائب مدير العمليات في شرطة محافظة جنين(تشرين ثاني 2006).

87. م. البصمات في المختبر الجنائي سابقاً، شرطة محافظات الشمال(آب 2006).

الملاحـــق

ملحق رقم(1)

التاريخ: / /

بسم الله الرحمن الرحيم

دليل المقابلة

اسم الدائرة أو المركز ـــ الموقع ـــ اسم المدير ـــــ
الرتبة ـــــ اسم نائب المدير أو مدير الإدارة ـــ الرتبة ـ
عدد التجمعات السكانية الواقع ضمن نفوذ المركز ـــ عدد السكان ـــــ
أسماء التجمعات السكانية ـــــــــــــــ

معلومات عن الإمكانيات المتوفرة للمركز/ الدائرة من حيث:-

عدد العاملين ـــ عدد السيارات ـــ عدد البنادق ـــــ
عدد المسدسات ـــ عدد أجهزة الإتصال ـــ الموازنة النقدية ـــ
التموين ـــــ وقود السيارات ـــــ القرطاسية ـــــ
إمكانيات أخرى متوفرة ـــــــ.

أهم الإختصاصات التي تقوم/ يقوم بها الدائر/المركز: ـــــــــــ ـــــــــــــــــــــــــــــــ

معوقات العمل

- **معوقات ناتجة عن نقص الإمكانيات اللوجستية والاحتياجات اليومية:-**

1 -نقص في الأفراد.
2 -نقص في الأسلحة.
3 -نقص في السيارات.
4 -نقص في وسائل الإتصال.
5 -نقص في التموين.
6 -نقص في الوقود.
7 -نقص في النقدية.

- **معوقات إحتلالية:**

1 -الشهداء

2 -الجرحى

3 -المعتقلين.

4 -تدمير المقرات.

5 -تدمير السيارات.

6 -مصادرة السلاح.

7 -الحواجز والدوريات ومنع الشرطة من التنقل.

8 -محاصرة المراكز ومنع الشرطة من الحركة.

9 -فرض التنسيق الأمني عند التنقل.

10 -تعويق التنسيق الأمني.

- **معوقات ناتجة عن مسلحي الفصائل الفلسطينية:**

1 -الإعتداء على مقرات الشرطة.

2 -الإعتداء على أفراد الشرطة ودورياتها.

3 -الإعتداء على الممتلكات والسيارات الخاصة بالشرطة.

4 -الإعتداء على المؤسسات الحكومية والعامة.

5 -حماية المجرمين وإيوائهم ومنع الشرطة من اعتقالهم.

- **معوقات ناتجة عن تدخل العشائرية والفئوية:**

1 -الإعتداء على أفراد الشرطة.

2 -الإعتداء على ممتلكات الشرطة وسياراتها.

3 -حماية المجرمين ومنع الشرطة من اعتقالهم.

- **معوقات أخرى تواجه الشرطة؛-**

انتهى

ملحق رقم(2)

14-06-1900 13:12 FROM TO P.01

MAY-2-2000 08:24 FROM:1BEMKA1A 000000000000 TO:2505373 P:1

بسم الله الرحمن الرحيم

السلطة الوطنية الفلسطينية

المخابرات العامة الفلسطينية
المحافظات الشمالية
محافظة جنين

الرقم: ٧/٣٠/٤٤١/م/٢٠٠٠
التاريخ: ٢٠٠٠/٥/٤٤

الاخ مدير عام شرطة محافظة جنين ،،،،،،،، حفظه الله

تحية الوطن وبعد :

الموضوع : نقيب / محمد سعيد ناصر جرادات /مرتب المخابرات العامة –جنين .

-الاخ المذكور طالب دراسات عليا في جامعة أبو ديس ، ماجستير تخصص بناء مؤسسات ، ويعمل على إعداد رسالة ماجستير في موضوع (دور الشرطة الفلسطينية في توفير المناخ التنموي في محافظة جنين) .

-الاخ المذكور سيحتاج لبعض المعلومات التي تخص الدارسة ، نأمل ان يتم العمل على مساعدته والإيعاز للاخوة الضباط لتسهيل أموره .

مع الشكر

مدير مخابرات محافظة جنين

هاشم سلامه

ملحق رقم (3)

السلطة الوطنية الفلسطينية
وزارة الداخلية
الشرطة
مديرية شرطة محافظة جنين
التنظيم والإدارة

الرقم : ٥ / ١٢٨٩
التاريخ:- ٢٠٠٦/١١/٠٨

الاخ النقيب / محمد سعيد ناصر جرادت – مرتب المخابرات العامة – جنين؛؛؛المحترم

الموضوع : عدد عناصر الشرطة في محافظة جنين حتى تاريخ ٢٠٠٦/١١/٠٧

حسب الجداول التالية:

العمر	العدد
أقل من ٣٠	٣٣٢
من ٣٠ – ٥٠	٥٩٠
من ٥١ فأكثر	٦
المجموع	٩٢٨

الجنس	العدد
ذكر	٩١١
أنثى	١٧
المجموع	٩٢٨

الحالة الاجتماعية	العدد
أعزب	١٩٢
متزوج	٧٣٢
مطلق	٣
أرمل	١
المجموع	٩٢٨

الرتبة	العدد
شرطي	٤٩
عريف	٨٤
رقيب	١٩٧
رقيب أول	١٩٧
مساعد	١١١
مساعد أول	٨٩
ملازم	٥٠
ملازم أول	٧٤
نقيب	٦٨
رائد	٧
مقدم	–
عقيد	٢
رتب أعلى	–
المجموع	٩٢٨

المستوى التعليمي	العدد
إعدادي فما دون	١٣٣
ثانوي	٥٦١
دبلوم	٦٧
بكالوريوس	١٦١
دراسات عليا	٦
المجموع	٩٢٨

"مع فائق الاحترام"

نقيب حقوقي/ مقداد سليمان
مدير التنظيم والإدارة –جنين

مصدق
عقيد/ محمد عياش
مدير شرطة محافظة جنين

مديرية شرطة محافظة جنين / التنظيم والاداره – هاتف (٠٤٢/٤٣٣٣٣٩) ط – (خ س) ٢٠٠٦/١١/٠٨

ملحق رقم(4)

بسم الله الرحمن الرحيم

السلطة الوطنية الفلسطينية
وزارة الداخلية
مديرية شرطة محافظة جنين

الرقم :
التاريخ:- ٢٠٠٦/١١/١٤
المرفقات:-

الاخ النقيب/ محمد جرادات ؛؛؛ حفظه الله

تحية الوطن:-

١- عدد شهداء شرطة محافظة جنين ٢٠ .
٢- عدد جرحى شرطة محافظة جنين ٣٠.
٣- عدد المعتقلين شرطة محافظة جنين ١٥٠
٤- عدد السيارات المدمرة من قوات الاحتلال ١٨
٥- عدد المقرات التي تم قصفها من قبل قوات الاحتلال ٧ وهي كتالي :-
أ- مقر حفظ النظام جنين .
ب- مقر مديرية شرطة محافظة جنين .
ج- مقر مركز شرطة قباطية .
د- مقر قسم التنظيم والإدارة .
ه- مقر مركز شرطة طوباس .
و- مقر مركز شرطة كفر راعي .
ز- مقر مركز إصلاح وتأهيل - جنين .
٦- سيارات الشرطة المتضررة جراء الاعتداء عليها من قبل الخارجين عن القانون ١٠
٧- السلاح المصادر من قبل قوات الاحتلال ٤٦ قطعة .
٨- شهداء سقطوا بسلاح الخارجين عن القانون ١

مدير التنظيم والإدارة

ملحق رقم(5)

18-MAR-2006 15:04 FROM 1 TO P.01

منظمة التحرير الفلسطينية
السلطة الوطنية الفلسطينية
الرئاسة - ديوان الرئاسة

ديوان الرئاسة
صادر ١٨٦
٢٠٠٦/٣/٢٩

المخابرات العامة
المحافظات الشمالية
الإدارة المركزية
الصادر رقم ١٤٧٩
التاريخ ٢٠٠٦/٣/٣٠

الأخوة قادة الأجهزة الأمنية

تحية طيبة وبعد...

بناء لتعليمات السيد الرئيس، يرجى توجيهاتكم لقادة المناطق، بذل أقصى درجات التعاون مع الأخوة المحافظين رؤساء اللجان الفرعية لمواجهة مرض أنفلونزا الطيور، القيام بالواجبات الميدانية التي تتطلبها معطيات انتشار المرض في المزارع والمساحات المحيطة، بما في ذلك توفير الحماية اللازمة لأطقم الوزارات المختصة أثناء مزاولتها لمهامها.

مع تقديرنا وفائق الاحترام والتقدير

غزة: ٢٠٠٦/٣/٢٨

رفيق الحسيني
رئيس ديوان الرئاسة

المخابرات العامة
المحافظات الشمالية
الإدارة المركزية
الوارد رقم ٣٦٤
التاريخ ٢٠٠٦/٣/٣٠

- نسخة مدير المخابرات العامة للعلم مع التحية
- نسخة مساعد الأمن الوقائي للعلم مع التحية
- نسخة قائد الشرطة للعلم مع التحية
- نسخة رئيس الأمن الوطني وزارة الداخلية للعلم
- نسخة رئيس الأمن الوقائي للضفة الغربية للعلم مع التحية

TOTAL P.01

فهرس الجداول

الرقم	رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
.1	(1.3)	جدول بيان مراكز الشرطة في محافظة جنين والقرى التابعة لكل مركز.	46
.2	(2.3)	جدول الإمكانيات اللوجستية لمراكز الشرطة في محافظة جنين.	49
.3	(3.3)	جدول بيان الإحتياجات اليومية من الوقود والتموين والنقدية.	50
.4	(4.3)	جدول بيان عدد الدوائر والأقسام في شرطة محافظة جنين وإمكانياتها اللوجستية.	57
.5	(4. 1)	جدول بيان جنس مجتمع الدراسة.	60
.6	(4. 2)	جدول بيان عمر مجتمع الدراسة.	60
.7	(4. 3)	جدول بيان الحالة الاجتماعية.	61
.8	(4.4)	جدول بيان المستوى التعليمي لمجتمع الدراسة.	62
.9	(4. 5)	جدول بيان رتب ودرجات مجتمع الدراسة.	63
.10	(4. 6)	جدول بيان دور الشرطة الفلسطينية في التنمية السياسية.	64
.11	(4. 7)	جدول بيان دور الشرطة الفلسطينية في التنمية الثقافية.	65
.12	(4. 8)	جدول بيان دور الشرطة الفلسطينية في التنمية الصحية.	67
.13	(4. 9)	جدول بيان دور الشرطة الفلسطينية في التنمية الاقتصادية.	68
.14	(4. 10)	جدول بيان دور الشرطة الفلسطينية في التنمية الاجتماعية.	69
.15	(4. 11)	جدول بيان أثر نقص الإمكانيات اللوجستية والاحتياجات اليومية على أداء الشرطة في محافظة جنين.	70
.16	(4. 12)	جدول بيان طريقة توزيع إمكانيات الشرطة في محافظة جنين.	72
.17	(4. 13)	جدول بيان خسائر الشرطة جراء الممارسات العسكرية الإسرائيلية في محافظة جنين.	73
.18	(4. 14)	جدول بيان الاحتياجات المادية المتوفرة لمراكز شرطة جنين.	75
.19	(4. 15)	جدول بيان أثر تصرفات مسلحي الفصائل على أداء الشرطة في محافظة جنين.	76
.20	(4. 16)	جدول بيان أثر تدخل العشائرية والفئوية على أداء الشرطة في محافظة جنين.	78

فهرس الأشكال

الرقم	رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
.1	(2. 1)	هيكلية الشرطة الفلسطينية.	20
.2	(2. 2)	هيكلية شرطة المحافظات الشمالية.	21
.3	(2. 3)	هيكلية مراكز شرطة محافظة جنين.	22
.4	(2. 4)	هيكلية الدوائر المركزية المتخصصة في شرطة المحافظات الشمالية.	23
.5	(2. 5)	هيكلية الدوائر الفرعية في مديرية شرطة محافظة جنين.	23
.6	(2. 6)	هيكلية العمليات المركزية في شرطة المحافظات الشمالية.	24
.7	(2. 7)	هيكلية الشرطة في مديرية محافظة جنين.	25
.8	(1.3)	شكل يبين خارطة سير المعلومات في عمليات شرطة جنين	55

فهرس الخرائط

الرقم	رقم الخارطة	اسم الخارطة	الصفحة
1.	(3. 1)	خارطة الضفة الغربية تظهر فيها محافظة جنين.	43
2.	(3. 2)	خارطة محافظة جنين تظهر فيها التجمعات السكانية.	44
3.	(3. 3)	خارطة محافظة جنين تظهر فيها مواقع مراكز الشرطة.	45

فهرس الملاحق

الرقم	رقم الملحق	اسم الملحق	الصفحة
.1	(1)	دليل المقابلة نموذج رقم (1).	90
.2	(2)	كتاب موجه من المخابرات لمدير شرطة محافظة جنين.	92
.3	(3)	كتاب من شرطة محافظة جنين حول عدد عناصر الشرطة.	93
.4	(4)	كتاب من شرطة محافظة جنين حول حجم الأضرار التي لحقت بالشرطة.	94
.5	(5)	كتاب من الرئاسة موجه للأجهزة الأمنية تدعوهم فيه حماية الأطقم الطبية.	95

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
.1	الغلاف الداخلي.	
.2	عنوان الرسالة.	
.3	إجازة الرسالة.	
.4	الإهداء.	
.5	الإقرار.	أ
.6	شكر وتقدير.	ب
.7	التعريفات.	ج
.8	الملخص بالعربية.	ز
.9	الملخص بالإنجليزية.	ط
	الفصل الأول: خلفية الدراسة	
1.1	مقدمة.	1
2.1	مشكلة الدراسة.	3
3.1	أهمية الدراسة.	4
4.1	أهداف الدراسة.	4
5.1	فرضيات الدراسة.	5
6.1	منهجية الدراسة.	5
7.1	محددات الدراسة	6
	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
1.2	أجهزة الأمن عبر التاريخ.	7
2.2	الدور الوظيفي لأجهزة الأمن وتطوره عبر التاريخ.	13
3.2	أهم صلاحيات الشرطة من وجهة نظر قانونية.	16
4.2	الشرطة الفلسطينية نشأة وتأسيس.	17
5.2	هيكلية الشرطة الفلسطينية	19

6.2	الأمن والتنمية.	25
7.2	أوجه العلاقة بين الأمن والتنمية.	29
	الدراسات السابقة.	34

الفصل الثالث: منهجية الدراسة.

1.3	مقدمة.	41
2.3	منهجية الدراسة.	41
3.3	منطقة الدراسة.	42
4.3	مجتمع الدراسة.	46
5.3	عينة الدراسة.	57
6.3	أدوات الدراسة.	57
7.3	إجراءات تطبيق الدراسة.	58
8.3	معالجة بيانات الدراسة.	58
9.3	عرض البيانات وتحليلها.	58

الفصل الرابع: نتائج الدراسة وتحليلها

1.4	مقدمة.	59
2.4	البيانات المتعلقة بخصائص مجتمع الدراسة من حيث الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي.	59
3.4	عرض وتحليل البيانات المتعلقة بمساهمة الشرطة الفلسطينية في توفير المناخ التنموي لجميع قطاعات التنمية.	64
4.4	عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالإمكانيات اللوجستية وأثرها على أداء الشرطة في محافظة جنين.	70
5.4	عرض وتحليل البيانات المتعلقة بعدالة توزيع الإمكانيات اللوجستية وأثره على أداء الشرطة في محافظة جنين.	72
6.4	عرض وتحليل البيانات المتعلقة بخسائر الشرطة نتيجة للممارسات الإسرائيلية.	73

7.4 عرض وتحليل البيانات المتعلقة بأثر الإجراءات الإسرائيلية على أداء الشرطة في محافظة جنين. 74
8.4 عرض وتحليل البيانات المتعلقة بأثر تصرفات الفصائل على أداء الشرطة في محافظة جنين. 76
9.4 عرض وتحليل البيانات المتعلقة بأثر تدخل العشائرية والفئوية على أداء الشرطة في محافظة جنين. 78

الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

1.5 الاستنتاجات 80
2.5 التوصيات 83
المراجع 84
1.1 المراجع العربية. 84
2.1 المقابلات. 87
الملاحق. 89
فهرس الجداول. 96
فهرس الأشكال. 97
فهرس الخرائط. 98
فهرس الملاحق. 99
فهرس المحتويات. 100